الجوفي يسد الفجوة بين الجنسينِ بـ21 مليارا

أسر شهداء منصة الحبيلين: القضاء اليمني غير نزيه وسنقدم قضيتنا إلى المحكمة الدولية

أولاد سبعه يقاضون الرئيس و15 من كبار مسؤولي الجيش والأمن

المندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 شوال 1429هـ الموافق 22 اكتوبر 2008 العدد (171) | Wed. 23/10/1429 - 22 October 2008 | 50 ريالاً 16 صفحة

بوادر فشل لمبادرة مجلس التضامن للتقريب بين الحاكم والمعارضة

الحدي: سنعلن رؤيتنا بعد الحوار، والرئيس والعتواني رحبا بالمبادرة

قال جازم الحدي، عضو اللجنة العليا في مجلس التضامن الوطني، إن المجلس تبنى مبادرة لتقريب وجهات النظر بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك. مضيفاً أن الفكرة قائمة على الاجتماع بالطرفين وإيصالهم إلى تنفيذ الاتفاق الذي وقعوا عليه في الحوار السابق، و«إننا سنبدأ من حيث انتهوا».

وقال الحدي في تصريح لـ«النداء» إن مبادرة المجلس قوبلت بترحيب من الطرفين الرئيس علي عبدالله صالح رحب بالمبادرة وكذلك سلطان العتواني رئيس المجلس الاعلى للقاء المشترك».

وأشار إلى أن مجلس التضامن من خلال المبادرة سيسعى إلى إزالة العوائق من أجل العودة إلى الاتفاق المبرم بين المؤتمر وأحزاب المشترك لاخراج اليمن إلى طريق ايجابي.

وقال الحدي إن لدى المجلس رؤية: «بالنسبة للجنة العليا الانتخابات حال وصلنا إلى حل فيجب أن تنتهي صلاحية أعضاء اللجنة، وبالنسبة للقانون يعود المؤتمر والمشترك إلى

التتمة في الصفحة 4

البركاني: لا نحتاج إلى وسيط قبلي أو غير قبلي لإنجاح الحوار

أكد سلطان البركاني، رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر الشعبي العام، أن الحوار بين الاحزاب يبقى هو الأصل مهما صاحبه من عثرات.

وقال البركاني في تصريح لـ«النداء» إن الدعوة إلى الحوار ما تزال مستمرة، ولا نحتاج إلى وساطات أو ضمانات لإنجاحه سواءً كانت قبلية أم غير قبلية، في اشارة منه إلى مبادرة مجلس التضامن الوطني لتقريب وجهات النظر بين الاحزاب السياسية.

وإذ رأى أن المكان الطبيعي للحوار بين

التتمة في الصفحة 4

العتواني: إعادة الحوار بين المشترك والمؤتمر ليس بالامر البسيط

نفى سلطان حزام العتواني، رئيس المجلس الاعلى للقاء المشترك وجود أي تواصل بين أحزاب المشترك ومجلس التضامن الوطني حول مبادرة الاخير لتقريب وجهات النظر بين المشترك والحزب الحاكم.

واذ لفت إلى أن مجلس التضامن طلب قبل أيام القاء بقيادة المشترك، أكد أن الطلب لم يتضمن أي إشارة إلى وجود مبادرة، كما ولم يحدد موضوع اللقاء.

وفي تصريح لـ«النداء» قال العتواني إن مسألة العودة إلى الحوار مع المؤتمر الشعبي

التتمة في الصفحة 4

الأمن يلاحق متهمين في الحديدة على خلفية الهجوم على السفارة الاميركية مرتبطين بقاعدة السعودية

مقتل 6 يمنيين نفذوا عمليات عسكرية في العراق

كشفت مصادر محلية أن 6 شبان من أبناء مديرية معين غرب الامانة لقوا مصرعهم في العراق اثناء تنفيذ عمليات عسكرية قبل أيام.

وقالت المصادر لموقع «نيوز يمن» إن الشبان الستة الذين التحقوا بجماعة الجهاد في العراق لتنفيذ عمليات عسكرية ينتمون إلى أحد مساجد المديرية، وهم: مالك عقلان، أحمد المرهبي، أمير الشويع، محمد الفقيه، رشيد المسوري، وعمار السالعي.

وطبقاً لـ«نيوز يمن» فإن 4 منهم عزاب فيما 2 متزوجين وكان بعضهم يعمل في أحد البنوك الاسلامية وآخر طالب في معهد للتعليم الديني.

وكان أحد اعضاء تنظيم الجهاد الاسلامي لقي مصرعه الاسبوع الماضي على يد القوات الامريكية أثناء محاولته القيام بعملية انتحارية.

التتمة في الصفحة 4

إخفاء هوية الإرهاب بتعميمها على الجميع

■ نبيل سبيع

صباح 17 سبتمبر الماضي، هاجمت سيارتان مفخختان إحداهما عسكرية السياج الأمني في محيط السفارة الأميركية بالعاصمة اليمنية صنعاء. كانت السيارتان تحملان 6 مسلحين يرتدون زياً عسكرياً يمنياً وأحدهم حزاماً ناسفاً. وكان الهدف- بحسب رواية السلطات الأمنية اليمنية- اقتحام السياج الأمني والبوابة الخارجية الرئيسة لمبنى السفارة وقتل الطاقم الدبلوماسي الأميركي. لكن قوات الحراسة اليمنية أحبطت الهجوم بعد اشتباكات عنيفة، استخدم فيها المهاجمون رشاشات أوتوماتيكية وقنابل يدوية، قبل أن تتفجر السيارتان خارج البوابة. وأسفر الحادث عن 19 قتيلا- جميعهم من اليمنيين باستثناء شابة أميركية من أصل يمني وهندية- وعدداً من الجرحى. وقد أعطى الهجوم الإرهابي، من جهة مجيئه في هوية عسكرية يمنية، إشارة على التضارب الشديد الذي يحكم سير نشاط الإرهاب ومكافحته في البلد الأصلي لأسامة بن لادن.

هذا التضارب حمله أيضاً الموقف الأميركي عقب الهجوم. فقد نقلت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس تعازي الرئيس جورج بوش لليمن وأسر الضحايا، وأكدت مواصلة الإدارة الأميركية دعم اليمن في مكافحة الإرهاب. وتلقت صنعاء إشادات متعددة من واشنطن. ولكن، خلف هذا الوجه الأميركي الداعم لليمن، وقف وجه آخر مشكك بأداء الشريك اليمني في الحرب ضد "القاعدة". وظهرت ملامح هذا الوجه في تصريحات مسئولين أميركيين في مكافحة الإرهاب لوسائل إعلام أميركية ودولية مختلفة. وقد بعثت إدارة بوش، على الفور، فريقاً من الـ"إف بي آي" للتحقق من مدى تورط عناصر أمنية من قوات مكافحة الإرهاب اليمنية في الحادث. وكما بدا موقف الولايات المتحدة متعدداً ومتضارباً بين وجهه المعلن وما جاء محققو الـ"إف بي آي" لمطاردته في مسرح الجريمة، تضاربت نتائج تحقيقات الفريق الأميركي مع نتائج تحقيقات الشريك اليمني.

التتمة في الصفحة 4

نتستر بعجزنا من الأزمة!

■ مصطفى نصر

تبدو الأمور ضبابية فيما يتعلق بنتائج ملموسة للأزمة المالية العالمية في اليمن. باستثناء تدني سلعة النفط إلى أقل من النصف، يعجز المحليون الاقتصاديون عن إجابة واضحة على السؤال: ما الذي خسرته اليمن أو ستخسره مستقبلا؟!

ببساطة: نحن نعيش ما قبل النظام الاقتصادي، حيث لا ملامح لشيء. سمعتم عن عصور المقايضة بالبضائع. نحن تخطينا ذلك بالتأكيد، لكن ليس إلى مستويات متقدمة كثيرا.

قطاعاتنا الاقتصادية بلا ملامح. يرتفع سعر الحديد إلى مستويات قياسية، وينخفض أيضا، وما من أحد يستطيع أن يقدر حجم الأضرار؟ يعيش القطاع المصرفي والتأميني أزمة ثقة بإفلاس أحد بنوكه الرئيسية، ولا أثر لذلك في تقارير أو إحصاءات البنوك، أو تقارير البنك المركزي اليمني.

هل من المعقول أن يشهد قطاع التأمين نكسة عالمية كبيرة، ونحن في منأى عنها، رغم أن شركاتنا هي مجرد واجهات لشركات تأمين خارجية، أو تعاقد من الباطن إن كنا أكثر دقة؟

دعونا نتفاءل بأن تخلفنا كان في صالحنا هذه المرة. لا نمتلك سوقا للأوراق المالية؛ إذن نحن بعيدون عن الأزمة. نعم. لكن ذلك يعني إيغالنا في التخلف، مواصلتنا للسير في اللاشيء، قناعتنا بالوهم كمنجز.

اقتصادنا بلا هياكل واضحة، مؤسسات تعيش على الهامش مستفيدة من هذا الغياب المتعمد.

قطاعاتنا الاقتصادية تفضل العيش بعيدا عن الأعين، حيث لا مسؤولية

التتمة في الصفحة 4

بعد أن تكفلت مؤسسة المياه والمجلس المحلي بتوفير فرص عمل لها

حركة نشطة للحمير في شوارع عدن!

■ وائل القباطي

أثبتت مؤسسة المياه في محافظة عدن والمجلس المحلي للمحافظة أنهما أكثر رأفة بالحمير، فخلال الثلاثة الأشهر الماضية عملت المؤسسة والمجلس على رسم سياسات وخطط لتوفير فرص عمل للحمير. حتى وإن تعمدت إبقاء أزمة المياه في المحافظة طالما كان هدفها نبيلا.

ومنذ شهر تقريبا شهدت شوارع العاصمة الاقتصادية والتجارية حركة نشطة للحمير الجوالة، تلك المحملة بقنينات الماء الفارغة.

الاثنين الماضي وعلى بعد 10 أمتار فقط من شارع مدرم، في مديرية المعلا، لم يكن المنظر مألوفا لكنه أصبح كذلك وتحديداً لدى قاطني المناطق المرتفعة في المعلا وصيرة، لقد اضطروا لشراء الحمير والذهاب بحثاً عن المياه التي لا تزور منازلهم إلا فيما ندر.

كان "أحمد" وحماره الذي تتدلى عليه أربع "دبات" ماء بلاستيكية، أول

التتمة في الصفحة 4

وزير التربية داعب نواب البرلمان وانتزع قرض مجحف

21 ملياراً لسد الفجوة بين الجنسين

■ هلال الجمرة

على غير عادته في قراءات سابقة، لم يستقر وزير التربية والتعليم على مقعد محدد في جلسات هذا الاسبوع. لقد أبلى بلاء حسناً في كسب غالبية الاصوات الرافضة لاتفاقية قرض مجحفة تصدّوا لها في جلسات سابقة. فبدلاً من تركيز جهده على اعادة النظر في توزيع مكونات القرض، اعتمد سياسة «مداعبة النواب واستلطافهم»، بحبس برلماني فضل عدم ذكر اسمه.

وإذ زحف الوزير إلى بعض من شعر بأنهم يشكلون خطراً ممن يرجى تجاوبهم، حمى نفسه بأصوات مؤيدة تولت مهمة الدفاع المستميت عن القرض والحشد ضد معارضيه.

التقرير، الذي تعرض لهجوم عنيف من النواب في الـ9 من أغسطس الفائت ونتج عنه انسحاب غالبية نواب الحاكم وكافة كتلة المشترك، انتهى إلى قرار إعادته إلى الحكومة لإعادة توزيع مكونات القرض بشكل سليم ومعقول.

ما اتفق عليه المجلس آنذاك تجاهله محضر الجلسة وسجل معلومات خاطئة، تنبه لها صخر الوجيه وانتقد هيئة الرئاسة على مخالفتها للائحة وتغيير نتائج الجلسات. لكن حمير الاحمر نائب رئيس المجلس تمسك بما جاء في المحضر.

وأوضح الوجيه أن «المحضر ذكر أن هذا التقرير تم إرجاؤه إلى حين حضور الوزير، لكن هذا الكلام غير صحيح، والصحيح أن هذا القرض تم ارجاعه إلى الحكومة لإعادة النظر في مكوناته». واتفق معه النائب الإصلاحي عبدالرزاق الهجري طالبين من المجلس الاحتكام إلى أشرطة الفيديو التي وثقت تلك الجلسة وراهنا على صحة كلامهما؛ مما جعل حمير الاحمر يتجاهل ذلك الرهان الخاسر.

في جلسة الاثنين الماضي صوت البرلمان على اتفاقية القرض المبرمة بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية بـ20 مليون دولار لتمويل مشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة بالتعليم.

الـ20 مليون دولار هي جزء من اجمالي تكلفة المشروع المقدرة بـ 103 ملايين دولار ما بين منح دولية ومساهمة حكومية.

فرصة التصويت كانت سانحة بالنسبة لوزير التربية ومؤيدي القرض، لاسيما وأن كتلة المشترك كانت غائبة ولم يحضر منها سوى 7 أعضاء، وهم الذين اعترضوا صراحة على تكوينات القرض.

عبدالرحمن بافضل رئيس كتلة الإصلاح شكر الهيئات المانحة وأشار قائلاً: «إن الـ103 ملايين دولار يعادل 21 مليار ريال، فلو أعطينا كل محافظة مليار ريال لعالجنا مشكلة التعليم في البلد بأكمله».

لم يجد بافضل ومعارضي القرض طريقاً لتصحيح توزيع القرض، أمام التصويت المخالف للدستور الذي اعتمدت عليه هيئة رئاسة المجلس ومضت فيه دون اعتبار الاكتراث للمال العام.

بالنسبة لمستوى التعليم والتحديات التي تواجه وزارة التربية يقول الوزير في توضيحه للقرض: «لم تعد لدينا مشكلة كبرى سوى مشكلة التعليم الثانوي. لقد عالجنا المشاكل المتعلقة بالتعليم الاساسي ويبقى الآن الثانوي».

لم يتبق لدى الوزير سوى مشكلة التعليم الثانوي فقط، ولن تحل هذ المشاكل إلا بالتصويت على القرض. ولفت الوزير إلى أن المنح لم تقتصر على ما جاء في التقرير، وأن جهوده مستمرة، وأن بريطانيا منحت 20 مليون دولار لمحافظة صعدة.

الواضح أن القرض والهبات البالغة 103 ملايين دولار وزعت بصورة غامضة وغير عادلة: حصرت الوزارة المشروع على 9 محافظات اختارت منها 90 مدرسة في 30 مديرية. وتتمثل في: أمانة العاصمة، عدن، تعز، ذمار، حضرموت، لحج، أبين، الحديدة، و إب، تعرف أنها أعلى المحافظات اليمنية تطوراً في مستواها التعليمي مقارنة ببقية المحافظات. وقد لاحظت لجنتا التربية والتعليم والتنمية والنفط في تقريرهما أن المبلغ المخصص للمدارس المراد إعادة تأهيلها كبير ومبالغ فيه مقارنة نتاً بعدد المدارس المستهدفة والتي لا تتجاوز 90 مدرسة.

وأضاف التقرير أن المشروع لا يلبي سوى 2.5٪ من حاجة التعليم الثانوي، إذ أن عدد المدارس الثانوية على مستوى الجمهورية 4000 مدرسة.

وما يؤكد العبث والتوهان أن المشروع يركز على الجانب التأهيلي بشكل كبير دون اعتبار العملية التربوية متكاملة.

إلى الاختلالات السابقة رُصدت مخصصات مالية من حصيلة هذا القرض لمكونات تتعلق بالتدريب وتطوير المناهج دون دراسات مسبقة.

مليارات لتعزيز جودة تقديم الخدمات

الجدير بالذكر أن مكونات القرض المبهم والهبات هي جوهر المشكلة. فهناك الكثير من المصطلحات والعموميات التي اعتمد التقرير على حشوها. فمثلاً تساءل عبدالرحمن بافضل عن معنى «تحسين المساواة وسد الفجوة بين الجنسين»، وقد خصص لهذا البند مبلغ 64.1 مليون دولار امريكي، يليه بند «تعزيز جودة تقديم الخدمات» حصد 23.4 مليون دولار امريكي.

نبيل الباشا: قرار المجلس بيد 2 من هيئة الرئاسة وبقيتهم للزينة ولاعتبارات وطنية

لماذا تعمد النائب عبده بشر إثارة هذا الموضوع في هذا التوقيت؟ لا غرابة، فصاحب القرار الاول والاقوى في المجلس غير موجود. هو مسافر، وها هي الفرصة! هكذا فسرها أغلب النواب.

لقد لقي بشر تأييداً واسعاً. كذلك أتاح له حمير الاحمر رئيس الجلسة فرصة الحديث بحرية. وكان النائب المؤتمري قد حمل هيئة رئاسة المجلس مسؤولية مصير موازنة المجلس، وثم طالب المجلس بمساءلة أمانته العامة لعدم تطبيق نصوص لائحة المجلس فيما يتعلق بتقديم تقرير سنوي عن الحسابات الختامية للمجلس وتقارير اللجان. مشيراً إلى أن الحسابات لم تقدم منذ العام 2005. وهو ما اعتبره وآخرون مؤشراً خطيراً إلى ما يمارسه المجلس من مخالفة للائحة.

واختلف معه النائب المؤتمري عبدالعزيز جباري، الذي حمل المجلس مسؤولية المخالفات المالية والادارية، معتبراً الأمين العام «موظفاً صغيراً لدى رئيس المجلس يأتمر بأمره حتى لو أمره بالامتناع عن النوم في منزله لأطاع».

تحمس نواب المجلس جميعهم بمن فيهم الاعضاء الخاملين (عديمي المشاركة).

وصل النقاش ذروته، وكانت مداخلة النائب نبيل باشا صريحة وجريئة هذه المرة. لقد كشف الستار عمن يسيرون المجلس ويقودونه. «القرار في يد 2 في هيئة الرئاسة. أما البقية فوضعوا للزينة ولاعتبارات وطنية وتوجيهاتهم لا تلقى أي جواب». حينئذ غادر النائب الثالث في هيئة الرئاسة المجلس وهو يضحك. بينما كرر حمير الاحمر طلبه للباشا بسحب كلامه وإساءته لهيئة الرئاسة.

في الوقت المناسب تدخل سلطان البركاني رئيس كتلة الحاكم واقترح على رئيس الجلسة تخصيص جلسة خاصة لمناقشة التجاوزات والاختلالات في اداء هيئة رئاسة المجلس والامانة العامة، وصوتوا بذلك.

والبركاني يحذر لجنة النفط من التحول إلى أداة لصراع التجار

سيعود تقرير لجنة النفط لمناقشته خلال الدورة الحالية، بعد إقراره من المجلس في جلسة أمس الثلاثاء، بعد 3 أشهر من انتظار اللجنة لإعادة التقرير إليها.وكانت اللجنة رفعت إلى المجلس رسالة طلبت منه إدراج تقريرها عن الاوضاع التي آلت إليها شركة النفط اليمنية في جدول الأعمال لدورتها الحالية .

و قررت هيئة رئاسة المجلس إعادته إلى اللجنة بناء على توقيعات من حوالي 85 نائباً، جمعها واحد من أبرز النواب ونجل مستأجر منشآت حجيف. وكان التقرير قد أوصى المجلس بإلزام المستأجر بسداد ما عليه من مبالغ مالية كبيرة وعدم تأجير المنشآت مسبقاً لحاجة الشراكة لها، وفقاً للتقرير.

وحذر رئيس كتلة الحاكم، سلطان البركاني، اعضاء اللجنة من تحويل اللجنة إلى أداة لصراع التجار وانتقام بعضهم عن بعض. مشككاً في انسجام اللجنة وتكاتفها. رفض ذلك الاتهام عضو لجنة التنمية والنفط، النائب المستقل ناصر عرمان، معتبراً ذلك تجنياً على لجنته، مؤكداً حرص اللجنة على المصلحة العامة للبلد وليس هذا الطرف أو ذاك.

الإقصاء والالتفاف على الطموحات الديمقراطية

عن فجوة منعدمة بين منتدين للمستقبل

■ وضاح المقطري

لم يكن ثمة فجوة بين منتدى المستقبل الرسمي الخامس، ونظيره المكون من منظمات المجتمع المدني، سوى في التسميات. ولم يقدم المنتدى الموازي شيئاً جديداً، لكنه مضى في ترديد إكليشيهات تعودنا عليها كثيراً، وكرر حضور شخصيات بعينها لم تقدم في المنتدى أكثر مما تقدمه كل مرة. ويعود السبب في ذلك إلى كون الدولة التي استضافت المنتدى لا علاقة لها، لا من قريب ولا بعيد، بالمجتمع المدني أو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل تلك المصطلحات والمفاهيم التي تعمل عليها ومن أجلها منظمات المجتمع المدني ونشطاؤها وفقهاؤها.

بدا الأمر وكأن أصابع خفية تتحكم من وراء الستار بمسار المنتدى الموازي وقراراته وتوصياته. ويؤيد هذا الاحتمال إقصاء الدكتور محمد صالح القباطي، الذي مثل محورا حول الإصلاح السياسي، والدكتور عبدالقادر البنا، عن محور تمكين المرأة من المشاركة في المنتدى الرسمي، برغم انتخابهما عن المحورين اللذين شاركا فيهما. وتوقع المشاركون من اليمن إشاعات أن يكون ذلك بسبب قلق رسمي من مشاركة عدد من القادة في الحزب الاشتراكي اليمني في المنتدى، برغم أنه تم انتخاب تلك الشخصيات للمشاركة من المنتدى الرابع، وتم انتخاب عدد منها في هذه النسخة من المنتدى، وبالتالي ذهبت لتمثيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولم تذهب لتمثل اليمن أو حزبا فيها. وتم إقصاؤها بحجة ارتفاع نسبة تمثيل اليمن في المنتدى الرسمي. وهي حجة مثيرة للسخرية، خصوصا مع الإبقاء على شخصيات يمنية أخرى لم يتم انتخابها، وإنما فرضت من قبل جهات أخرى في المنتدى لعدة اعتبارات، وكأن الأمر كان موجها تماما ضد شخصيات بعينها بسبب الخوف من صوتها المناهض للسلطة ومنهجها المعادي للحريات والمناقض للديمقراطية وحقوق الإنسان. فأية إصلاحات ديمقراطية يمكن أن يطالب بها المناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهم يسمحون بتلك الاختلالات تمر عليهم مرور الكرام؟!

فوجئ المشاركون في المنتدى أيضاً بإلغاء توصيات محور البيئة التشريعية المنظمة لعمل المجتمع المدني في المنطقة العربية. وفيما اعتقد القادمون من اليمن أن السبب في ذلك ورقة الدكتور محمد المخلافي، والتوصيات التي طالبت بالإصلاحات السياسية والديمقراطية في البلدان التي يمثلها المنتدى الرسمي، ومن ضمن ذلك سير التحضيرات للانتخابات البرلمانية اليمنية المقبلة من طرف الحزب الحاكم، وإقصاء بقية الأطراف، وربما نقد التهديدات الرسمية التي أطلقها رئيس الجمهورية بإلغاء الهامش الديمقراطي، وما خرج به هذا المحور من قرارات وتوصيات ومطالب للحكومات بإصلاحات حقيقة بشأن ذلك، وهي القرارات والتوصيات التي لم يتم الالتفات إليها في البيان الختامي للمنتدى؛ أوضح الدكتور محمد المخلافي أن هذا الالتفاف لا يخص اليمن وحدها، وإنما جميع الأنظمة التي تحكم المنطقة.

تمثلت توصيات ومطالب الإصلاحات، المقدمة من المنتدى الموازي إلى المنتدى الرسمي، بمحورين: شمل الأول حريات الرأي والتعبير، عبر إلغاء القيود على حريات الإعلام ووسائله، وإلغاء العقوبات الجنائية ضد الصحفيين والإعلاميين، وإلغاء القيود والعوائق القانونية على منح الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأفراد حق امتلاك وسائل الإعلام بمختلف أنواعها. فيما تطرق الثاني إلى البيئة القانونية للمنظمات غير الحكومية. وفي هذا تمت التوصية والمطالبة بإلغاء التراخيص المشروطة لإنشاء وتأسيس المنظمات، وإلغاء العقوبات الجنائية على أفرادها، ووقف الرقابة عليها، وتمكينها من الحصول على الدعم اللازم لممارسة أنشطتها.

يتعلق الأمر هنا بالسلطات، التي من المؤكد أنها تعمل وتبذل جل جهودها لتدجين المجتمع المدني، وفعالياته، والتي يمثل المنتدى الموازي إحدى أهم هذه الفعاليات على الدوام. لكن المحير في الأمر أن يصمت المشاركون في المنتدى، من شخصيات ومنظمات المجتمع المدني، على ذلك الإقصاء ضد أطراف المفترض أنها شريكة لهم في العمل المدني والنضال من أجل الإصلاحات الديمقراطية والسياسية في البلاد العربية والشرق أوسطية، وأن يسمحوا بإهمال التوصيات التي يفترض أنها تمثل طموحاتهم ونضالهم.

يقول المشاركون في المنتدى الموازي إن المسؤولين في وزارة الخارجية الإماراتية مارسوا ضغوطا كبيرة لأجل ذلك الإقصاء الذي طال الشخصيات اليمنية، والالتفاف على القرارات والتوصيات التي كان يفترض أن تشكل ضغطا على الحكومات والأنظمة. ولا يستبعد أن تلعب الدبلوماسية دورا هاما ورئيسا في ذلك. فالإمارات هي الدولة الوحيدة في الخليج والجزيرة العربية التي لم تطرقها بعد مصطلحات ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم تنشأ فيها حتى الآن منظمات مجتمع مدني، ومثلتها في المنتدى الموازي جمعيات خيرية، وتجارية أيضاً لا علاقة لها بكل ما دار في المنتدى، ومن المستحيل أن تعمل لأجل تلك المسميات التي لا شك أن القائمين عليها ينظرون إليها على أنها دخيل وغريب على ثقافتهم وبيئتهم، إن لم يكن لهم نصيب من العداء لها، ولم يشاركوا فيها إلا لأن الظروف، وربما المصالح، تقتضي ذلك. حيث والإمارات الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم يحدث فيها أي حراك أو طموح نحو الديمقراطية ومتطلباتها، كما حدث في الدول المجاورة لها، وسيكون ما يسمى -اعتباطا- بـ"المجتمع المدني" فيها صنيعة النظام الحاكم، لا يقدم للمجتمع سوى الهبات والصدقات.

ويرى الدكتور محمد المخلافي أنه كان واضحا أن المجتمع المدني في الإمارات لم يجد أرضا لنشأته بعد، بعكس الدول الأخرى التي انعقد فيها المنتدى سابقا، وهو ما يعده أهم أسباب القصور الذي اعترى هذه النسخة منه، وتفاعل كثيرا بالنسخة السادسة التي ستنعقد في المغرب، حيث للمجتمع المدني هناك خبرة وعراقة مشهودتان.

ويؤكد المخلافي أن انعقاد المنتدى لم يكن في بيئة مواتية، ذلك أنه عزل عن الإعلام بصورة تامة، ولم يسمح لوسائل الإعلام بحضوره وتغطيته كما حدث في المنتديات الأربعة السابقة.

شارك في التحضير والإعداد لمنتدى المستقبل الموازي الخامس لجنة إقليمية من منسقي المنتديات السابقة، وممثلي الحوار الديمقراطي (داد)، وذلك بحسب قرارات المنتدى الموازي الرابع بصنعاء.

قررت ضعف الشراكة الشعبية في إدارة الدولة، وتخوفت من تأثير الإرهاب وضعف الحكم الجيد وتراجع ميزانية وقدرات الوحدات المحلية، كاشفة عن استيلاء التربية والصحة على 75% من الجهاز الوظيفي للدولة

الحكومة أنجزت استراتيجية الحكم المحلي بانتظار اجتماع مشترك بين الحكومة والمحافظين وأمناء المجالس المحلية

■ نبيل الصوفي

في أول تحليل رسمي شامل كشفت استراتيجية الحكم المحلي أن اليمن تعاني من ضعف الشراكة الشعبية في إدارة الدولة، وتفتقد إلى سجل معلوماتي عن المساعدات الدولية، وحتى عن "القدرات والمشكلات المحلية" وضعف "القدرة الإدارية لمؤسسات الدولة، واستمرار تغول التوجهات المركزية على مشروع التحول نحو الحكم المحلي، وضعف الوعي الشعبي والمنظومة التشريعية، وشح الإمكانيات والموارد، وعدم التشارك المركزي المحلي في التخطيط المالي، وأن الحكم المحلي مهدد من: معدل نمو سكاني مرتفع، اتساع الأمية، ضعف منظومة الحكم الجيد، برامج التنمية المحلية الشاملة، غياب خطط استخدامات الأراضي وتوطين السكان، إنفاق الموارد على المدن على حساب الريف الذي يشكل النسبة الأكبر من اليمن أرضا وسكانا، والنقص الحاد في القدرات الادارية، هذا إضافة إلى محدودية وعي المواطنين، وهيمنة البنى التقليدية التي "تنافس أجهزة السلطة المحلية وتعوقها أحيانا عن دورها التنموي"، إلى جانب "ضعف القاعدة الاقتصادية" المرتبطة بشح "الموارد الطبيعية كالمياه والتربة الزراعية".

بشأن التمويل الدولي قررت الاستراتيجية "ضعف آليات تنظيم وتوجيه دعم شركاء التنمية، وعدم وجود معلومات وطنية للمساعدات للخارجية للسلطة المحلية".

وعن الإدارة القانونية ووفقا للاستراتيجية فإن ضعف الحكم المحلي سببه "التعارض في البنية القانونية الخاصة بالمهام والوظائف"، و"عدم وضوح المهام الخاصة بالخدمات العامة".

وعددت الاستراتيجية مشكلات تتعلق بضعف القدرات الإدارية للمؤسسات المحلية. ووفقا لوثائق التحليل فإنه وخلال الخمسة الأعوام الأخيرة لم توظف الأجهزة المركزية سوى 24 وظيفة سنويا لكل وحدة إدارية، وأن دعم قدرات تلك الوحدات لم يصل حتى إلى 10%، حيث حصلت محافظة صنعاء على أعلى نسبة (8%)، والمهرة أقلها (2%).

وقالت الوثيقة، التي تعد الأولى من نوعها، إن القوى الوظيفية للدولة اليمنية خلال المدة ذاتها تركزت على التربية والتعليم (63%)، تليها الصحة (18%). وهو ما يُظهر ضعف التوزيع الإداري للقدرات الوظيفية، بسبب غياب الرقابة المحلية على تطبيق سياسات التوظيف وفقا للاحتياجات ووفقا للقانون.

وعن المشكلة المالية أوضحت الاستراتيجية أن 20% من الإنفاق العام للدولة اليمنية فقط عبر المحليات، فيما البقية عبر الأجهزة المركزية. ورغم زيادرة الدعم المركزي إلى 15 مليارا العام الماضي فإن الاستراتيجية قالت إن موزانة السلطة المحلية، من حيث أن مخصصات الإنفاق انخفضت كل عام حيث كانت 18% في 2002، وتراجعت حتى وصلت العام الحالي إلى 12%، وأن النفقات الجارية تستحوذ على تلك الموزانات.

ومع تنويه الاستراتيجية بـ"الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الأشغال العامة" كمؤسستين صديقتين للحكم المحلي، حيث حققتا نجاحا مع المجتمعات المحلية؛ فإنها اشتكت من ضعف أداء الدولة تجاه الخدمات العامة.

الاستراتيجية التي أنجزتها لجنتان: وزارية برئاسة وزير الإدارة المحلية وعدد من الوزارات، وفنية ضمت 27 جهة رسمية وطوعية ومنظمة دولية وعقدت ورش حوار محلي في كل المحافظات على مدى عام، تكشف أن الحكم المحلي "بحاجة لتعديلات أساسية في الدستور والقوانين والتوجهات الإدارية، وإعادة التقسيم الإداري"، لتحقيق حكم محلي يتميز "بالمهنية والكفاءة والفعالية القادرة على تحقيق التنمية المحلية في إطار التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة".

وكان رئيس جهاز الأمن القومي مدير مكتب رئاسة الجمهورية، علي الآنسي، قال إن "الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي ستعالج الاختلالات الإدارية الناجمة عن التراكمات السابقة والاعتماد على الوجاهات الشخصية".

وخلال ترؤسه اجتماعا ضم وزير الادارة المحلية عبدالقادر علي هلال، ووزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد الرصاص، وعضوي مجلس الشورى اسماعيل الوزير وعبدالله احمد غانم، ونائب وزير الإدارة المحلية، وقيادة وزارة الإدارة الملحية، لاستعراض الإعدادات للاجتماع المقرر انعقاده بين الحكومة والمحافظين وأمناء المجالس المحلية الأسبوع الحالي لمناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي الذي أنجزته وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع 27 جهة رسمية وطوعية ومنظمة دولية، لتحقيق "نظام حكم محلي يتميز بالمهنية والكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المحلية ضمن برنامج ينتهي في 2020م"، قال هلال –وفقا لمصادر الأخبار الرسمية– إن الاستراتيجية هي جزء من البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، لتطوير النظام السياسي في اليمن، وأن "الاستراتيجية ستغير ملامح وشكل ومحتوى نظام الحكم المحلي في اليمن، فضلاً على كونها تعكس رؤية وطنية بشأن ما يتعين عمله لتحقيق أهداف الاستراتيجية خلال السنوات العشر المقبلة، بالنظر إلى ما يفترضه البرنامج التنفيذي للاستراتيجية من تعديلات دستورية وقانونية وإحداث تغييرات في بنية السلطة المحلية".

الاستراتجية –وفقا للفريق الذي أدار النقاش حولها في صنعاء والمحافظات خلال العامين الماضيين– تضمنت "توصيف الوضع الراهن للامركزية"، و"تحليل البيئة الخارجية" و"تحليل البيئة الداخلية"، لكل من "اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية".

وفي تصريح عن مراحل الإعداد قال د. خالد الأكوع، وكيل وزارة الادارة المحلية للشؤون الاستراتيجية، إن الفرق المكتبية والميدانية التي عملت تحت إدارة اللجنة الوزارية استعرضت "الجهود الحكومية التي بذلت منذ صدور قانون السلطة المحلية لتعزيز اللامركزية بمكوناتها: السياسية، الإدارية، المالية".

وعن تحليل البيئة الخارجية قال الأكوع إن التحليل ناقش العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية التي تتعلق بها الأهداف خلال المدى الزمني الذي تستهدفه الاستراتيجية (2020).

البيئة الخارجية للامركزية بحثت "العوامل المواتية" (الفرص)، لـ"التعرف –بصورة منهجية– على أهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل البيئة الخارجية للحكم المحلي، وفي مقدمتها توفر الإرادة السياسية والشعبية على الصعيد الوطني، أو لدى الدول والمنظمات المانحة". ووفقا للتقرير الرسمي للجنة فإن "تركيز بعض الدول المانحة على مكافحة الإرهاب كأولوية تعلو على قضية التنمية المحلية، تشكل تحديات يمكن –إذا لم يتم التعامل معها بمنتهى الجدية والحزم– أن تعوق عملية الانتقال إلى الحكم المحلي خلال المدى الزمني" المقرر.

أضاف الأكوع أن البحث اتجه أيضا "للعوامل المعيقة (التحديات)" للتعرف "على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها النمو السكاني المرتفع".

أما عن البيئة الداخلية فقد اتجه البحث والتحليلي الميداني والنظري إلى "العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبين مدى ما يتمتع به النظام من عوامل قوة وما يعانيه من عوامل ضعف، وخصوصا في مجالات البناء الدستوري والتشريعي، البناء التنظيمي والمؤسسي، والإمكانات المادية والقدرات البشرية".

ووفقا للتقرير الرسمي فإن الفريق "حدد أبرز الاختلالات في الجهود الحكومية منذ صدور قانون السلطة المحلية لتعزيز اللامركزية بمكوناتها الأساسية، والتي أعاقت أجهزة السلطة المحلية عن تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي".

وتضمن التحليل عن اللامركزية السياسية "الانتخابات المحلية، المشاركة الشعبية في صناعة القرار المحلي". وعن "اللامركزية الإدارية" تضمن "المهام والوظائف، القدرات البشرية، الهياكل التنظيمية، التقسيم الإداري، الرقابة والمساءلة". وعن اللامركزية المالية تضمن "مصادر التمويل، الإدارة المالية".

وقال الأكوع إن الفريق الفني اعتمد كمرجعيات على "توصيات المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية، نتائج المشروع النموذجي للامركزية والتنمية المحلية (DLDSP) الذي يعمل في 33 مديرية بتمويل وإشراف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، نتائج المشاورات مع الوزارات القطاعية المسؤولة عن الخدمات العامة الأساسية، ملاحظات القائمين على السلطة المحلية، مخرجات ورش العمل التي شارك فيها: المحافظون، مدراء عموم المديريات، أمناء العموم وأعضاء اللجان الإدارية، منظمات المجتمع المدني، الغرف التجارية، تقارير وتوصيات لجنة السلطة المحلية في مجلسي النواب والشورى".

بعد حادثة "ذي ناخب".. هل يتخلى الحراك الجنوبي عن النضال السلمي؟

■ فؤاد مسعد

كثير من الفعاليات نظمها قادة الحراك الجنوبي دون التلويح بالسلاح أو اللجوء إلى العنف. ورغم ما واجه فعاليات الحراك من أعمال قمع قامت بها أجهزة الأمن وبعض وحدات الجيش، إلا أن جماهير الحراك آثرت انتهاج الخط السلمي، وهو ما أكسبهم تعاطفا ملحوظا. إلا أن ما حدث قبل أيام في منطقة "ذي ناخب" بمحافظة لحج يعد تطورا لافتا في مسار الحراك الموصوف شعبيا وإعلاميا بالحراك السلمي، وهو التوصيف الذي لازمه منذ انطلاقته الأولى مطلع العام الفائت. تأكيدات بعض عناصر محسوبة على الحراك على عدم انجرارهم إلى طريق العنف وأن ما حصل ليس إلا ردة فعل غاضبة جراء محاولة السلطة اعتقال باعوم الذي حل ضيفاً عليهم ولم يكن واردا في حسبانهم تسليمه أو التواطؤ على جريمة اعتقاله، وهو الذي أطلق سراحه الشهر الفائت بعفو رئاسي بعد ما أودع السجن ما يزيد عن خمسة أشهر، لا يعفي من طرح التساؤل المنطقي هنا: هل يتخلى الحراك السلمي عن سلميته التي عرف بها، وبالتالي يتحول إلى حركة تمرد مسلحة؟ وهل سيخدم قضيته التي ما فتئ يتحدث عن عدالتها وشرعية مطالبها وسلمية وسائل التعبير عنها؟ وفي حال انجرت عناصر الحراك لمثل هذا الطريق، هل بالإمكان أن يسارع قادة الحراك أو بعضهم لتدارك ما يمكن تداركه في سبيل الحفاظ على الحراك الجماهيري بطابعه السلمي، أم سينجر الجميع للسلاح ومعه للعنف وبعدها تترك العواقب لما ستفرضه النتائج على الأرض، لاسيما وأن هناك من يعول على مثل هذه الحلول خصوصا أولئك الذين ما زالوا ينظرون بإعجاب للتمرد الحوثي وما يطلقون عليه "خيار شحتور" (قائد مجموعة مسلحة تبنت مناهضة السلطة في أبين)؟

الخيار غير السلمي هو ما حذر منه كثيرا قادة الحراك. وهم يحثون الجماهير على النضال السلمي، لقناعتهم الثابتة التي طالما عبروا عنها، ومفادها أن السلطة تريد جر المواطنين للعنف وبالتالي يسهل قمعهم، كون اللجوء للعنف مبررا كافيا لقيام السلطة وأجهزتها بتوجيه ضربة موجعة للحراك وقاعدته التي توسعت يوما بعد يوم بفضل استخدامها وسائل التعبير السلمي طريقا للمطالبة بحقوقها والتعبير عن قضيتها.

في كلمته الأسبوع الماضي قال العميد ناصر النوبة إن "النضال السلمي هو طريقنا"؛ إلا أنه استدرك بالقول: "لكن اذا لم يجد..." وسكت تاركا الفرصة للجمهور الذي فهم مقصده، وسارع معظمهم للهتافَ باسم السلاح والقتال، وهو ما عده متابعون مؤشرا إلى البدء في خطوة تالية قد يكون العنف أبرز ملامحها، لاسيما وأن بعض قادة الحراك طالما أتحفوا جماهيرهم بالقول إن الحراك سيتخذ وضعا آخر. وعلى الرغم من أنهم لم يشيروا لاستخدام السلاح ورفعه في وجه السلطة، إلا أن البعض يرى في هذه التلميحات ضوءا أخضر لحمل السلاح، مع تأكيد أن معظم أدبيات الجمعيات المكونة للحراك ما زالت تلح على عناصرها ضرورة التمسك بالخيار السلمي، وآخر تجليات هذا الخطاب جاءت من خلال تشكيل هيئة للنضال السلمي في محافظة لحج بقيادة النائب ناصر الخبجي.

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحراك الجنوبي مازال ينظر في النضال السلمي طريقه الوحيد، على الأقل في بيانات مكوناته وخطابات قياداته، باستثناء العميد النوبة، المعروف بجنوحه نحو التصعيد، وإن كان هذا التصعيد شطحات منفعلة لا تلبث أن تزول بانتهاء وقعها، ومنها إعلانه العام الفائت العزم على بدء العصيان المدني في يناير الماضي، وهو ما لم يتم، لإدراك الكثير من قادة الحراك تبعات اللجوء لمثل هذا النوع من التصعيد. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن في كثير من خطابات قادة الحراك ما يكشف عن تذمرهم من الأسلوب الذي تقابل به السلطة أي حركة احتجاج سلمية، في حين تجنح للسلم إذا كان الطرف الآخر يرفع السلاح ويعلن الحرب عليها، مستدلين بما آلت إليه حروب صعدة، وما تمارسه السلطة من تدليل لبعض الحركات الجهادية وبعض المحسوبين على تنظيم القاعدة. إلا أن ذلك بطبيعة الحال لا يعني تفضيلهم خيار العنف، كون مثل هذا الطرح يقوله قادة أحزاب اللقاء المشترك وهم يدشنون نضالهم السلمي، بمعنى أن السلطة نفسها هي التي جعلت خصومها يجمعون على أنها تتعامل وفق معايير مختلفة إن لم تكن مختلة كما يصفها بعض المعارضين.

وإذا لم يكن من مصلحة الحراك أن ينجر إلى طريق العنف فليس من المعقول أيضا أن تظل السلطة تمارس كل أشكال القمع وهي تتكئ على عقول معارضيها الذين تدرك أنهم لن يتخلوا عن النضال السلمي، ما يعني أن إصرارها على استخدام وسائل القمع والتنكيل بحق مواطنين عبروا عن استيائهم من الطريقة التي تدار بها البلاد ربما يفتح أبوابا أخرى ليس من بينها النضال السلمي الذي أوشك أن يصل إلى طريق مسدود وفق ما يستنتج البعض.

إخفاء هوية

(تتمة الصفحة الأولى)

بعد حوالى 3 أسابيع من الهجوم، أعلن الرئيس اليمني عن اكتشاف خلية إرهابية على اتصال بالمخابرات الإسرائيلية تخطط لتنفيذ عمليات في البلاد، أعقبه إعلان أجهزة الأمن اليمنية عن اكتشاف 3 خلايا إرهابية تتكون من 60 مشتبهاً فيه بالانتماء لـ"القاعدة"، بينهم متهمون بالهجوم الأخير. وعلى النقيض من الوصول اليمني السهل والسريع الى المتهمين، سارت تحقيقات فريق الـ"إف بي آي" بصعوبة شديدة، وفقا لوسائل الإعلام اليمنية التي تناقلت، طوال الأسابيع الماضية، الخبر نفسه عن عدم توصل المحققين الأميركيين الى تحديد هوية منفذي العملية.

وفي تضاربه، لم يبتعد موقف واشنطن عقب الهجوم الاخير على سفارتها عن موقفها الإجمالي تجاه سير الحرب ضد الإرهاب في اليمن. فخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت العلاقة بين واشنطن وصنعاء حالات مد وجزر عديدة تخللتها تضاربات متفاوتة في موقف الأولى بين الإشادة بأداء الأخيرة حيناً واتهامها بالتقصير أو عدم الجدية حيناً آخر.

لكن، وأبعد من تضارب الموقف الأميركي، ذهبت مواقف الأطراف اليمنية الرئيسة والمؤثرة في تعددها وتضاربها، وهو ما أظهرته بوضوح الصحف المحلية التابعة والموالية للأطراف الثلاثة الرئيسة في البلد، عقب الهجوم. فقد انقسمت هذه الصحف، في تعاطيها مع العملية الإرهابية وموقفها منها، الى عدة اتجاهات، عاكسة بذلك الانقسام الحاصل في مواقف هذه الأطراف (خليط من قوى سياسية، عسكرية، دينية وقبلية) التي ألقت، جميعا، مسئولية الحادث الأخير والإرهاب الشغال في البلد عموما على أطراف إقليمية ودولية متعددة ومتضاربة هي الأخرى: إسرائيل، أميركا، إيران وليبيا. وفي الواقع، فإن الأطراف اليمنية، بتوجيهها أصابع الإتهام الى هذه الدول الأربع المتنافرة، كانت تستهدف أساساً اتهام بعضها البعض. فكل اتهام يمني لطرف إقليمي أو دولي حمل اتهاما لطرف محلي، في سياق توظيف متضارب ومتعدد لورقة الإرهاب في الصراعات البينية الدائرة في البلد.

لقد وظفت العملية الإرهابية الأخيرة في صراعين داخليين رئيسين: المعركة السياسية الدائرة منذ شهور حول الانتخابات البرلمانية في أبريل القادم بين حزب المؤتمر "الحاكم" الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح وأحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل "اللقاء المشترك": يضم حزب الإصلاح الإسلامي والحزب الاشتراكي ثم 4 أحزاب صغيرة أخرى (قومية- إسلامية زيدية). والنزاع المسلح بين القوات الحكومية و"الحوثيين" في الشمال، الذي يأتي في إطار "الصراع السني الشيعي" القائم في المنطقة، وهو مرشح لأن يمتد طويلا في البلد الهامشي والمتروك جنوب المملكة العربية السعودية.

إسرائيل متهمة بـ"الجهاد الإسلامي" في اليمن

كانت إسرائيل الهدف المشترك لاتهام وسائل الإعلام التابعة والموالية للأطراف الرئيسة الثلاثة في البلد: الحكومة والإخوان المسلمين ممثلين في حزب "الإصلاح" الإسلامي، الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة، إضافة الى الصحف المحسوبة على قيادة عسكرية مؤثرة. فعقب الهجوم، اعتبرت قيادات بارزة في "الإصلاح" أنه أتى في سياق "تشويه صورة الجهاد والمقاومة المشروعة" وأن "أعداء الإسلام" بقيادة أميركا وإسرائيل هم المستفيدون الرئيسيون من العمليات الإرهابية ومسببوها (الرئيسيون أيضا). فيما اتهمت الصحف، المحسوبة على قائد عسكري نافذ، إسرائيل بالتورط في العمليات الإرهابية داخل اليمن ضمن ما اعتبرته مؤامرة إقليمية دولية تستهدف زعزعة استقرار البلد وإلصاق الإرهاب بالإسلام ووجهه السني تحديدا.

وانضم الإعلام الرسمي مؤخرا الى جبهة متهمي إسرائيل عقب إعلان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، في السادس من الجاري، عن ضبط خلية إرهابية على صلة بالمخابرات الإسرائيلية. ولقي هذا الإعلان ردا عاجلا من "تل أبيب" وصف الاتهام، على لسان المتحدث باسم خارجيتها "إيغال بالمور"، بأنه "مثير للسخرية". واستغرب من فكرة دعم إسرائيل لـ"الجهاد الإسلامي" في اليمن أو أي بلد آخر. وباستغراب وتهكم لا يقل عما أظهره المسئول الإسرائيلي، قوبل اتهام صالح في أوساط سياسية وإعلامية محلية (في الدردشات البينية وتبادل النكات) وصولاً الى أوساط شعبية.

لكن إسرائيل لم تصبح المتهم الخارجي أمام سبابة الرئيس اليمني إلا بعد أن كان تكتل أحزاب "اللقاء المشترك" المعارض الذي يقوده "الإصلاح" الإسلامي قد وقف كمتهم محلي منذ البداية. وقد ضغطت سبابة صالح على نقطة أن إدانة تكتل "المشترك" للعملية الإرهابية أتت على استحياء. واستخدم صالح والإعلام الرسمي العملية الأخيرة منذ البداية ضد "الإصلاح" الإسلامي عبر مطالبته بتقديم ترجمة واقعية لرفض الإرهاب. ورد الإصلاح، عبر إعلامه وبعض قياداته، بالتلميح الى احتمال تورط السلطة في الهجوم متبنياً وجهة نظر مهيمنة داخل الأوساط السياسية والصحفية اليمنية ترى بأن السلطة تستخدم ورقة الإرهاب لاستجلاب دعم واشنطن سياسيا وماليا.

حزب "الإصلاح" الإسلامي: في تبرير وتبرئة "القاعدة"

في وصف العملية الإرهابية الأخيرة، استخدمت قيادات بارزة في "الإصلاح" مفردات كـ"الحماقات" و"التصرفات الطائشة"، وأطلقت على منفذيها أوصافاً على غرار "شباب مغامر" و"المتحمسون من الشباب المتدين" دون أن تقف على إدانة واضحة لهم. "الصحوة" صحيفة الإصلاح الرسمية استطلعت، في 25 سبتمبر، آراء أربع قيادات (اجتماعية، تربوية وبرلمانية) في الحزب أبدت جميعها موقفاً ملتبساً تجاه العملية. فقد ابتعدت عن استخدام أية توصيفات تحمل إدانة صريحة للهجوم ومنفذيه، وانطوت تصريحاتها على خطاب تبريري للعملية، إذ أرجعتها الى عدة أسباب، أبرزها: "الإرهاب الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإسلام والمسلمين" وتقاعس الحكومات الإسلامية عن واجب الدفاع عن الأراضي والمقدسات، وهذان أبرز مرتكزات "القاعدة" في عملياتها كما هو معروف.

وحضرت مفردات "الإرهاب"، "العدوان"، "الظلم"، "الهيمنة" ومرادفاتها، في المادة، 15 مرة صبَّت جميعا في وصف السياسة الأميركية، فيما لم تتم إدانة منفذي العملية باعتبار ما قاموا به عملا إرهابيا. وتم التطرق لهم 9 مرات وصفوا فيها بـ"أبناء الإسلام"، "الشباب المتحمسين" وغيرها، وتمت الإشارة إليهم غالبا بـ"هؤلاء الشباب" دون إضافة صفات. كما تم التطرق للعملية الإرهابية في 12 مناسبة وصفت فيها بـ"الحماقات"، "الاحتقانات"، "هذه الأعمال" و"هذه الظاهرة" (باستثناء 3 مرات فقط وصفت فيها بأنها عمل جرمي). واعتبرت هذه القيادات أن منفذي العملية انطلقوا من "حماسة وغيرة على الإسلام" ورغبة في "الدفاع عن الأراضي والمقدسات الإسلامية"، لكنها لم تكن "صائبة" لأنها تضر بالإسلام والمسلمين وتشوه من "صورة الجهاد والمقاومة المشروعة"، كما عنونت المادة الاستطلاعية. ولم تذكر "القاعدة" مرة واحدة في مجمل المادة، ما أظهر الحديث وكأنه يدور حول جزء من الـ"أنا" الإصلاحية.

الأزمة الداخلية بين السلطة و"الإصلاح" حضرت بوضوح في المادة الاستطلاعية التي تضمنت تحذيرا من التلاعب الأمني بورقة الإرهاب والتوظيف السياسي لها. ووضعت الصحيفة والقادة الإصلاحيون بين الأسباب الرئيسة المولدة للإرهاب: "تضييق النطاق على تيارات الإسلام الواسعة المعتدلة وإغلاق أبواب الحوار معها" من قبل "القوى الدولية والمحلية التابعة لها". وقد يكون هذا يشير الى موقف أميركا والإتحاد الأوروبي من الأزمة اليمنية حول الانتخابات البرلمانية القادمة. فقد اصطفت القوتان الدوليتان الراعيتان للعملية الديمقراطية في اليمن الى جانب السلطة، مصرتين على إقامة الانتخابات في موعدها في أبريل القادم بغض النظر عن قانون الانتخابات الذي ترفضه المعارضة. وكان الحوار بين الطرفين حول تعديل القانون امتد نحو عامين قبل أن يقرر الحزب "الحاكم"، منفرداً، اعتماد القانون الحالي. وفي ظل هذه الأزمة المستمرة، أتت العملية الإرهابية الأخيرة فصوب القادة الإصلاحيون أصابعهم الى السلطة كمتهم محلي تابع لمتهم دولي وإقليمي هو أميركا وإسرائيل.

إيران متهمة بالتحاف مع إسرائيل ضد اليمن

"الصراع السني الشيعي" في الشمال "الزيدي"

بالنسبة الى صحيفة "الشموع"، المحسوبة مع صحف أخرى على قائد القوات الحكومية في النزاع المسلح مع المقاتلين الحوثيين في محافظة الحديدة الإعلاميين ضلوع "القاعدة" في العملية الأخيرة مترافقاً مع تحريضهما المشترك على استئناف النزاع المسلح القائم في الشمال منذ 2004 والذي أوقفه الرئيس صالح في يوليو الماضي، إثر اتفاق مع "الحوثي". وقد حضر الأخير كمتهم محلي في هجوم سبتمبر لدى صحف هذا الاتجاه في موازاة اتهامها لإيران وليبيا الطرفين الإقليميين الرئيسين المتهمين بدعم المقاتلين الحوثيين "الزيود" (من الزيدية) في الشمال.

ومن جهتها، توجهت أصابع قائد الحوثيين عبدالملك الحوثي (29 عاما) الى أميركا والسلطة اليمنية، ومستدلا بأن العمليات الإرهابية الأخيرة لا تمس أميركيين بل يمنيين، بحسب خطابه في عيد الفطر. وكان النزاع المسلح بين القوات الحكومية والمقاتلين "الحوثيين" اندلع عام 2004 عقب ترديد الأخيرين شعار معاد لأميركا وإسرائيل، لكنه صراع يتجاوز الشعار إذ يعد "الحوثيون" أنفسهم في جبهة دفاع عن الطائفة "الزيدية" أمام ما يعتبرونه عملية تغيير مذهبية تقوم بها الحكومة للمناطق الزيدية الى المذهب السني، استغلالا لـ"الصراع السني الشيعي" في المنطقة.

الاستخدام المتعدد الأطراف والأغراض لـ"القاعدة"

صراعات "البلد الأصلي لأسامة بن لادن"

استخدام ورقة الإرهاب في الصراعات اليمنية الداخلية لا يقتصر على الاتهامات، بل إنه يعبر عن نفسه على أكثر من مستوى. وإذا كانت الاتهامات اليمنية للأطراف الإقليمية والدولية قد بدت فارغة ومتخبطة في الغالب، فإن الاتهامات اليمنية- اليمنية لم تكن كذلك. لقد أظهرت العملية الإرهابية الأخيرة في اليمن الى أي مدى تبدو الأطراف الرئيسة والمؤثرة في البلد متورطة في "القاعدة" بشكل أو بآخر.

إن اتهام السلطة لـ"الإصلاح" المبطن في مطالبته "تقديم ترجمة واقعية لرفض الإرهاب" يرتكز أساساً على الالتباس الذي يطبع موقف الحزب الإسلامي من العمليات الإرهابية في اليمن والعالم منذ انطلاق الحرب الأميركية الدولية ضد الإرهاب. فمع أنه يبدي رفضه للإرهاب، إلا أن هذا الرفض لا يمس المرتكزات والمضامين الأيديولوجية في خطابه الذي لم يشهد تغييرات يعتد بها ولا قطيعة تذكر مع الايديولوجيا الجهادية المتشددة. ولصمود الخطاب الجهادي داخل "الإصلاح" أسباب عديدة، لعل منها أن قيادات الحزب الكبيرة المعروفة بصلاتها القوية مع التيارات السلفية الجهادية والمقاتلين الأفغان تحديداً، وأبرزها عبد المجيد الزنداني، ما تزال هي صاحبة اليد الطولى وسيدة الموقف في صياغة قرار الحزب وخطابه الذي ما يزال على لقاء مع خطاب "القاعدة"، كما كشفت العملية الأخيرة. فبالرغم من أن إعلام "الإصلاح" دانها، إلا أن هذه الإدانة لم تمس غالبا منفذيها وتنظيم القاعدة الذي تبناها، ناهيك عن الثقافة التي انطلقت منها. وقد ذهب هذا الإعلام الى التشكيك في مسئولية "القاعدة" عن الهجوم الإرهابي الذي تحول الى مناسبة لتكريس خطاب "القاعدة" والتحريض على أميركا عبر اتهامها بقيادة الإرهاب والعدوان ضد "الإسلام والمسلمين".

بالمثل، لا يوجه "الإصلاح" اتهاما فارغا للسلطة حين يتحدث عن توظيفها السياسي لـ"القاعدة". وليست هذه هي المرة الأولى التي تشهد مثل هذا التوظيف، إذ سبق وأن استخدمت السلطة والرئيس صالح شخصياً ورقة الإرهاب ضد أحزاب المعارضة ومرشحها المنافس له في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة في سبتمبر 2006، وأبدت واشنطن استياءها من هذا الاستخدام علناً.

وينتقل استخدام "القاعدة" والتيارات السلفية الجهادية من المستوى السياسي الى مستوى أعلى في الصراعات المسلحة، والمثال هنا النزاع القائم باسم "الصراع السني الشيعي" في الشمال، وهو صراع دام يأخذ أبعادا متعددة تتداخل فيها الأوراق الطائفية والقبلية والسياسية وغيرها. ويتغذى هذا النزاع، الذي يرتكز كثيرا على استخدام الأضداد، من الفقر والفساد والأحقاد الطائفية والقبلية. فمنذ اندلاع هذا النزاع المسلح عام 2004، تلعب التيارات السلفية الجهادية تحت عناوين تنظيم "القاعدة" وغيرها دوراً كبيراً، على المستوى الأيديولوجي والقتالي، في مسرح حروب الشمال. وقد استوعبت الجبهة الحكومية مئات المقاتلين الجهاديين في صفوفها ضد أتباع "الحوثي"، بحسب صحيفة "الشارع" الأهلية، 9 يونيو 2007. وقد كتب القيادي الاشتراكي علي الصراري، عقب الهجوم الأخير في صحيفة "الناس" الموالية لحزب "الإصلاح" الإسلامي، متحدثا عن تحالفات السلطة اليمنية مع الجهاديين واستخدامها لهم في الإغتيالات التي طالت العشرات من كوادر الإشتراكي عقب الوحدة مع الشمال وصولا الى اغتيال القيادي الاشتراكي جارالله عمر قبل أعوام.

إن من مشاكل وكوارث اليمن أنه ساحة تشهد صراعين إقليميين ودوليين متضاربين: "الحرب ضد الإرهاب" و"الصراع السني الشيعي". وهذان الصراعان يسيران بتداخلات وتضاربات شديدة لا تخلو من استخدام أوراق وأطراف أحدهما في الآخر كاستخدام الجهاديين و"القاعدة". ويأتي الاستخدام السياسي لهما ليضاعف من تداخلاتهما وتضارباتهما ويمد من عمرهما.

الإرهاب ومكافحته في اليمن قضية معقدة للغاية، ومن الصعب التعاطي معها بمعزل عن صراعات وقضايا البلد الأخرى، التي هي صراعات وقضايا معقدة أيضا. ورغم أن الهجوم الأخير ضد السفارة الأميركية في صنعاء كفيل بتغيير التوجهات الحالية في مكافحة الإرهاب، إلا أن الموقف الأميركي حمل مؤشرات على أن هذه المكافحة الصورية للإرهاب ستستمر في البلد الأصلي لأسامة بن لادن لتزيده اقترابا من الحلم المنشود للمطارد العالمي رقم (1).

في تعليقه على العملية الإرهابية الأخيرة، قال الرئيس بوش: "هذا الهجوم تذكرة بأننا في حرب مع متطرفين لا يتورعون عن قتل أبرياء لتحقيق أهدافهم العقائدية". المعني الأميركي الأول (والعالمي بالتالي) بمكافحة الإرهاب محق في حديثه عن أهداف المتطرفين العقائدية وعن أنهم لا يتورعون عن قتل أبرياء لتحقيقها. لكن العقائدية ليست الوجه الوحيد لعمل "القاعدة" في اليمن، وهي لا تأتي إلا في مرتبة متأخرة بعد الأهداف السياسية التي كانت الدافع الأول لتشكل التيارات السلفية الجهادية في اليمن. فقبل أن يبدأ اليمن الشمالي تصدير المجاهدين الى أفغانستان في إطار تحالفه مع السعودية وأميركا ضد الشيوعية، كان هؤلاء قد خدموا في حروب صنعاء ضد الحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي. وإذا كان تعليق بوش قد أشر على أن الأجندة الأميركية في اليمن ستستمر على حالها، فإن هذا قد يفوت على الولايات المتحدة والعالم واليمن قبلهما فرصة مكافحة الإرهاب حتى في وجهه العقائدي. وسيكون من الكارثة استمرار الغطاء الأميركي للنزاع المسلح في الشمال الذي اندلع وتوقف حتى الآن خمس جولات. بالمثل، سيكون كارثياً دفع "الإصلاح" الإسلامي، وهو حزب كبير واسع الحضور، الى المربع المعلن لـ"القاعدة".

تحتاج التوجهات الأميركية والدولية لمكافحة الإرهاب في البلد الأصلي لأسامة بن لادن الى مراجعة واسعة وعميقة لتفادي ما يجري من استخدام متضارب ومتعدد الأغراض لـ"القاعدة" في هذا البلد الهامشي. وهو استخدام لا يوازيه، في تعدد أغراضه وتضاربه، سوى تعدد وتضارب الاتهامات المتبادلة بين الأطراف الرئيسة في اليمن والتي أظهرت الجميع كمتهمين بـ"القاعدة" من قبل الجميع، وخلقت حالة من تذويب "القاعدة" في عظام البلد ولحمه لإخفاء معالمها عبر تعميمها على الجميع.

الحدي: سنعلن

الاتفاق الذي توصلوا إليه.

وعن الضمانات قال الحدي لم تطلب الاحزاب ضمانات حتى نلتقي بهم وبعد الاجتماع بكل طرف على حده نسمع ما هو المطلوب»، محدداً اللقاء بالمشترك اليوم الاربعاء، يليه للقاء بالمؤتمر خلال هذا الاسبوع.

وعن موقف مجلس التضامن الوطني والذي يعتبر أول تجمع يضم مشائخ قبائل وحزبيين ومستقلين، قال الحدي إنهم لم يحددوا موقف مشتركاً مع المؤتمر أو مع المشترك. المجلس سيعلن للملأ رؤيته بعد اللقاء مع الاحزاب ومن حق اعضاء المجلس أن يختاروا الانضمام كل لمن يريد وسيكون للمجلس تصور للمشاركة أو المقاطعة، وكلمتنا لجميع الاطراف أن يقبلوا المصلحة الوطنية».

وكان مجلس التضامن الوطني اعلن عن تشكيل لجنة برئاسة حسين بن عبدالله الاحمر رئيس المجلس مهمتها لقاء حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك لتقريب وجهات النظر بين الطرفين بشأن الانتخابات. وفي بيان للمجلس اكد ان اللجنة تقف على مسافة متساوية مع جميع الاحزاب والمنظمات السياسية، وتتكون اللجنة من: عوض العولقي، سبأ سنان أبو لحوم، علي صالح شظيف، على القفيشي، محمد عبود الشريف، عاتق باعوضة، صخر الوجيه، عبدالله العنسي، حازم الحدي، عبدالله عبدالوهاب القاضي.

البركاني: لا نحتاج

الاحزاب السياسية هو تحت قبة البرلمان أو المؤسسات السياسية، اعتبر رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام أن عودة الاحزاب إلى الحوار عبر مجلس التضامن الوطني يعد تقليلا وانتقاصا من شأن الحياة السياسية كما وارتدادا سياسيا.

وحول ما إذا كان حزب المؤتمر الشعبي العام تلقى دعوة من مجلس التضامن بخصوص المبادرة، أشار إلى أنه لم يسمع بمبادرة مجلس التضامن إلا قبل ساعات من اتصال «النداء» معه (مساء أمس الثلاثاء).

البركاني، الذي حمل بشدة على مجلس التضامن، قال: «حتى هذه اللحظة لا أعلم ما هي هويته، ولم أصل إلى إجابة حول إن كان كياناً سياسياً، أم اجتماعياً أم قبلياً أم اقتصادياً».

وجدد دعوته أحزاب اللقاء المشترك العودة إلى الحوار «نحن في المؤتمر مازلنا حريصين على العمل مع شركاء العمل السياسي في المشترك أو في الاحزاب الاخرى، وأبوابنا مفتوحة للعودة إلى الحوار، لأن الحوار هو الأصل، لا القطيعة». واشار إلى أن المؤتمر والمشترك كانا وقعا على عدة وثائق، وأجريا حوارا مطولا حول عدد من القضايا برعاية رئيس الجمهورية، وأقرت الخطوة الاولى بالتعديلات على قانون الانتخابات وتمثيل الاحزاب في اللجنة العليا للانتخابات. لكن، حد قوله، «المشترك لم يلتزم بالاتفاق ولم يقدم أسماء أعضاء ممثليه باللجنة العليا للانتخابات».

واعتبر البركاني موقف المشترك: «دليلاً على عدم اهتمام المشترك بموعد الاستحقاق الدستوري». مضيفاً أن مجلس النواب ونظراً لموقف المشترك «اضطر إلى تحمل مسؤولياته و ترشيح قائمة اعضاء اللجنة العليا للانتخابات السابقة كي لا تؤجل الانتخابات».

العتواني: إعادة

العام ليست بالبساطة كما يطرح، وليست مقرونة بدخول طرف ماء للعب دور الوسيط. معتبراً أن العودة إلى الحوار يطلب قراراً من هيئات المشترك.

وحول مبادرة مجلس التضامن التي قيل أنها ستركز على الاتفاق الاخير الموقع عليه من قبل حزب المؤتمر المشترك، أكد العتواني أن المشكلة ليست متعلقة بأسماء اعضاء اللجنة العليا للانتخابات. وقال: «المشترك سبق أن حدد أو لوياته وقدمها للرئيس علي عبدالله صالح». معتبراً ما جرى تحت قبة البرلمان قبل يوم 18 يوليو، لم يقصر على التعديلات على قانون الانتخابات وتسمية اعضاء اللجنة العليا للانتخابات، موضحاً أن اتفاقهم مع الحاكم شمل مجمل القضايا التي أفرزت الأزمات الراهنة التي يعشها البلد، بدءاً بالقضية الجنوبية وحرب صعدة، والوضع الاقتصادي.

العتواني نواه بأن احزاب اللقاء المشترك تكن احتراماً لمجلس التضامن الوطني، مثله مثل أي منظمة تعمل في الساحة اليمنية يصب في خدمة القضايا الاجتماعية. ولفت إلى أن وظيفة المجلس مختلفة عن الاحزاب ولا تصل إلى مرتبة العمل السياسي.

مقتل 6

وطبقاً لتقارير أمنية فإن قرابة 500 شاب من أبناء معين بالعاصمة التحقوا بالجماعات الجهادية في العراق حتى نهاية العام الماضي.

إلى ذلك تلاحق أجهزة الامن شخصيات في محافظة الحديدة قالت المعلومات إن لهم علاقة بالعملية التي استهدفت السفارة الاميركية الشهر الفائت.

وخلافاً لما كان أعلن إعلامياً فإن المعلومات تؤكد أن الخلية التي استهدفت السفارة لها علاقة بتنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية، وأغلبهم من محافظة الحديدة، وبينهم من المعتقلين السابقين في الامن الذين أديرت معهم حوارات قبل الافراج عنهم بعد تراجعهم عن معتقداتهم الجهادية، ومنهم «الشيخ لطف» أحد أبرز الشخصيات الجهادية في الحديدة.

نتستر بعجزنا

أو رقابة. تعمل في جو العتمة، لأنها بيئة جرثومية تضعفها أشعة النور.

في هذه الأزمة ضحايا كثر وإن لم يعلنوا عن أنفسهم. كثير من رجال الأعمال اليمنيين خسروا ملايين الدولارات في بورصات أوروبا وأمريكا والخليج، أحدهم خسر حوالي 80 مليون دولار، وآخر 50 مليون دولار.

أغلب البنوك اليمنية تستثمر جزءا كبيرا من أموالها خارج البلد، درءا لما تسميه "المخاطر". حتى البنك المركزي اليمني يعلن أنه حقق أرباحا تصل إلى 50 مليون دولار العام الماضي جراء استثماراته الخارجية. لكنه يتحفظ الآن عن حجم خساراته.

يصنع الأزمة عالم متقدم، يحاول مداراة خسائره بشفافية مطلقة، فيما نحن نختبئ خلف عجزنا، نساوم بتعاستنا، ننتصر لصفريتنا القاتلة.

حركة نشطة

الواصلين إلى جوار مسجد هائل، القريب من الشارع الرئيسي في المعلا. بدا مرحاً؛ ربما اعتقد أنه سيحصل على حاجته من المياه دون مضايقات. سرعان ما وصل حمارا آخران؛ ولكن ما حز في نفس أحمد أن المياه لحظتها كانت مغلقة ولن تفتح إلا وقت صلاة العصر، بالإضافة إلى وجود شخص يحمل كاميرا صغيرة بالجوار، وعلى ما يبدو أنه قد يسبب بعض المتاعب. هممت بالتقاط الصور، لكن أحمد أدار وجهه الفاخم بعيداً عن عدسة الكاميرا قبل أن يعدل عن قراره ويسمح لي بتصويره بعد حديث قصير مر عن شظف العيش وقسوة الحياة، وعن رحلة المعاناة التي تتكرر عدة مرات في اليوم لجلب المياه على ظهر الحمار.

لـ أحمد (12 سنة) سبعة أشقاء، بينهم فتاة واحدة، لم يلتحق أحدهم بالمدرسة؛ لقد غادر والدهم الحياة قبل أعوام لا يتذكرها أحمد على الدقة. تقطن أسرة احمد في منطقة ردفان في المعلا منذ أكثر من عشر سنوات. قبل عامين فقط قررت الأسرة شراء حمار لنقل المياه من المسجد الذي يستغرق الوصول إليه عشر دقائق، بعد إن أغلق القائمون على المسجد المجاور حنفيات المياه في وجههم.

أسرة أحمد فقيرة، حيث أنها تعتمد على مساعدة بعض الأقارب لها، بالإضافة إلى الفتات الذي يجمعه الأولاد بين الحين والآخر. ومع ذلك فهي تنفق على الحمار مبلغا باهظا، حيث يصل ثمن حزمة "القصب" (العلف) إلى مائة ريال وأكثر. بينما يأكل الحمار حزمتين في اليوم أحياناً وبمبلغ يصل إلى ستة آلاف ريال شهريا. ما يقارب عشرين أسرة أخرى في منطقة ردفان فقط اضطرت إلى شراء الحمير، حيث أن المياه تصل مرة واحدة فقط كل ثلاثة أيام إلى المنازل. مناطق أخرى كثيرة في محافظة عدن، اضطرت -تحت ضغط الحاجة الشديدة إلى المياه- لاستجلاب الحمير وإستحداث أماكن خاصة لها (إسطبلات) أمام المنازل، لكنها عادة ما تُقتطع من مساحة الشوارع والأزقة المخنوقة أصلا.

مضت قرابة خمسين عاما على تسيُّد الكساد أسواق الحمير في محافظة عدن؛ لكن ما لبثت أن استعادت حيويتها مؤخرا، فمنذ بداية أزمة المياه في المحافظة شهدت أسواق الحمير حركة نشطة، وغدت تجارة مربحة جراء شراء قاطني المحافظة لها للتزود بالماء.

صباح الاثنين والأربعاء من كل أسبوع تصل شاحنات حاملة الحمير على متنها إلى سوق الماشية في منطقة اللحوم في دار سعد قادمة من منطقة الصبيحة بمحافظة لحج. أسعارها تتراوح بين 10000 و15000 ريال فقط، وأصبحت تجارة مربحة للبعض، وخصوصاً مع ازدياد الطلب عليها مؤخراً نتيجة لأزمة المياه الخانقة التي تعيشها بعض مناطق محافظة عدن.

الحدا
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

في الذكرى الأولى لشهداء منصة الحبيلين

أسر شهداء: سنرفع قضيتنا إلى المحكمة الدولية

■ شفيع محمد العبد

عام مضى على حادثة منصة الحبيلين (السبت 13 يناير 2007) والتي ذهب ضحيتها أربعة شهداء (شفيق هيثم حسن الحجيلي، عبدالناصر قاسم حمادة الحجيلي، محمد نصر هيثم العمري، فهمي محمد حسين الجعفري)، وخمسة عشر جريحاً، فما الذي قدمه الحراك الجنوبي من أجل دماء الشهداء؟ وهل ساهمت تلك الدماء الزكية إلى حد ما في وحدة الحراك الجنوبي؟ وهل الحراك ساهم -بقصد أو بغير قصد- في بروز ثقافة الإقصاء وعدم القبول بالآخر في إطاره؟ وهل تحول في الآونة الأخيرة إلى صراع خفي بين أصحابه، الأمر الذي أثر على قوته وتأثيره؟ ثم ما هي حقيقة الهيئات المعلنة في المحافظات الجنوبية لقيادة الحراك والتي أفضت إلى إقصاء وتجاهل الكثير من رموز الحراك بسبب الاختلاف حول مفهوم القضية الجنوبية؟ كيف ينظر البعض إلى هذا الأمر وأثره على مستقبل الحراك؟...

أسئلة دارت في أذهاننا، وتدور بلا شك في أذهان الشارع الجنوبي والحريصين على مستقبل الحراك وتطوير آلياته وخطابه السياسي... وكعادتها فتشت صحيفة "النداء" في أفكار بعض رموز الحراك السلمي الجنوبي، والذين بدورهم رحبوا بالصحيفة كما هو حال أسر شهداء المنصة الذين تحدثنا إليهم، وخرجنا بهذه الحصيلة:

البرلماني الخبجي:

مساحة الظلم اتسعت حتى شملت من يعتبرون أنفسهم شركاء في الحكم

البرلماني باصرة:

أي تنازع سيكون لصالح أصحاب المصالح في السلطة

الناشطة السياسية وفاء السيد:

قضيتنا ليست قضية أشخاص بل قضية وطن ذهب إلى شراكة ولم يجد إلا الجحود

■ البرلماني الدكتور ناصر الخبجي:

- الدماء التي سالت لم تسل إلا من أجل الحرية والانتصار للقضية الجنوبية، ولولا تلك الدماء والتضحيات لما كانت القضية الجنوبية بهذا البروز والوضوح والتقدم والحضور على كل المستويات الإقليمية والدولية. وتلك الدماء ستظل نبراسا لطريق النضال السلمي الجنوبي حتى تحقيق كامل الأهداف التي يصبو إليها. ولن تذهب تلك الدماء الطاهرة الزكية هدراً، وهي التي روت شجرة الحرية الجنوبية واستنهضت الجماهير الشعبية من حالة الإحباط واليأس والانكسار الذي أصابها بعد حرب 94م، ووحدت الجماهير تحت قضية واحدة وهدف واحد، حيث هبَّتْ تلك الجماهير غير مبالية بوسائل القمع والقتل الذي ترتكبه سلطة 7/7. فالذي يجري في محافظات الجنوب عبارة عن حركة جماهيرية شعبية واسعة النطاق، كل يوم تزداد تنظيماً، وهذا سيجعل أهدافها أكثر تحديداً ووضوحا، وجميع أبناء الجنوب معنيون بذلك، لأن القضية تخص الجنوب، لأنها قضية وجود ومستقبل لأبنائنا وأجيالنا، وكذلك القوى الحية المحبة للسلام في الشمال، بغض النظر عن الأهداف وأساليب النضال من أجلها، لأنه سيكون لها تأثير على الشمال، أكان بالسلب أم بالإيجاب. وأعتقد أن من الخطأ أن يرضى أبناء الشمال بالظلم على أبناء الجنوب ويسكتون على ذلك، لأن القبول بظلم الآخر هو الظلم بعينه.

أعتقد أن جميع أبناء الجنوب مجمعون على حقيقة وجود القضية الجنوبية، ولا يمكن تجاهلها أو الالتفاف عليها من خلال اختزالها بقضايا مطلبية حقوقية، ومعالجتها من خلال حلول آنية وترقيعية بواسطة لجان لا تملك القرار السياسي والحل وأغلب الأوقات لا يؤخذ برأيها. ولهذا اتسعت مساحة الظلم والباطل حتى شملت من يعتبرون أنفسهم شركاء في الحكم، وأصبح وجودهم هامشيا، تحصيل حاصل، فمنهم من استطاع أن يفصح عن مشاعره، وآخرون لم يستطيعوا، لكن الواقع ومعطياته واضحة وضوح الشمس.

الشيء الآخر: إذا لم يكن الكل، فغالبية أبناء الجنوب مجمعون، بغض النظر عن تكويناتهم الاجتماعية والسياسية، على أن المشروع الوحدوي السلمي 22 مايو 1990 لم يعد له وجود، وما هو قائم هو عبارة عن احتلال نظام صنعاء للجنوب منذ إعلان الحرب في 27 أبريل 1994، وأن سلطة 7/7 هي تكريس لوحدة القوة، التي يرفضها جميع أبناء الجنوب، وعبروا عن ذلك من خلال احتجاجاتهم وفعالياتهم وبياناتهم طيلة الأربع عشرة سنة الماضية. كما أن هذا الوضع لا يمكن احتماله أو السكوت عليه ولا استمراره، وكذا مصطلحات "الوحدة المعمدة بالدم" و"عودة الفرع إلى الأصل" و"الديمقراطية السكانية" و"الانتخابات" وغيرها؛ لأن شعب الجنوب أصبح أكثر وعيا ويعي ماذا يريد اليوم وغداً، وكيف يناضل ويضحي من أجل الحرية والكرامة والعزة، والشعوب الحية لا تقبل الهوان والذل والخوف، وستظل خياراتها مفتوحة لتحقيق كامل أهدافها، ويكون عامل المفاجأة والزمن هو الحاسم للوصول إلى غاياتها، مهما بلغت قوة الطغيان وجبروته، لأن ذلك سوف يقهر وينهزم امام إرادة الحق اليوم أو غداً.

إن الهيئات المعلنة وقياداتها لم تكن الشكل التنظيمي النهائي، ولكن قد تكون هي صاحبة المبادرة في التنظيم والترتيب، والتي تجعل الحراك أكثر ثباتا وقوة وقاعدية، وهيئاتها مفتوحة وليست ملكا لأحد.

إن كلمة "إقصاء" أو "تجاهل" لا تنطبق على هيئات التشكيل الجنوبي، لأن العمل فيها طوعي وتضحية ومغرم، وليس مغنما، ويعتبر واجبا على كل جنوبي. فتعبيرات "الإقصاء" و"التجاهل" و"التهميش" تنطبق على أصحاب السلطة وناهبي الثروة والأرض. والنضال من أجل القضية الجنوبية يعتبر بالنسبة لأبناء الجنوب واجبا وطنيا وأخلاقيا لمستقبل الأجيال القادمة.

أختلف معك حول "صراع خفي بين قيادات الحراك". ما يتعلق بالرؤية السياسية تتفق على أن كلمة "خلاف" أو "صراع" غير واردة، وما هو وارد عبارة عن تباين، وهذا التباين حول طريقة الوصول إلى الحلول. لكن كقضية فالجميع متفق عليها، أكانوا في المعارضة أم في السلطة، وغيرها من الفئات الجنوبية الأخرى. ومسألة التباينات واردة، وهي تعتبر ظاهرة صحية ودليلا قاطعا على وجود قضية تناقش بجو ديمقراطي ومشاركة شعبية واسعة. ومبدأ الحوار هو المبدأ الأساسي لمعالجة تلك التباينات. ورأيي الشخصي أن الإنسان الذي لديه قضية حقيقية ويؤمن بعدالتها ويناضل من أجلها لا يفكر إلا بكيف ينتصر، وما هي وسائل النضال لانتصارها، وهي متعددة وكثيرة، والإسهام فيها كل حسب موقعه ومجاله، وليس من خلال الخطابات والتصريحات والظهور، فمن يتسابق على ذلك ولا يعترف بالآخر ويدعي امتلاك الحقيقة، فهذا ليس لديه قضية غير قضية شخصية سلوكية، والأيام والجماهير كفيلة بفضح ذلك. ومن يستطيع أن يتظاهر ويكذب على مجموعة أو فئة لا يستطيع أن يكذب على أبناء الجنوب ومصير الحقيقة ستظهر، والقيادة فن وتحتاج إلى شروط ومقاييس وصفات، ولا تتحدد من خلال عدد الفعاليات التي يحضرها الشخص، لأن هناك مهاما أخرى للقائد.

أنا دائما أنظر إلى المستقبل بتفاؤل، وأن غداً سيكون أفضل من اليوم، وهذا يتوقف على مدى النشاط العملي للناس، واستيعاب الواقع ومتغيراته، فإذا عرفنا نتائج أفعالنا مسبقا لما وقعنا في الخطأ. والحقيقة تظل نسبية للإنسان، مادة للبحث، ولم يصل إلى معرفة الحقيقة المطلقة أحد غير الله سبحانه وتعالى، العالم بالغيب. وأتوقع أن الأيام القادمة سيتمخض عنها قيادة جنوبية ورؤية سياسية واحدة لقيادة النضال السلمي الجنوبي.

■ البرلماني المهندس محسن باصرة:

- عام مضى على حادثة منصة الحبيلين التي سالت فيها دماء الشهداء وما زالت السلطات المتمسكة بالسلطات مصرة على أن تسيل دماء جديدة من خلال جرح عدد من الناشطين واعتقال العدد الآخر. وهي تريد أن تضيف إلى سجلها المليء بالمظالم عددا آخر من الخروق للدستور والقوانين النافذة. وأما ما قدمه الحراك لهذه الدماء الطاهرة فيكفي أن الحراك مستمر وأن ثقافة النضال السلمي تزداد انتشاراً وتتعمق جذورها، وأن الحاكم وحزبه أصبح يهاب هذا الحراك. نحن نتمنى أن تتوحد صفوف الحراك، كل بجهده، والقواسم المشتركة كثيرة، ومن المستحيل أن تجمع الناس على لافتة واحدة، ولكن دواعي الحراك موجودة: الظلم، النهب المنظم للثروة والأرض، الإبعاد القسري من الوظائف... كل هذه وغيرها من الأسباب تجمع الناس على وحدة الحراك. ونحن في "المشترك" طرحنا هذه المظالم، ورؤيتنا واضحة في مشروع الإصلاح السياسي والوطني، وتم إعادة النظر في ذلك من خلال بيانات "المشترك": "إن القضية الجنوبية هي المدخل لإصلاح الأوضاع في البلاد كاملة في إطار الوحدة والديمقراطية". ونحن لدينا مشروع حوار وتشاور وطني، سنتحاور مع كل الأطراف وكل التيارات وكل الفعاليات ومنظمات المجتمع المدني، بقلب مفتوح وصوت عال وأياد ممدودة لكل من يريد حياة كريمة لأهله ووطنه ولأجياله القادمة. وأي تنازع سيكون لصالح أصحاب المصالح في السلطة الذين يستمرون في استنزاف خيرات المواطن والوطن، وأي تنازع يؤدي للفشل «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

الدستور يسمح لكل مواطن أو مجموعة أن تنظم نفسها في نقابات أو منظمات أو هيئات، وهذا شيء طيب، أن تشكل مثل هذه الهيئات، لكن لا يمكن أن تدعي هيئة أو حزب سياسي أنه يمثل مواطنين في هذه البقعة أو تلك، إلا إذا عمل استفتاء أو اجتماعا انتخابيا، فأخذ منهم الشرعية الشعبية. ونحن مع كل تشكيل لأي هيئات لتنسيق جهود الحراك والنضال السلمي، وهو أمر مطلوب، ونحن ما زلنا في بدايات النضال السلمي وما زلنا في مغارم: اعتقالات، جرحى، شهداء، ملاحقات... فلا يوجد بيننا من يدعو إلى إقصاء الآخرين؛ نحن بحاجة إلى كل جهد وبحاجة إلى كل ذي رأي. نحن نقبل من أصحاب الحزب الحاكم سكوتهم وعدم أذية أهلهم، ونعده موقفا طيبا، نقبل من العلماء والمشائخ أن يصمت البعض منهم، فذلك خير من أن يكون ضد المظلومين. نحن نقبل في نضالنا السلمي كلاً حسب استطاعته. نحن نرغب في أن ينخرط في هذا النضال كل شرائح المجتمع، مدنيين وعسكريين، رجالا ونساء، علماء ودعاة وطلبة علم، مثقفين وأكاديميين، فلاحين وصيادين، رجال أعمال، طلابا وشبابا، كل فئات المجتمع وشرائحه. وينبغي أن نقبل كلاً حسب جهده وقدرته، فمن المستحيل أن يكون الناس كلهم قالبا واحدا وأن يكون الناس كلهم بجهد فلان أو علان، ولكن أن ترتص الصفوف وأن نواصل النضال. وأرى أنه قد تشكلت هيئات وانتهت، ولا بد من مراجعات، ولن يصح إلا الصحيح. ونحن كـ"مشترك" مع كل من يريد أن يواصل معنا النضال حتى ننتزع حقوق أهلنا السياسية والحقوقية، كاملة غير منقوصة، ليعيش أهلنا حياة كريمة وآمنة، ولنوفر لأجيالنا قيم الحرية والعدل والكرامة والمساواة. وهذا لن يتحقق إلا باستمرار النضال السلمي المؤسسي، بعيداً عن النزعات الفردية، وبانتشار ثقافة النضال السلمي ووسائلها وتبعاتها، ولن يضيع حق وراءه مطالب «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

■ الأستاذة وفاء السيد ابوبكر السقاف، عضوة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني:

- في البداية اسمحوا لي أن أوجه تحية عطرة لشعبنا الأبي بمناسبة الذكرى الـ45 لقيام ثورة أكتوبر الخالدة، ونحيي من خلالها شهداء الثورة وشهداء الحراك الشعبي، وعنهم شهداء منصة الحبيلين بردفان، الذين سقطوا يوم 13 أكتوبر من العام الماضي فداءً لقضية آمنوا بها واستشهدوا من أجلها.

في الحقيقة إن الحراك الشعبي الجنوبي قدّم -ومازال- من أجل الشهداء جميعاً عهده بمواصلة السير على دربهم لنصرة قضيتهم، وأن دماءهم التي سالت هي التي تدفع الحراك لأن يستمر، فلن يستمر نضال في أي مجال إلا وهناك تضحيات لاستمراره. ولهذا فإن دماء الشهداء وعرق جماهير الحراك هي الوقود الحقيقي لاستمراره حتى تحقيق مطالبه، وهي بالأساس الاعتراف بالقضية الجنوبية.

نعم لقد ساهمت دماء الشهداء إلى حد كبير، وليس إلى حد ما، في وحدة الحراك الشعبي في الجنوب. وفي الواقع نحن موحدون وإن حاول المرجفون نقل صورة مغلوطة عنا. صحيح هناك آراء ووجهات نظر مختلفة حول بعض المسميات أو آليات العمل، إلا أن هدفنا واحد، ولن نحيد عنه أبدا. وكما يقال إن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، فما بالكم وقضيتنا ليست قضية أشخاص بل قضية وطن ذهب إلى شراكة مصير فلم يجد من الآخر إلا الجحود والتنكيل، وتدمير ورمي كل ما هو جميل في الجنوب من قوانين ونظام لبناء دولة المؤسسات والقانون.

في واقع الأمر إن الحراك لم يساهم في بروز ثقافة الإقصاء وعدم القبول بالآخر، بل إن "نظرية المؤامرة" التي تعيشها الأنظمة العربية ساعدت إلى حد كبير في نشر هذه الثقافة، فلم نجد على الساحة السياسية العربية أي نظام قد قبل بالآخر(المعارضة) بل يسعى إلى تدميره وإخراجه ليس إلى خارج اللعبة السياسية فحسب، بل إن قدر له إلى خارج الوطن وبكل ما أوتي من قوة. وفي الحراك لماذا يقصي بعضنا بعضا؟ وعلى ماذا نتصارع؟ فكلنا نتحرك صوب تحقيق هدف واحد، وكلنا في سلة واحدة كما يقولون.

الهيئات المعلنة في المحافظات لقيادة الحراك لم تُفض إلى تجاهل وإقصاء كثير من رموزه، بل على العكس أثبتت الأيام الماضية أن تماسك الحراك أدى إلى الإفراج عن المعتقلين وما زال يسعى إلى الإفراج عن البقية، من خلال الضغط الذي يمارسه في تحريك الشارع شمالاً وجنوباً، ومعه منظمات المجتمع المدني. كما أن بروز القضية الجنوبية كمحور أساسي من محاور الإصلاح الشامل أدى إلى تقريب وجهات النظر فيما بينهم، وليس إلى تجاهل رموز الحراك. وفي الواقع إذا نظرنا وبتمعن إلى اسمه سنعلم ويعلم الكثيرون أنه حراك شعبي مفتوح لكل من استشعر واجبه في الحراك ويجد في نفسه الحاجة إلى التعبير عن مكنونه، فإنه سينضم إليه وبتلقائية. إذا لماذا ندخل الحراك في برواز؟ أقصد لا داعي لأن ندخل الحراك في إطار ضيق، مما يؤدي إلى إبطاء حركته عندما تكثر المسميات من فعاليات وهيئات وغيرها، فهو بحاجة إلى توحيد الصف وتنظيم الجهود والفعاليات.

وأما عن ورود اسمي ضمن هيئة الحراك في عدن ثم نفيي ذلك، في الواقع أريد أن أوضح شيئا للقارئ الكريم، أولا: إن هذه الهيئة أو ما تعرف بالهيئة التنفيذية للحراك الشعبي المدني السلمي الجنوبي في عدن تشكلت وأعلنت نفسها في رابع أيام عيد الفطر المبارك بتاريخ4 أكتوبر 2008 برئاسة الأخ جمال عبد اللطيف عبادي، في حين أن الحراك الشعبي الجنوبي قد بدأ في بداية عام 2007 أي أن عمر الحراك عامان.

ثانياً: لقد جرى معي حوار تلفوني من قبل الأخ جمال حول رغبتهم في ضمي للهيئة، وبالذات تحمل قطاع المرأة فيها. ولم أتشرف بمعرفته شخصياً، ومع هذه أرسل لي مطويتين تحويان أسس ومبادئ هذا التشكيل وبيان وإعلان عدن. وكانت لي ملاحظات عليها، وقد اتفقنا على أن يكون اللقاء يوم 6 أكتوبر بعد أن نرتاح من مشاغل عيد الفطر. لكنني فوجئت بإنزال اسمي، دون علمي، على مواقع الانترنت، بتاريخ 4 أكتوبر. حينها طلبت من الأخ جمال في اتصال تلفوني تكذيب الخبر على المواقع الالكترونية نفسها، وأن هناك حوارا يدور معي لم يفض إلى أي نتيجة. وعندما لم أجد الاعتذار اضطررت إلى نشر تصريح في صحيفة "الأيام" بتاريخ 7 أكتوبر نفيت فيه انضمامي للهيئة. وهذا ما حدث بكل صدق وشفافية.

■ فهد صالح عبد الله (صهر الشهيد عبدالناصر حمادة):

- الحراك الجنوبي قدم الكثير من الدعم المادي والمعنوي لأسر الشهداء. ودماء الشهداء تعد قفزة تاريخية في تطوير الحراك الجنوبي، وقد ساهمت إسهاما قويا في تقوية الحراك والسير به إلى الأمام بكل قوة وصلابة وإيمان راسخ.

وكل مراحل النضال تكون فيها تباينات في وجهات النظر، وليس خلافات، ونحن أسر شهداء الحراك السلمي الجنوبي ندعو كل الشرفاء وقادة الحراك إلى توحيد الصف والسير قدماً للوصول إلى الأهداف المنشودة التي ضحى من أجلها الشهداء.

السلطة لم تقدم شيئا، بل أنها متقاعسة أمام الجناة ولم تقم بأي إجراءات قانونية تجاه أولئك القتلة.

ما نسعى إليه حالياً ونطالب به كل القوى السياسية والحية هو العمل على تقديم ملف القضية إلى المحكمة الدولية وتقديم القتلة لينالوا جزاءهم العادل؛ وذلك لانتفاء النزاهة عن القضاء اليمني.

■ احمد محمد حسين (أخو الشهيد فهمي الجعفري):

- لقد قدم لنا الحراك الجنوبي كل خير، حيث أنهم يتواصلون مع أسر الشهداء من وقت إلى آخر، ولم يبخلوا علينا بشيء، بحسب إمكاناتهم وظروفهم، فالجميع في الجنوب أصبح معدما بعد حرب 94م.

أقول لإخواني في الحراك الجنوبي: احذروا المندسين، والذين لهم مآرب شخصية وغلبتهم مصالحهم الشخصية؛ حيث أنهم يتظاهرون بأنهم مع الحراك وهم في السر يعملون من أجل المادة. وننصح أبناء الجنوب أن يلموا الشمل ويوحدوا الصف أكثر.

نحن نفكر حالياً وبالتنسيق مع قادة الحراك ومحامينا في تقديم ملف قضيتنا إلى المحكمة الدولية، بعد أن فقدنا الثقة في القضاء اليمني والسلطة، والتي لم تقدم لنا شيئا سوى زيارة عزاء قاموا بها ذات يوم.

جامعة عدن تخرج طلابها إلى الشارع وتفصل آخرين بسبب نشاطهم السياسي

■ عدن "النداء" - خاص:

يعيش أكثر من خمسمائة من طلاب جامعة عدن، منذ عشرة أيام، ظروفا قاسية وغير إنسانية، حيث تعرضوا لانتهاك حقهم في السكن جراء القرار الذي اتخذته رئاسة الجامعة والقاضي برفع رسوم السكن الجامعي.

وأفاد "النداء" عدد من الطلاب بأنهم قد فوجئوا بطرد زملاء لهم وفصلهم من السكن دون إبداء أسباب واضحة لذلك الإجراء غير الإنساني.

وفي اتصال هاتفي مع بعض المطرودين ذكروا أنهم قد فوجئوا بقرار فصلهم وطردهم من السكن وفي وقت متأخر من الليل (الثانية عشرة مساءً) وقد بلغ عددهم أكثر من 60 طالبا، دون أن يتم إيضاح الأسباب. هذا إضافة إلى عدم مراعاة وقوع السكن في منطقة بعيدة عن المواصلات والخدمات، مما حدا بهم الى افتراش الأرض واستخدام الكراتين كفرش لهم.

وأكدوا أنهم مازالوا بلا سكن، حيث أن بعضهم ينزل في فنادق والبعض الآخر يتردد على مقرات الأحزاب والجمعيات الخيرية... وأن كثيرا من زملائهم قد أعلنوا تضامنهم معهم.

وأشار الطلاب المفصولون إلى أن معلومات تسربت إليهم بشأن ما تم، وأنه عبارة عن إجراء عقابي نظير مشاركتهم في فعاليات الحراك السياسي التي شهدتها كليات جامعة عدن العام الماضي. مؤكدين -في السياق ذاته- أن الإجراءات العقابية والقمعية لن تثنيهم عن ممارسة حقهم في التعبير والتجمع السلمي. معبرين عن رفضهم لعسكرة الحياة الجامعية ومحاولات كبح جماح النشاط السياسي الجامعي، باعتبار الجامعة مساحة لممارسة الحياة السياسية بكل ألوانها ومكوناتها.

تجدر الإشارة إلى أن رئاسة جامعة عدن اتخذت قرارا برفع رسوم السكن الجامعي عمّا كانت عليه في الأعوام الماضية، حيث كان الطالب المستجد يدفع مبلغ أربعة آلاف ريال فيما يدفع غيره ثلاثة آلاف ريال مقابل السكن، فيما ارتفع المبلغ هذا العام إلى عشرة آلاف ريال للطلاب المنتظمين وخمسة عشر ألف ريال لطلاب التعليم الموازي.

إلى ذلك رفع الطلاب مذكرتين إلى رئاسة الجامعة دون أن يحصلوا على تجاوب حتى اللحظة.

ويفيد الطلاب بأن مطالبهم ليست بالصعبة ولا المستحيلة، ومنها رفض قرار رفع الرسوم، والمطالبة بمجانية السكن، وكذا رفض ما تضمنته استمارة السكن من شرط يخول للقائمين على السكن تفتيش الغرف في أي وقت، ورفض تدخلات الأمن السياسي في شؤون الجامعة والسكن الجامعي، والمطالبة باسترجاع الغرف لأصحابها بعيداً عن سياسة التفرقة ومحاولة إثارة الفتن المناطقية بين الطلاب.

ويناشد الطلاب المنظمات الحقوقية تبني قضيتهم والوقوف إلى جانبهم.

مدارس التحفيظ بالمؤسسة الخيرية لهائل سعيد أنعم وشركاه تحصد 6 جوائز دولية خلال 2008

اليمن تفوز بالمرتبة الاولى لحفظ القرآن من بين 76 متسابقاً

حصلت اليمن على المرتبة الاولى في مسابقة دبي الدولية للقرآن الكريم في دورتها الثانية عشرة، وذلك بفوز فارس محمد قاسم الأعجم بالجائزة الاولى كأول متسابق يمني يحرز هذه الجائزة من بين 76 متسابقاً من76 دولة.

رعاه سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد إمارة دبي ورئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، كرم اليمني فارس، لتكون سادس جائزة دولية يحرزها طلاب مدارس التحفيظ التابعة للمؤسسة الخيرية لهائل سعيد خلال العام الحالي 2008 في عدد من المسابقات الدولية التي تنافس فيها طلاب مدارس التحفيظ مع عدد من المشاركين من دول مختلفة.

حيث جاء في المركز الثاني كل من فادية عبدالملك عبدالقادر في مسابقة «واعتصموا» النسائية العالمية، في ليبيا بمشاركة 57 متسابقاً من 57 دولة، وفتح ناجي في مسابقة جيبوتي الدولية، في حين حصلت نجود علي سعيد على المركز الرابع في المسابقة الهاشمية للإناث في القرآن كاملاً مع تفسير الجزء الثالث. وحصل محمد حسين فاضل على المركز الخامس في مسابقة الجزائر الدولية، بالإضافة إلى احراز بلال الاغبري درع المشاركة في مسابقة القارئ العربي بلبنان.

كمال قاسم غالب (مدير عام المؤسسة الخيرية لهائل سعيد أنعم وشركاه) اعتبر الجوائز الدولية والمحلية التي حصدها الحفاظ من طلاب وخريجي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للمؤسسة جاءت كثمرة طبيعية للدعم والرعاية المتواصلة التي توليها قيادة المجموعة لمدارس التحفيظ في إطار رسالتها الاجتماعية والتنويرية لبناء جيل واع متسلح بالعلم الشرعي بعيداً عن الغلو والتعصب والمذهبية. مشيراً إلى أن المؤسسة تولي مدارس وحلقات تحفيظ القرآن الكريم اهتماماً خاصاً ومتابعة مستمرة وتعمل على توفير المشاركة لهم في تلك المسابقات التي يحرز فيها المشاركون من طلابها مراكز متقدمة سنوياً وليس هذا العام فقط.

مصرع الابتسامة!

هموم مبتعثي وزارة التعليم العالي في المغرب.. رسالة ومناشدة عاجلة إلى وزير التعليم العالي؟

كثيرة هي الهموم وجوانب المعاناة التي تواجه الطلاب اليمنيين في الخارج. غير أن الأسوأ منها على الإطلاق تلك التي تتزامن مع اقتراب موعد المناقشة وغمرة الشعور العارم بالبهجة بقرب الفرج والعودة للوطن والعيش مع الأهل، وأحلام كثيرة تراود الخريجين، ملؤها الأمل والعزم على المساهمة في بناء اليمن! وتطبيق ما تعلمه وما توصل إليه في مراحل الدراسة على أرض الواقع... وفجأة تختفي مظاهر البهجة، وتذوب تلك الآمال، ليحل محلها شعور بالغبن والظلم والحرمان، بل قد يعتبرها البعض نوعا من الإهانة والإذلال، التي تدفع إلى نتائج سلبية لمستقبل الباحثين ونظرتهم تجاه وطنهم الذي طالما حلموا برد بعض الجميل الذي أسداه إليهم. وهو ما يمكننا أن نسميه "مصرع الابتسامة" مع الاعتذار لأستاذنا الكبير الدكتور عبدالعزيز المقالح، عن اقتباس التسمية من بعض أدبياته. وهنا نتساءل بمرارة: ما فائدة تكرار بعث اللجان والوفود من مختلف المستويات، وصرف الوعود والمذكرات المتتالية لحل مشكلات الطلاب، وفي النهاية يصير حالنا كما قيل: "وكأنك يا ابو زيد ما غزيت"؟!

القضية -باختصار شديد- تتعلق بالعديد من الباحثين الموفدين من وزارة التعليم العالي في منح التبادل الثقافي، والدارسين في المغرب تحديدا، الذين سبق أن تعرضوا العام الماضي لتنزيل عشوائي، وبعد أن قاموا باعتصام سلمي مطالبين بحقهم في استمرار المنحة، تم تمديد منحهم بناء على اعتبارات منها ما هو منطقي ومنها ما هو بخلاف ذلك، وكانت موضع قبول بنسبة 80% من المعنيين بالموضوع، وتم الاتفاق بعدها مع لجنة التعليم العالي على منع التنزيل إلا بناء على مبررات موضوعية واتفاق مسبق مع السفارة. تلاها زيارة للجنة التعليم بمجلس النواب برئاسة الدكتور صالح السنباني، تم طرح قضايا وهموم الطلاب جماعيا، وفي مقدمتها التأخير الحاصل للبعض عن المناقشة رغم دفعهم لأطروحاتهم خلال الفترة القانونية، وذلك لأسباب تتعلق بالأساتذة المشرفين، ووجود أبحاث كثيرة تنتظر المناقشة قبلهم، وهو ما يجعل البعض يتأخر لأكثر من عام والبعض نصف عام على الأقل (ومنهم كاتب السطور). وهم مع ذلك مهدَّدون بتنزيل منحهم لهذا السبب الخارج عن إرادتهم.

في حين أن هناك زملاء لهم ليس لفترة منحهم حدود، ولا يهمهم انقضاء عام أو عامين، فهم في مأمن عن أي تنزيل أو إجراء إداري آخر. وهنا نكرر مناشدتنا لقيادة وزارة التعليم العالي ممثلة في شخصية الدكتور صالح باصرة، ونائبه، ووكيل الوزارة لقطاع البعثات والعلاقات الثقافية، ومدير عام البعثات، ونقول لهم: لماذا يتم قطع المنح عن طلاب لم يستكملوا فتراتهم القانونية، والتمديد لآخرين لسنة أو أكثر؟! وما ذنب الطالب إذا كان دفع ببحثه وتأجل لنصف عام أو أكثر قبل أن يناقش؟! وهل من الحكمة أن تقطع المنحة المالية في الربع الأخير من الدراسة وقبل المناقشة بشهر أو أقل من ذلك على طالب لم يستكمل أربع سنوات في الدكتوراه، فيما يُغض الطرف عن آخرين قبله بأعوام؟! ولماذا يتم تجاهل مذكرات السفارة والملحقية وتقارير اللجان والاتفاقات السابقة مع الطلاب؟!

أخيرا نقول: كفى عبثا بمشاعر إخوانكم الباحثين والدكاترة القادمين! لا تقتلوا الفرحة في قلوبهم، وتصرعوا الابتسامة في شفاههم، وتوغروا صدورهم...! كفاهم هموم الأبحاث والغربة وما يتجرعونه من الذل نتيجة إلحاحهم في تعجيل مناقشاتهم! نأمل أن تجد هذه العبارات صدى لدى قيادة الوزارة، والمسألة ربع وربما ربعان للبعض الآخر ورعى الله من تجمل، وكما يقول المثل الشعبي "طحن قدح وعجز عن ثماني"...

وهنا نؤكد على تمسكنا في المطالبة بحقوقنا المشروعة ومساواتنا بزملائنا ذوي الحالات المشابهة لنا، وبالصورة التي نراها مناسبة.

نماذج من المعاناة:

● نموذج (1): أحدهم لا يجد من يسانده في قيمة تكاليف المعيشة سوى أستاذه، وبعد المناقشة وحصوله على درجة مشرف جدا، لا يجد ما يوصله إلى المطار إلا بصعوبة بالغة وبالاستدانة من زملائه.

● نموذج (2): آخر ونتيجة لقطع منحته وهو في انتظار المناقشة، يعتمد بشكل كلي على ربة البيت (المغربية) التي صارت بمثابة الأم بالنسبة له. وبعد المناقشة وحصوله على نتيجة مشرفة جدا، لا يزال يعاني نتيجة عدم قدرته على العودة على نفقته، وربما يتأخر طويلا قبل أن يحصل على تذكرة العودة.

وغيرهما كثير من الحالات التي لا يتسع المقام لسردها، والتي لا تنبئ إلا عن شيء واحد، هو ما يمكن أن نسميه "مصرع الابتسامة". فمتى تنتهي مثل هذه التصرفات؟! نأمل سرعة التجاوب، ولكم خالص التحية.

أصحاب الدراجات النارية يطالبون البرلمان بمساءلة الحكومة عن عدم التزامها بتنفيذ توصياته بخصوص الدراجات المحتجزة منذ 2004

لاتزال قضية الدراجات النارية في أمانة العاصمة دون حل منذ 4 سنوات، رغم توجيهات رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس النواب للحكومة بحلها.

وفي رسالة نقابة سائقي الدراجات النارية إلى رئيس واعضاء مجلس النواب، أرجعت السبب في بقاء القضية دون حل إلى عدم التزام الحكومة بتنفيذ قرارات وتوصيات البرلمان بهذا الخصوص.

وقالت الرسالة إن عدم التزام الحكومة وإهمالها التوصيات ترتب عليها نتائج سلبية، تمثلت في تجميد مشكلة الدراجات المحجوزة منذ 2004 وحتى الآن، ومضاعفة الأضرار المادية على مالكيها.

وأضافت أن عدم السماح للدراجات النارية المستوفية للشروط القانونية بالعمل، والافراج عن المحتجزات وفقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس النواب، فتح الباب على مصراعيه لآلاف الدراجات الجديدة للدخول إلى العاصمة والتجوال في شوارعها ليلاً ونهاراً من دون ضوابط قانونية.

وطالبت النقابة في رسالتها هيئة رئاسة البرلمان بإحالة شكواهما إلى المجلس لدراستها ومناقشتها من الجانب الحكومي وتشكيل لجنة محايدة تحت اشراف المجلس لحصر وتقييم الاضرار المادية التي لحقت بمالكي الدراجات المحجوزة وتعويض المتضررين.

كما طالبت بإلزام الحكومة بالتقيد بالقانون وبتوصياته السابقة ومساءلتها عن عدم تنفيذها.

وكان رئيس الجمهورية قد وجه وزير الداخلية وأمين العاصمة في 10 مايو 2005 بحل مشكلة أصحاب الدراجات التي تم إيقافها من العمل مع منع استيراد دراجات جديدة ومصادرة أي كميات تصل إلى الموانئ.

دعم ياباني لمشروع صحي في منطقة كود العثماني بمحافظة عدن

في إطار برنامجها المسمى "مشاريع الأمن البشري الأهلية" مولت الحكومة اليابانية مشروع توسعة وشراء معدات طبية متنوعة لمركز كود العثماني الصحي بمحافظة عدن، وذلك لرفع مستوى الخدمات الطبية التي يقدمها المركز للمواطنين، خاصة النساء والأطفال في المنطقة. بلغت تكلفة المشروع أكثر من سبعة عشر مليون ريال. ويعد هذا المشروع هو المشروع الأهلي السابع لهذا العام مارس 2008 – ابريل 2009 وفق السنة المالية اليابانية، حيث بلغ إجمالي كلفة هذه المشاريع 501 ألفا و516 دولارا.

الجدير ذكره أن الحكومة اليابانية تنفذ سنوياً في اليمن ما بين سبعة عشر إلى عشرين مشروعا أهليا في إطار برنامج "مشاريع الأمن البشري الأهلية"، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحرومة من الخدمات الأساسية، مثل العناية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب في الدول النامية...

وقع الاتفاقية عن الجانب الياباني القائم بأعمال سفارة اليابان بصنعاء، السيد ماتاهيرو ياماكوتشي، وعن الجانب اليمني مدير عام مكتب الصحة بمحافظة عدن، الدكتور ناصر الخضر.

الزواج المبكر سبب مهم لتسرب الفتاة من التعليم في ذمار

■ ذمار - صقر أبو حسن

قال مدير إدارة تعليم الفتاة بمديرية ميفعة في عنس بمحافظة ذمار، محمد علي الصوفي، إن الزواج المبكر أحد أهم أسباب تسرب الفتاة من التعليم.

وأضاف (وهو كذلك نائب لمدير مكتب التربية بالمديرية) قائلاً إن الزواج المبكر يشكل 40% من جملة أسباب تسرب الفتاة، بينما أسباب أخرى منها العادات والتقاليد، تشكل نسباً أقل.

وقال لـ"النداء" مستنداً إلى إحصائية لمكتبه إنه في العام الدراسي الماضي (2007–2008) كان عدد الطالبات الملتحقات بالمدارس 1195 طالبة

في الصف الأول فيما عدد

طالبات ثاني ثانوي في العام نفسه 144 طالبة.

وأوضح أن تسرب الفتاة يبدأ من المرحلة الأساسية (الصف الرابع) ليصل إلى حده الأقصى في المرحلة الأساسية (الثامن أساسي).

وأعاد هذا التسرب الذي وصفه بـ"المأساوي" إلى عوامل عديدة بجانب الزواج المبكر، منها الحالة الاجتماعية والاقتصادية وعدم وجود مدارس

ثانوية خاصة بالفتيات وبعد بعض المدارس عن التجمعات السكانية وأيضاً "قلة المعلمات".

وعبر عن أسفه لأن التحاق الفتاة ببعض المدارس صفر%، في حين تمتلك المديرية 42 مدرسة لمختلف المراحل، وأضاف قائلاً إن أغلب مواليد

المنطقة من الإناث.

وأعرب عن أمله في أن تثمر جهود إدارته ارتفاع أعداد الملتحقات بالتعليم.

أحرقوا الحمار فحلَّ عليهم الغضب

مزارعو حيفان لم يجنوا سوى «الجشيش»

■ بشرى العنسي

لـم تتزيـن البيوت هـذه السـنة كعادتها، ولـم تعتمر تاجها القشـي، فمظاهر الاحتفال السـنوي في مديرية حيفـان (محافظة تعز) توقفت منذ انقطاع المطر.

تعـود المزارعـون في مديريـة حيفان، بعزلها المختلفـة، على جمع القش (الوجيم) بعد عملية «النصيد» في حُزم، وشدها مع بعضها على شكل مثلث يوضـع على أسـطح المنازل وهو ما يسـمى بـ«التخييم».

وعلى مدار السنة يطعم المزارعون أو «الرعية» مواشيهم من تلك الخيام حتى يأتي الموسم الذي يليه.

هـذه السـنة وعلـى غيـر العـادة اختفـت مظاهـر «التخييـم» مـن علـى أسـطح المنـازل إلا مـا نـدر. كما اختفـت المراسـيم التي قبلها (الصـراب)، حيث لم يكن هناك محصول أصلاً، ليجنى ولا «وجيم» لـ«ينصد».

كل ما حصل عليه «الرعية»، بحسـب كلامهم «شوية حشـيش» (قليـل مـن العلـف)، والسـبب قلـة الامطار. فموسـم الامطـار لـم يتأخر فقـط وإنما هطلت كميات قليلـة وفـي فترات متباعدة قبـل أن ينقطع تماماً، وهو ما أدى إلى عدم خروج المحصول ويبس الزرع.

خسـر المزارعـين الكثير فإضافة إلـى أنهم اضطروا إلـى ذري (بـذر) الارض مرتـين خسـروا محصول هذا الموسم وكذلك علف المواشي.

تحكـي أم خالـد لـ«النـداء» ما حدث بقولهـا: «نزلت مطرتـين مـلاح وبعديـن انقطع المطـر» وتزيد: «السـنة الاولـى ما كانش كذه، كان المحصول كثير». هي تظن أن هذا غضب من الله، وتبرر ذلك بقولها: «قالوا إنه في واحد بعرار (منطقة هناك) سكب بترول لفوق الحمار وحرق به»، وتضيف: «قالوا زيد (أيضاً) إنه في واحد طفش (سكب) أسـيت (أسـيد) لوجه واحد». وبدأت تشـرح الأضرار التي أصابت وجه الضحية الذي لا تعرف اسمه.

الرحمة التي غابت من قلوب الناس، والذنوب التي كثرت، هو ما حجب المطر برأيها ورأي كثيرين مثلها.

فأم بشير تقول معلقة: «والله صدق: جارنا ضرب أبوه لما خرج له الدم مـن وجهـه»، وحاولت أن تتذكر قصة ضرب مشـابهة حصلـت في منطقة قريبة منها لتؤكد صدق مزاعمها.

«تمطر أرض الفسـقة ولا تمطر أرض الحسـدة». بهذه العبارة المعروفة لخص عزيز أحمد الوضع وهو ينظر إلى المدرجات اليابسة، ثم بدأ يشرح وجهة نظره وكيف أن الناس تغيروا وعم الحقد والحسد بينهم.

هكذا ينظر الناس والمزارعون للأمور، وهكذا يفسرون تأخر المطر ومن ثم انقطاعه.

حيفـان، التي يركز مزارعوها على زراعة الذرة، الدخن، الدجر، ليسـت المنطقـة الوحيـدة المتضـررة لهـذه السـنة، فقـد عانت مناطـق عدة من الجفـاف واضطـر الناس إما للشـي مسـافات طويلة بحثاً عـن الماء وإما لترك منازلهم.

● انور عبدالعزيز

تغير المناخ

أنـور عبدالعزيز، مدير وحدة تغيـر المناخ بالهيئة العامـة لحمايـة البيئـة، قـال لـ«النـداء»: «لوحظ في السـنوات الاخيـرة أن كميـات الأمطـار انخفضت في كثير من المناطق وكذلك المواسـم المطرية تغيرت وهو ما يؤثر على المحاصيل الزراعية». أنور يرجع السبب إلى تأثر اليمن بتغير المناخ.

حاليـاً تعـد الوحدة البـلاغ الوطنـي الثاني حول تأثيـر تغيـر المناخ فـي اليمـن، بعد أن قدمـت البلاغ الأول قبـل ثماني سـنوات. لكن تحديد كميات الامطار فـي مواسـمها على مدي عـدد من السـنوات وتحديد المناطـق الأكثـر تضـرراً معلومة يعتبر مديـر الوحدة الوصـول إليها بالصعب، حيث قـال: «وجدنا صعوبة فـي الحصول على المعلومـات والبيانات حول هطول الامطار في المواسـم بشـكل يومي». ويضيف: «حاولنا أن نتواصل مع الجهات المختصة في الفترات الماضية لكن المعلومات التي حصلن عليها قليلة جداً».

في البلاغ الوطني الأول دُرست محافظات: إب، ذمار، سيئون، ومأرب. واتضـح بحسـب أنـور عبدالعزيـز أن هناك مؤشـرات لتدهـور في كمية الامطـار وإزاحة للاقاليم المناخية وارتفاع في درجة الحرارة، وهو ما أثر على المحاصيل الزراعية.

درجات الحرارة في اليمن تأثرت ايضاً بالتغيرات المناخية. ويستشهد مديـر وحدة تغير المناخ بالبرودة الشـديدة في مواسـم الشـتاء وارتفاع درجات الحرارة بشكل جنوني في الصيف كما حصل العام الماضي.

قـد يكون للذنـوب نصيب من يرفي انقطاع الأمطـار وقلتها، كما يؤمن النـاس، لكـن هذا لا ينفي الـدور الأكبر لتغير المناخ الـذي أثر على العالم واليمـن منـه، لكن ذلـك التأثير فقط يلحظـه الناس العاديـون، اما الارقام والمعلومات التي تثبته مازالت شحيحة في اليمن.

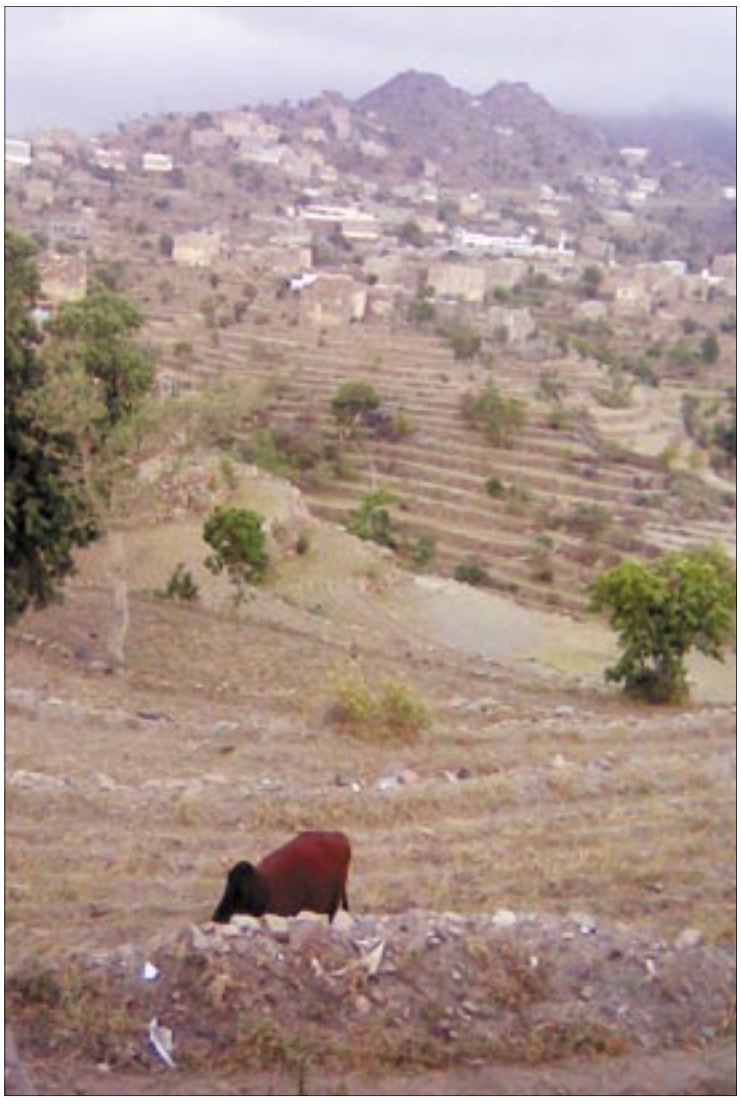

صنعاء ظامئة!

أفراح أبو غانم*

صنعاء ظامئة، وقد بدأ الناس يشـعرون بعطشـها منذ فترة، فازدادوا هلعاً وجشـعاً؛ الكل يريد مـاء، والآبار تحفر في كل مـكان ولأعماق كبيرة بحثاً عن الماء (من يشـاهد خارطة الآبار المحفورة في صنعاء كأنه يرى ما يشـبه الغربال وهذه كارثة)، شـفاطات المياه في كل البيوت تقريباً تعمل ليل نهار، وأصحاب "الوايتات" يسـتغلون حاجة الناس ويبيعون الماء في بعض الأحيان بأسـعار تشفط ما في الجيوب، ولكن لا يهم مادام في سـبيل الماء. والمضحك المبكي أن فواتير المياه تصل دائماً في مواعيدها، وبمبالغ تفوق التوقع، حتى وإن لم يوجد ماء أصلا. تظل الفاتورة ملتزمة بمواعيدها، وعلى المشـتركين سرعة السداد، وإلا سـيتم قطع الماء المعدوم أصلاً، وسحب العدادات (المهم ما يشلوش العدة).

● صنعاء، العاصمة، الآن تلحق بأختها مدينة تعز، وتطلب المساعدة العاجلة قبل أن تحل الكارثة وتصبح بلا ماء كسـابقتها. ماذا صنعنا لتفادي الكارثـة، خاصة وأن لدينا أكثر من جهة تقع عليها مسؤولية توفير المياه وحل مشاكلها في بلادنا: وزارات، مؤسسات، هيئات، برامج، مشاريع...؟ ماذا قدمت هذه الجهات لحل أزمة المياه المتفاقمة والتي تزداد يوماً فيوم، ليس في صنعاء وتعز فقط، ولكن فـي كثير من المناطـق؟ ماذا قدمت غير الخطط والبرامج التي لا ندري متى تنفذ أو تخرج للنور، وإن نفذت بعضها فلا نتائج ملموسة على أرض الواقع العطشى.

× أزمة اختلال مواسم الأمطار وشح الأمطار أزمة عالمية وليست محلية، وما يرزقنا به الله تعالى من أمطار شـحيحة هل يتم الاسـتفادة منها وتخزينها لتغذية الأحواض الجوفية أو حتى في الري، خاصة أن هناك محصولا شـيطانيا (القات) ينافس البشـر على الماء ويأخذ أكثر من نصف حقهم فيه؟ لماذا نسينا أو محونا من ذاكرتنا صناعة الأجداد في السدود و"المواجل" واحتفظنا بها فقط في كتب التاريخ للتشـدق بحضارة لم نحافظ عليها كما يجب، وما نصنعه من سـدود بسيطة الآن مليئة بالاختلالات والعلل؟!

● أزمة المياه أصبحت مادة دسـمة للورش والندوات، والخروج بتوصيات تطوى في أوراقها؛ لأن هذا ليس هو المهم؛ المهم هو الخروج بمادة أخرى من تلك الورش والندوات تعين على غلاء المعيشـة! والعباد لهم رب يعينهم.

● رغم أن الشفاطات أحدثت خللاً في توزيع المياه عبر الشبكات، مما يستدعي زيادة كمية الضخ للشـبكات، وبالتالي زيادة سـحب ما تبقى من مياه في الآبار الجوفية (حتى وإن أصبحت متملحة)، وبالرغم من أن هذه الشفاطات تسحب أيضا إلى خزانات البيوت الترسبات التي في الأنابيب (أملاح وأوسـاخ وغيرها) مما قد يضر بصحة الناس، خاصة عندما يتم الشـفط من الأنابيب الرئيسية في الشـوارع فتسحب معها أوساخ الشـوارع أيضاً، رغم ذلك كله لم تحرك الجهات المختصة ساكنا، سواء في توعية الناس أم منع هذه الشفاطات أم حتى تغريم من يستخدمها، المهم لدى هذه الجهات هو الفواتير وتسديد الفواتير.

● القات، ذلك المحصول الشيطاني الذي يستهلك أكثر من 60% من المياه لريه (له أولوية أكثر من البشر)، لن نقول لكم: تخلوا عنه! لأن هذا من المستحيل في "أرض السعيدة"؛ ولكن نقول: على وزارة الزراعة والري أن تجد بدائل أخرى لريه لا تستنزف المياه الجوفية المتبقية؛ فلو جفت المياه تماماً فلن تعيد أشجار القات الحياة في الأرض ولا في العروق.

● فـي الأخير على الجميع تحمل مسـؤوليته، بـدءاً من الجهات الحكوميـة –وغير الحكومية– المختصة، وحتى المواطن العادي؛ لأن الضرر لن يقع على مكان دون آخر، ولا على شخص دون آخر، بل على الجميع، وبالتدريج، وإن بقينا نرمي المسـؤولية على بعضنا دون تحملها، سـتقع في الأخير على الأرض وتداس بالأقدام، عندها لن نجد من نحاسبه، لأننا جميعاً مجرمون في حق أنفسنا وحق أرضنا.

* الهيئة العامة لحماية البيئة

مؤسسة المياه تنتظر اعتذار السلطة المحلية

أزمة خانقة للمياه في دمت

■ الضالع - فؤاد مسعد

تفاقمت أزمة مياه الشرب في مديرية دمت – الضالـع جـراء إيقـاف مشـروع المـاء الذي تسـتفيد منـه مدينـة دمـت والقـرى المجاورة لها، حيث توقف المشـروع قبل ما يقارب ثلاثة أشـهر إثر خلاف نشب بين مدير فرع مؤسسة الميـاه من جهة، ومديـر المديرية ومعه المجلس المحلـي مـن جهـة أخـرى، وتبـادل الطرفـان الاتهامـات؛ إذ اتهـم مديـر فـرع المؤسسـة بإعاقـة عمل المشـروع مما سـبب الضرر على المسـتهلكين الذين تزايدت شكاواهم من إدارة الفرع، التي بدورها اشـتكت مـن تواطؤ مدير المديريـة مع جملة اعتـداءات تعرض لها مدير الفـرع من قبل نافذيـن اعتدوا عليه في مكتبه، وهو ما عدته المؤسسـة إهانـة لأحد موظفيها في مكتب رسمي. مدير المديرية نفى ذلك واتهم مديـر الفـرع بعـدم تنفيـذ توجيهات السـلطة المحلية التي شكلت لجنة للتحقيق في شكاوى المواطنين من إدارة فرع المؤسسة، إلا أن المدير لـم يتعامل مع اللجنـة بصورة ايجابية وأصر علـى تجاهلها، وهو ما اعتبره المجلس المحلي إدانة واضحة جعلتهم يسحبون عنه الثقة.

وإزاء ذلك تضاعفت معاناة المواطنين الذين لم يجدوا مصدرا آخر للحصول على الماء غير "الوايتـات" التي تجلب الماء بصعوبة وبأثمان باهظة، ناهيك عن شح المياه في الآبار الموجودة بقلة لا تتناسـب والاحتياجات المتزايدة للمياه في ظل ارتفاع الكثافة البشرية في المنطقة.

يقـول صالح راشـد إن سـعر "وايـت" الماء (سيارة نقل صغيرة) يناهز ألفي ريال في الحد الأدنـى، وللمسـاكن القريبـة من آبار الشـرب. ويضيف لـ"النـداء" أن هذه الكمية الزهيدة من المـاء لا تفي بحاجة البيت الواحد سـوى أيام قليلـة، ليتم بعدها اسـتئناف رحلة البحث عن "وايـت" آخر، وهـي الرحلة التي قد تسـتغرق أياما وربما أسبوعا كاملا حتى تصل.

مواطنون كانوا يشتكون من تجاوزات فرع مؤسسـة المياه الذي يدير المشروع منذ حوالي عامـين. إلا أنهـم اعتبروا تلـك التجـاوزات أفضـل من الاعتماد على سـيارات نقـل المياه، التـي أشـارت تقارير رسـمية إلـى خطـورة الاعتمـاد على مياهها لاحتمـال تلوثها ومياه عـدم صلاحيتهـا للشـرب، إذ أن "الوايتـات" نفسـها تتولى نقـل مخلفات ميـاه الحمامات الطبيعيـة بعـد اختلاطهـا بميـاه المجـاري المكشـوفة والمنتشـرة في معظم أحياء المدينة وشوارعها.

ويستغرب الأهالي استمرار توقف المشروع في الوقـت الذي تعيش فيـه المديرية تداعيات الجفاف الذي طال جميع مصادر المياه من آبار وعيون عرفت باستمرارها لأعوام طويلة.

مصـدر فـي محلـي دمت قـال لـ"النـداء" إن المؤسسـة العامـة للميـاه امتنعت عـن تزويد المديريـة بالغطـاس المطلـوب لاسـتئناف عمل المشـروع حتـى يتم تقـديم اعتذار رسـمي من مديـر المديرية للمؤسسـة إزاء مـا لحق بمدير الفـرع مـن إهانـة قيـل إنهـا بتواطـؤ المديـر وموافقتـه، وهو ما ينفيه مديـر المديرية الذي يتهم مدير فرع مؤسسـة المياه بالمماطلة وعدم التجاوب مع السلطة المحلية.

الزراعـة، وخصوصـا زراعـة القـات، نالت حظهـا مـن الأزمة، حيـث ارتفع سـعر التكلفة أضعـاف مـا كان عليـه السـعر فـي السـابق. وبسـبب تزامن أزمة الماء مع أزمة الديزل وجد المزارعون المبرر كافيا لهذا الارتفاع المتزايد.

وفـي تطـور لاحـق للأزمـة ذاتها بـدأ كثير مـن الآبـار المتواجـدة فـي "وادي بنـا" تعتمد فـي تغذيتهـا علـى مخلفـات الميـاه الكبريتية المختلطة بمخلفات المجاري، وهو ما أثر سـلبا على التربة والزراعة بمختلف أنواعها، ناهيك عـن الأضـرار الناجمة عن اسـتخدامه من قبل المزارعين.

إلـى ذلـك شـرع أحـد مالكـي الحمامـات الطبيعيـة فـي بيع مخلفات الميـاه في ما صار يُعرف بـ"سـوق سـوداء" لبيع مياه الحمامات، وبأسـعار خيالية، نتيجة الإقبال المتزايد على هـذا النوع مـن المياه، بعد ما تعـذر الحصول علـى ميـاه صالحـة للاسـتهلاك فـي المـزارع المنتشرة في المديرية والمناطق المجاورة.

وحتـى يتـم حـل الإشـكال وإعـادة الضخ للمشـروع المتوقـف منذ بضعة أشـهر، لا يزال أبنـاء المديريـة فـي انتظـار الميـاه الصالحـة للشـرب، لاسـيما بعـد اسـتفحال أزمـة المياه وامتناع بعض مالكي سيارات نقل المياه النقية عن تزويد المواطنين بالماء، وهو ما يهدد بتطور الأزمـة، التي أخذت تتوسـع يوما بعد يوم في ظل مماحكات طرفي المشـكلة: السلطة المحلية ومؤسسـة الميـاه، فالأولـى تتهـم إدارة الفرع بالتلاعب بأموال المشروع والعبث بممتلكاته، في حين تتهم المؤسسـة مدير المديرية بالتورط في إهانة مدير فرعها وتطالبه بتقديم الاعتذار في حال أراد حل المشكلة.

يُذكـر أن مشـروع الميـاه كان قـد بـدأ العمـل بـه عام 1993 ضمـن معونة قدمتها الحكومـة الهولنديـة وبمشـاركة الأهالـي، واستمر المشروع مملوكا للأهالي حتى قبل عامين عندما آلت ملكيته للمؤسسـة العامة للمياه.

مجار طافحة

للأسـبوع الثاني ومجـاري «عمارة ناصـر» فـي جولـة الصافيـة تنضح بمحتوياتها إلى الشارع وسط غضب النـاس، بعـد أن سُـدّت بحُجـةّ عـدم دفـع صاحـب العمـارة رسـوم شـفط المجاري.

اعتبر سجنه تعنتاً وقضيته مصدر استرزاق

راشد في مواجهة نيابة مرور الأمانة

اعتبر السجين يحيى علي راشد ما تعمله نيابة مرور الامانة وموظف التنفيذ لديها تعنتاً واضحاً وتلاعباً مشيناً بالقانون.

فهو عالق في السجن على قضية حادثة صدام تسببت في إصابة شخص أثناء عبوره الطريق. فخلال سرده للنكبة التي قادته إلى السجن المركزي في صنعاء قبل عامين، عرض يحيى راشد (55 عاماً) مجموعة من الشكاوى التي رفعها إلى مسؤولي النيابات (حصلت «النداء» على نسخة منها). لكن ما أغاظه هو تحفظ نيابة المرور على ملف قضيته وتجاهلها لتوجيه النائب العام المتمثل في ارسال الاولى (نيابة المرور) ملف قضية السجين إلى مكتبه. وإذ شكك راشد في نوايا من تجاهلوا إرسال قضيته إلى النائب العام قال إنهم يقصدون الاسترزاق ويطمعون في أن يقوم فاعل خير بتسديد المبلغ الذي عليه ليعود عليهم بالنفع. بالنسبة ليحيى المحتجز على ذمة مبلغ مالي يقدر بمليون وسبعمائة ألف ريال، يقول إنه غير معترض على الحكم لأنه قد دفع مليونين و800 ألف ريال موزعة بين «تكاليف علاج ومبالغ نقدية سلمتها إلى يد من صدمته وكذا إلى امه والمحكمة».

● يحيى راشد

ظهيرة 18 فبراير 2006 تفاجأ السائق يحيى راشد لحظة مروره بشاحنته في أحد الشوارع بجسد شاب ارتطم بالجهة اليمنى للشاحنة وعلقت ثيابه بحديد البنكة وسحبته معها (البنكة) ودهسته في سيارة كانت واقفة على قارعة الطريق. لم يكن الحادث طبيعياً. كان الشاب المصدوم يجري بسرعة فاراً من 4 أشخاص يتبعونه. ويقول السائق إن الـ4 «هم سبب الحادث»، ولولا صراخهم لما توقف السائق. آنذاك أسرع الرجل إلى إسعاف من صدمه وظل بجانبه حتى عاد له وعيه وسأل عن أسرته.

وقال يحيى راشد إنه تكفل بتكاليف العلاج التي وصلت إلى مليون و800 ألف ريال، تلاها مصاريف المريض ومرافقه. فيما تقول أسرة المريض في ورقة الدفع باستئناف الحكم الابتدائي إن راشد تنصل عن علاجه.

يشعر السجين راشد أن عدم اعتماد المحكمة التنازل الذي وقع عليه المريض، ليس عادلاً. ويرجو أن يوجه النائب العام بالافراج عنه، لاسيما وأن ما يجري له ليس أكثر من تعنت والتواء. ويشكو في مناشدته للنائب العام: «لقد قضت أسرتي على كل شيء وباعوا كل ما كان يكسوهم ويسترهم فهل سترفعون عني الظلم؟ فالظلم ظلمات يوم القيامة».

الواقع أن يحيى راشد هو العائل الوحيد لأسرة مكونة من 5 بنات و4 أطفال وزوجة عجزت عن أي حل يضمن لها خروج زوجها.

سجناء محتجزون بسبب ضمانات

الاسم	تاريخ حكم الاعسار	الحكم وسبب عدم الاطلاق
صلاح الدين محمد نور	2007/12	سنتان ومطلوب ضمان
محمد مبارك عبدالله شبعان	2008/5/26	سنتان ومطلوب ضمان
علي محسن صالح الجمال	2008/7	3 سنوات بلا سبب
جمال احمد محمد الميثالي	2007/9/10	4 سنوات الضمان لدى النيابة
عبده جمعان مسعود المسوري	2008/7/21	3 سنوات بلا سبب
علي محمد انعم اسماعيل	2008/7	اكتفى مطلوب ضمان
عبيد محمد صالح باقيس	2007/6	التجارية لم تعزز بالحكم
عمر قاسم محمد الضبيبي	2007/11/10	ارجاع 10.985 دولارا المحكمة التجارية.....
محمد علي قاسم	2008/7/23	28.52.000 عدم وجود ضمانة
عبدالله علي حسين القروي	2007/12/10	79 ضمانة حضورية
علي محمد حمود	/8/20	226000 مطلوب ضمان
محمد أحمد أحمد حسين المشرقي	2008/4/16	المطلوب ضمانة حضورية

.. والسجناء الذين حكم بأنهم موسرون وليسوا معسرين واسباب الحكم

الاسم	الاسباب
سعد رفيق الخفجي	ورث عن والده بعد وفاته وهو في السجن ما يقارب مبلغ خمسمائة الف ريال وهو مطالب بمبلغ 180 الف دولار
مطيع عبدالله علي الظرافي	بناء على وجود بصيرة أرض لدى الغريم سلمت له لبيع الارض واسترداد ما له من حق قبل 3 سنوات ولم يقم بذلك وعليها صدر الحكم.....
عبدالكريم محمد محمد شرف الدين	حكم موسراً حيث تبين أن حصته من إرث والده غرفة نوم
وليد عبدالله محمد الشرماني	حكم موسراً بناء على النيابة التي جاء بها بأنه لي مبالغ مالية لدى الغير

نزلاء سجن المنصورة المركزي بعدن يشكون تدهور مستوى الخدمات الاساسية

شكا عدد من نزلاء سجن المنصورة المركزي بمحافظة عدن من تدهور مستوى الخدمات الاساسية بشكل كبير، إلى جانب تردي الاوضاع الصحية. وقالوا في شكواهم لـ«النداء» إن «وجبات الغذاء الثلاث أصبحت لا تكفي الواحد منا على الاطلاق»، وأن أعراض سوء التغذية بدت واضحة في معظم نزلاء السجن، كما أن بعض الامراض والاوبئة قد بدأت بالتفشي ومنها حالات الإسهال الناجمة عن ضعف المناعة وتردي مستوى النظافة في السجن إلى حد لا يطاق، خاصة وأن الأسرة والملاءات قد عفا عليها الزمن، إلى جانب الاعداد المتزايدة من السجناء يوماً بعد يوم.

وأفادت مصادر وثيقة «النداء» بأن من أسباب تردي التغذية نزلاء السجن المركزي انخفاض المخصصات المالية لكل سجين من وزارة المالية، حيث حددت 200 ريال لكل سجين شاملة الوجبات الثلاث الرئيسية إضافة إلى دجاجة واحدة وزن 1000 جرام لكل عشرة مساجين بمعدل 100 جرام للفرد الواحد في اليوم، كما أن حصص كل سجين من إمدادات المياه قد تم تحديدها هي الاخرى بواقع 20 لتراً في اليوم الواحد منها مياه الشرب والغسيل وهو أمر لا يطاق خاصة في فصل الصيف الحار.

وعن تردي الاوضاع الصحية قال مصدر مسؤول في سجن المنصورة المركزي، لم يفصح عن اسمه لـ«النداء»، إن مرد ذلك يعود إلى تنصل وزارة الصحة عن واجبها الانساني تجاه نزلاء السجن، «فعند مخاطبتنا اياهم عن مخصصات السجن أجابوا بأنهم عاجزون عن توفير حاجة المرضى من الأدوية للمواطنين في المستشفيات العامة فكيف بالسجون؟! وهو أمر ينذر بكارثة اذا على ما هو عليه».

«النداء» من ناحيتها تنشر في العدد القادم نص المناشدة الموجهة إلى فخامة رئيس الجمهورية من نزلاء سجن المنصورة المركزي.

قالوا ان سفاراتهم لم تتواصل معهم والجاليات استبعدتهم من أهدافها

سجناء عرب يناشدون زعماء بلدانهم التدخل لإنهاء محنتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني
حفظه الله ملك المملكة الاردنية الهاشمية
حضرة فخامة الرئيس عمر البشر حفظه الله
رئيس جمهورية السودان
حضرة فخامة الرئيس بشار الاسد حفظه الله
رئيس الجمهورية العربية السورية
حضرة فخامة الرئيس عبدالله يوسف احمد
حفظه الله رئيس جمهورية الصومال
حضرة فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله
رئيس دولة فلسطين
حضرة فخامة الرئيس ميشيل سليمان حفظه الله
رئيس الجمهورية اللبنانية
تحية تقدير واحترام وبعد
بين يدي جلالتكم وفخامتكم

نقدم نحن السجناء العرب «المعتقلين» في السجن المركزي بصنعاء- اليمن- رسالتنا هذه بعد استنفاد كافة وسائل وسبل التواصل والشكوى المتاحة، وليست شكوى بقدر ما هي بيان حال وتوضيح، فقضايانا تتعلق بحقوق للغير (إن صح وصفها) فإن تفصيلها واجراءها باطل وتمت باجراءات واحكام باطلة شرعاً وقانوناً تدعو للعجب والدهشة. ورغم أن تلك الاحكام قد قضت بحبسنا لمدة شهور والاكتفاء بالمدة أو الغرامة للبعض منا (مع ثبوت بلان معظمها) إلا أنه قد مضى على حبسنا سنوات بعد تلك الاحكام وصلت إلى العشر سنوات للبعض، دون حكم قضائي أو مسوغ قانوني يجيز ذلك إنما استناداً لتعليمات واجتهاد شخصي لإجبارنا على دفع ما للغير بذمتنا رغم بطلان أكثره، بمخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية ومواد القوانين السارية.

ورغم أن معظمنا معترف بتسمية الاتهام، إلا أنه تم استبعاد كافة الاسباب والدوافع التي أدت إليه، وما كان من غش وتحايل وتواطؤ وتدبير وخيانة أو كيد وابتزاز واستغلال دفع بنا إلى تلك التهم، فمنا من تقرر إعادة محاكمته بعد شهور من المحاكمة (لبطلان الاجراءات)، ومنا من لم ينظر إلى عقود والتزامات له بذمة الشاكي، ومن طبق القانون بما عليه وحجب عماله، وفقدان ملفات لسنوات وحبس على ذمة قضايا ثبت عدم صحتها والبراءة منها وحتى عدم وجودها، وأنتهاك لكافة الحقوق بكل أشكالها ومعانيها. حتى وصل الامر إلى رفض الافراج «الا بضمان» رغم وجود حكم قضائي قضى بعدم القدرة المادية والفقر (الاعسار) حسب القانون.

وبحسبنا أباح الكثيرون لأنفسهم كل ما نملك من أموال وأثاث ومستندات وبضائع وما لنا من حقوق لدى الغير وإن كان أمام القانون، وبالكذب والتلفيق والتحايل والتشهير والتواطؤ فقدنا القريب والصديق، بل ساهم هؤلاء بما سبق، فطالنا وصفهم لنا بالنصب والاحتيال، وبالحبس طالتنا كافة أنواع الامراض والانهيار والعجز بكافة أنواعه الجسدي والمادي والمعنوي وبلغ حد الانقطاع عن التواصل مع الأهل في بلادنا ومتابعة قضايانا.

بتفصيل ما سبق من حال قدم معظمنا حاله أمام سفارة بلاده، مؤكداً ذلك بالمستندات والادلة والوقائع، إلا أن ما كان متوقعاً لم يكن بل كان اتهاماً وتأكيد لما يشاع وينسب إلينا باطلاً، وتبرير ما كان من كذب وتحايل وتلفيق على لسان من تقدم بالشكوى ضدنا (بعد أن فتحت لهم أبواب سفاراتنا) وغيرهم (ورفع معظم ذلك لوزارات الخارجية)، وحرمنا حق الرد أو التفسير أو التحقق الذي أوجبه الله تعالى بقوله: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) صدق الله العظيم، وبهذا جردنا من كل الحقوق، وأصبحنا أكثر اجراماً من الذين حكم عليهم بالاعدام لحقنهم عشرات الاطفال بالايدز أو خطف العشرات منهم، فقامت قارة بدولها ورؤسائها ودبلوماسييها حتى تم الافراج عنهم وضمان حقوقهم (رغم بطلانها) ونحن لم نجد أقل المفروض (بعد أن كانت تفتح لنا أبواب سفاراتنا ترحيباً وحتراماً)!

أما الجمعيات التي تأسست لحل مشاكل أبناء الجالية لم تشملنا بأي تواصل، وكأنه قد تم استبعادنا من أهدافها وما أنشئت من أجله. وحتى العون بالصفة الشخصية (بلد واحد ودم واحد وغربة واحدة) لم يجد طريقه إلينا، فكانت المناسبات والزيارات والاحتفالات، أهم من حال مريض أو مناسبة عيد أو زيارة تخفف عناهماً وعذاب الحبس الذي فرض علينا قسراً بقوة الصلاحية والسلطة (كما سبق) التي ثبت عدم قانونيتها والتي لم تكلف سفاراتنا نفسها عناء التأكد منها ومما ندعيه (من خلال مستشارها القانوني) والذي ثبت صحته.

أخيراً كلنا ثقة وأمل بتوجيهات جلالتكم وفخامتكم للتحقق وتوجيه من يقوم بتمثيل بلادنا ورعاية أمورنا ومشاكلنا لاداء الواجب المكلفين به رسمياً وقانوناً حيال رعاياهم دون تحيز أو تمييز أو استثناء لسبب أو حال ودراسة قضايانا (مهما كان حجمها) وضمان السير بها وفق الاجراء القانوني السليم ومتابعة أمورنا كسجناء منقطعين من الزيارة والاهل أو من يتابع قضايانا.

وثقتنا بجلالتكم وفخامتكم بأن العون والمساعدة والرعاية هي محط اهتمام وتقدير لحالنا.. رعاكم الله وحفظكم وسدد خطاكم سنداً لكل متغيث ومستجير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

العد التنازلي للسوداني ضوء البيت

بدأ منذ أعلن إضرابه قبل 3 أشهر

ما يزال السوداني عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت مضرباً عن الطعام منذ 26 نوفمبر 2007، وسيواصل حتى يهلك أو يجد عدالة النائب العام.

الحاصل أن عبدالقيوم أحد المحتجزين الاجانب على ذمة حقوق خاصة منذ عام، واحتجازه غير قانوني، لكنه لم يجد أحداً إلى جواره. يقول: «تخلت عني السفارة السودانية وعزفت عن سماع مناشداتي السلطات اليمنية وهو شيء مقصود ومبالغ فيه بالتحرك إزاء محنتي وهذا كبرٌ في صدورهم».

واعتبر الصمت المريع للنيابة العامة تهميشاً واضحاً لقضيته وظلماً صارخاً. شاكياً ما آل إليه بسبب إضرابه عن الطعام: «لقد نحل جسدي وأصبح اليوم ينخر بعظامي وهذا بسب الاضراب الطويل».

ما هي إلا أيام حتى يدخل السجين السوداني عامه الثاني للإضراب. لقد يئس من حياة السجن الذليلة. يقول: «لولا الخوف من الله لأسرعت بإزهاق روحي بنفسي التي ما فتئت تموج وتضطرب لأنه لم يعد من مناص لاستراحتها».

لقد صار ضوء البيت يائساً من إنسانية سفارته وعدالة النيابة. وها هو العام الثالث يمر على أول مناشدة ناشد فيها النائب العام، لكنه لم يتجاوب مع قضيته حد قول عبدالقيوم.

لا شك أن عبدالقيوم ضوء البيت قد اعلن بداية نهايته وبدأ العد التنازلي لعمره القصير.

السجناء من جنسيات مختلفة

الاسم	البلد	مدة السجن
عصام محمد توفيق البغدادي	اردني	9 سنوات
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	سوداني	8 سنوات
أسامة محمد خير ضوء البيت	سوداني	سنتان
صلاح الدين محمد نور	سوداني	4 سنوات
م. عبداللطيف مصطفى قباني	سوري	سنة ونصف
عبدالرحمن محمد احمد عواد	صومالي	10 سنوات
أسامة أمين احمد سمارة	فلسطيني	3 سنوات
م. هاني موسى عوضة	لبناني	3 سنوات

في زنزانة في السجن المركزي بصنعاء منذ 3 أشهر

الباكستاني منسياً

هو يمني الأصل، لكن لقبه جعل سجانيه يعتقدون أصلاً أنه باكستاني ومولود في باكستان. حتى لو كان باكستانياً فمن غير المعقول أن يتم معاملته بصورة استثنائية، تستبقيه في زنزانة انفرادية عقابية وتعفي شركاءه من الذنب الذي اقترفوه معاً فقط لأنهم يمنيون لهم وساطات.

في مناشدته التي ارسلها لـ«النداء» قال أحمد عبدالغفور الملقب بـ«الباكستاني» إنه خالف وسجناء آخرين أحد الانظمة النافذة في السجن، ترتب على ذلك حبسهم في زنزانات كعقاب على عملهم، وقد حدث ذلك قبل 3 أشهر.

بعد فترة وجيزة أخرجت إدارة السجن جميع من كانوا معه في المخالفة، واستثنته هو لاعساره «من زوار ووساطات» يراجعون له، وفقاً لرسالته لـ«النداء».

وناشد «الباكستاني» وزيرة حقوق الانسان مراجعة ادارة السجن في اصلاحية صنعاء المركزية بإخراجه من الزنزانة فقط تقديراً لشعوره كإنسان.

كتب له عمر جديد لحظة إعدامه

"الوحش" بعد سجن 13 سنة ينتظر الإفراج

■ الضالع - فؤاد مسعد

في 13ابريل 2008 كان محسن فضل علي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بعدما كان قد أمضى أكثر من ثلاثة عشر عاما في السجن، إلا انه في اللحظات الأخيرة كان على موعد مع كتابة حياة جديدة وذلك عندما أعلن بعض ورثة المجني عليه تنازلهم وعفوهم لوجه الله تعالى ما يعني ولادة جديدة لمحسن الذي كان ينتظر الساعة الأخيرة في حياته. وإثر تنازل بنات المجني عليه تغيرت الإجراءات وأخذت تنحو منحى آخر حيث شرعت النيابة العامة في المطالبة بتعديل العقوبة لسقوط القصاص بعد التنازل والعفو.

في مارس 1995 دخل محسن فضل علي "الوحش"، من أهالي مدينة الضالع، السجن المركزي في مديرية الضالع، وبعد صدور الحكم الابتدائي عام 97 جرى نقله إلى السجن المركزي في لحج لأن الضالع في ذلك الوقت كانت إحدى مديريات لحج، ومنذ ذلك التاريخ لا يزال في السجن، وعند دخول محسن السجن كانت زوجته حاملا في شهرها الرابع قبل أن تضع "رياض" الذي يتجاوز الآن عامه الثاني عشر، فيما يزيد عمر شقيقه الأكبر (مصطفى) ما يقارب عاما واحدا، وهما (مصطفى ورياض) الطفلان الوحيدان لمحسن فضل (45 عاما).

وبالنسبة لأسرة محسن فقد تحملت نصيبا وافرا من المعاناة، لاسيما وأنه لا يوجد لها سوى عائل واحد تولى القيام بأعباء الحياة رغم أنه هو الآخر لا يملك غير دراجته النارية استمر في المتابعة والرعاية لابني شقيقه. وفي الشهر الفائت لم يتسنَّ له القيام بزيارة أخيه في السجن بعد إصابته في حادث مروري جعله طريح الفراش وبحاجة لمن يزوره هذه المرة، وعند زيارتنا له بدا غير مكترث بإصابته البليغة بقدر ما أبدى استعداده لسرد تفاصيل معاناة شقيقه وطفليه اللذين تعين عليهما قطع عشرات الكيلومترات لزيارة والدهما بشكل شبه يومي، غير أنهما يريان أن ما يقطعانه يعد بسيطا إذا ما قورن بالمسافة التي كان يقطعها عمهما وذلك خلال فترة عشر سنوات وهي الفترة التي قضاها والدهما في سجن لحج المركزي حيث تأخر نقله إلى سجن الضالع على الرغم من مرور سنوات على إعلان الضالع محافظة وفصلها عن محافظة لحج، ناهيك عن فترة المتابعة التي كان يقضيها متنقلا بين لحج والضالع وبين النيابة والقضاء.

والدة محسن هي الأخرى ترتسم على تجاعيد وجهها خيوط الألم والمعاناة وتحتفظ بوثائق تتعلق بابنها كما تعد الأيام التي قضاها في السجن، ولأن وطأة الحزن عليها تختلف عن غيرها فقد بدا حسابها للفترة مختلفا حيث تقول لـ"النداء" إن محسن قضى في السجن خمسة عشر عاما. وجود الطفلين (مصطفى ورياض) يخفف عن جدتهما بعض المعاناة، خصوصا وهي تنتظرهما على الفطور مساء كل يوم حتى يعودا من زيارة أبيهما. ولأن موعد زيارتنا للمنزل صادف الموعده الذي يذهب فيه الشبلان لزيارة الأب فقد تعذر علينا الالتقاء بهما، غير أنهما كانا في قمة النشاط والحيوية عندما حرصا على اللقاء بعد عودتهما من زيارتهما المعتادة وبالزمان نفسه الذي اقترحناه عليهما.

الآن تغير الحكم وصار ينص على دفع مبلغ لبقية ورثة المجني عليه الذين لم يتنازلوا، وفيما يتعلق بالحق العام فقد قرر القضاء الاكتفاء بالمدة التي قضاها السجين في السجن والتي تتجاوز ثلاثة عشر عاما رأت المحكمة أنها كافية.

يأمل محسن أن تتذكره النيابة العامة ولجنة المكرمات الرمضانية (لم تزر السجن هذا العام) كمستحق للإفراج عنه بعد كل هذه السنوات التي قضاها في السجن، وتخشى أسرته أن يهمل خصوصا وأنه لم يكن ضمن كشف المعسرين الذي رفعته إدارة السجن هذا الشهر. ونحن معهم نؤمل أن تطال المكرمة الرمضانية المواطن محسن كي يعود إلى أسرته التي تركها قبل ثلاثة عشر سنة.

● طفلي الوحش

اشتقت إلى ابنتي أمل

■ ذمار - صقر أبو حسن

480 ألفاً هي التي أبعدت نبيل سعد الشوكاني 4 سنوات عن ابنته الوحيدة «أمل». الشاب الذي دخل السجن المركزي بذمار هو ضمن مجموعة اتهمت حينها بالاستيلاء على مرتبات التربية، بقى وحيداً يقاسم الغارمين حلم الخروج في رمضان، «أي رمضان؟! الله أعلم!» ردد وزاد: «خرجوا كلهم ما عدا أنا». وأضاف: «دفعوا ما عليهم وأنا مابش معي».

عند زيارتي للسجن الاسبوع الفائت، دلني أحدهم قائلاً: «افعل لك خير في هذا» وأشار إليه.

كان شاباً هادئاً ويبتسم دائماً. قال لـ«النداء»: «كل سنة في رمضان يخرجوا مجموعة، لم يحن دوري وأنا لست موظفاً وليس لدي فلوس لكي أدفعها وأخرج». مستغرباً من قساوة الواقع: «يخرجوا سبعة، وثمانية، يدخل بدلهم عشرين». كان نبيل يتحدث عن المحتجزين على ذمة حق خاص، الذين يدفع مديونياتهم تجار».

الشوكاني، الذي تقيم عائلته بصنعاء و ينحدر من منطقة شوكان بمديرية عنس، عرف داخل السجن بهدوئه، حسب أحدهم.

نبيل مازالت ذاكرته طرية بصورة ابنته الوحيدة «أمل». وقال: «اشتقت إلى أمل».

محكمة شرق ذمار أصدرت حكماً اعتبره ثقيلاً، لكن أيدته العليا وقبلها الاستئناف، وينص على وجوب دفع 480 ألفاً والاكتفاء بقضاء «نبيل» الفترة التي قضاها في السجن حينها (عامين) وتلتها أيضاً (عامان). «أربع سنين وأنا مرزوع هنا».

أفراد من جنائي العاصمة يخطفون محسن ومحمد الفقير من منزليهما بالقوة

طالبت منظمة «هود» برفع صفة الضبط القضائي عن مرتكبي واقعة تقييد حرية محسن ومحمد علي مرعي الفقير خلافاً للقانون وإحالتهم إلى النيابة للتحقيق ومحاكمة من يثبت تورطه في الواقعة.

وقالت منظمة «هود» إن أفراداً أمنيين تابعين لإدارة البحث الجنائي بأمانة العاصمة قاموا في منتصف مايو الماضي باختطاف محسن ومحمد الفقير من منزليهما بالقوة وأودعوا الأول في حجز منطقة معين والثاني في حجز البحث، وأن اعتقالهما كرهينتين يقصد الضغط على أقارب لهم مطلوبين للأجهزة الامينة.

واعتبرت «هود» ظاهرة حجز الحرية سائدة وممارسة من قبل مأموري الضبط القضائي، نتيجة تراخي النيابة في عدم رفع صفة الضبطية القضائية ومحاسبة ومحاكمة مرتكبيها، وصار إجرائها بدلاً من أن يكون قانونياً رادعاً وعظياً وارشادياً.

وفقاً للنصوص الاجرائية والعقابية يحبس من يقوم بحجز حرية أي شخص خلافاً للقانون مدة لا تزيد عن 5 سنوات اذا كان موظفاً عاماً و3 سنوات لغير الموظفين.

«هود» وفي رسالتها للنائب العام الاسبوع الماضي طالبته بالتوجيه إلى النيابة المختصة للانتقال إلى مكان اعتقال ابناء الفقير لإثبات جريمة تقييد حريتهما خلافاً للقانون والافراج عنهما وعن كل محتجز بغير حق.

أولاد سبعة يقاضون الرئيس و15 من كبار قادة الجيش والأمن

تقدم الشقيقان حسين وناجي علي أحمد أبو سبعة بدعوة قضائية إلى المحكمة العليا ضد رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وقائد الفرقة الاولى مدرع قائد المنطقة الشمالية الغربية اللواء علي محسن الاحمر و14 آخرين من كبار القيادات الأمنية العسكرية ومسؤولين آخرين.

وفي الدعوة التي قدمها الشقيقان أبو سبعة الأسبوع الماضي وصفا رئيس الجمهورية والقائمة المشمولة بالدعوة بـ«الجناة» وأنهم يهدرون حقوقهما والسطو على ممتلكاتها الخاصة من خلال استغلال سلطتهم ونفوذهم في التأثير على أجهزة الأمن والنيابة العامة وأجهزة القضاء.

وفي رسالة الشقيقين إلى النائب العام طالباه باصدار مذكرة إلى المحكمة العليا تتضمن طلب رفع الحصانة على كل من يتمتع بها من قائمة المتهمين واخضاعهم للمساءلة القانونية.

واذ رفض أمين عام المحكمة العليا اعطاءهما استلاماً بالدعوة ومرفقاتها أكد الشقيقان أنهما في حال عدم استجابة النائب العام والمحكمة العليا لدعوتهم: «سنظطر آسفين لعقد مؤتمر صحفي لشرح وقائع ومراحل القضية والقضايا التي واجهناها لدى المحكمة العليا والنائب العام».

يذكر أن الشقيقين أبو سبعة يخوضان منذ أكثر من عشر سنوات معركة حقوقية مع آخرين على خلفية أرض في شارع 22 مايو بأمانة العاصمة مساحتها تقدر بـ170 لبنة، وحدث أن ملف القضية تنقل بين أروقة المحاكم والنيابات فضلاً على تحكيم قيادات أمنية وعسكرية وآخرين بخصوص أحقية المتنازعين على ملكيتها.

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة الرابعة عشر)

التحقت بأمن لواء تعز بعد ما أوقفت مخابرات صلاح نصر راتبي الشهري والدعم المقدم للجبهة القومية من عبدالناصر

في هذه الحلقة يتحدث الأستاذ عبد الحميد الشعبي عن تجربته في الشمال من خلال عمله في الأمن وعن علاقاته ولقاءاته بعدد من الشخصيات السياسية والعسكرية، أبرزها أحمد محمد النعمان ومحمد علي عثمان ومحمد المطري وسلطان القرشي وعبدالله الحمدي وعيسى محمد سيف وجارالله عمر وآخرون.

■ حوار: سامي غالب، وباسم الشعبي

● الشعبي

■ بعد انتهاء المؤتمر الثاني للجبهة القومية الذي انعقد في جبلة وبالتحديد في 66/6/16 قدمتَ طلباً لنائب رئيس الجمهورية العربية اليمنية محمد علي عثمان بشأن الالتحاق بالأمن في تعز، لماذا؟

– كانت مخابرات صلاح نصر تعول كثيرا على مؤتمر جبلة لانتزاع موافقة بالدمج القسري الذي فرضته قهرا بهدف وأد الثورة، وكانت الأغلبية ضد الدمج، ويرفضونه، بل ويطالبون بالانسحاب الفوري من جبهة التحرير.

ولما فشلت مخابرات صلاح نصر في انتزاع الموافقة على الدمج، واتضح لها أن موقفي كان مع تلك الأغلبية الرافضة لإملاءاتها، بالإضافة إلى أن المؤتمر أعاد انتخاب قحطان محمد الشعبي وفيصل عبداللطيف الشعبي في القيادة العامة على الرغم من أنهما لم يحضرا المؤتمر، حيث كانا محتجزين في القاهرة، وعقابا لنا اتخذ جهاز مخابرات صلاح نصر قرارا بقطع راتبي الشهري، وتلاه قطع راتب محمد علي هيثم، ثم قطع كل الرواتب التي كانت تدفع للمتفرغين ولجيش التحرير، ووقف إمداد الجبهة القومية بالأسلحة.

كل هذا اضطرني للالتحاق بوزارة الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية، وقد شجعني في تقديم الطلب الرائد سلطان أمين القرشي، زميل الدراسة في كلية الشرطة في مصر ونائب مدير المخابرات في لواء تعز.

■ هل قُبل طلبك؟

– نعم، وأصدر السيد محمد علي عثمان قرارا في اليوم نفسه بتعييني نائبا لمدير المباحث الجنائية بأمن لواء تعز، إلا أن مخابرات صلاح نصر التي كانت مهيمنة على كل صغيرة وكبيرة اعترضت على تعييني.

■ كيف عرفت ذلك؟

– هناك مراسلات جرت بين وزارة الداخلية بصنعاء ومدير أمن لواء تعز محمد المطري، اتضح من خلالها عدم رضا جهاز مخابرات صلاح نصر عن تعييني في أمن لواء تعز.

■ هذا يعني أنهم رفضوا قرار نائب رئيس الجمهورية؟

– هذا ما كشفته المراسلات. وكانوا يرون أنه لا يحق لنائب رئيس الجمهورية تعين أي موظف، فهذا من حقهم وحدهم، يعينون من يرون فيه الأهلية لتنفيذ ما يريدون.

■ تشير رسالة وجهها مدير أمن لواء تعز محمد المطري في تاريخ 7/ 7/ 66 إلى وزير الداخلية وحملتها أنت كما يتضح، طالبه فيها بالاطلاع على شهاداتك واتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن ثم إعادتك للخدمة في أمن تعز أسوة بزملائك الرائد عبد الواحد السياغي والرائد سلطان القرشي، هل طلبت وزارة الداخلية الاطلاع على مؤهلاتك؟ وهل تم إعادتك إلى للعمل في أمن تعز؟

– أصر جهاز مخابرات صلاح نصر على ضرورة وصولي إلى وزارة الداخلية بصنعاء، وقد سافرت إلى صنعاء، وهناك التقيت بمستشار وزارة الداخلية، وكان أحد ضباط مخابرات صلاح نصر، فبادرني بالقول: "من أي منطقة أنت؟". قلت له: أنا من اليمن.فقال أريد أعرف من أي منطقة تحديدا؟وبعد نقاش قلت له أنا من سلطنة لحج جنوب اليمن. فقال: "لماذا لم تلتحق بالعمل هناك؟". فرددت عليه بقولي: لو كنت أريد الالتحاق لالتحقت لكني فضلت أن أخدم وطني من خلال الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية، وعندما فرضت أجهزت مخابرات صلاح نصر الاندماج القسري يوم 13 يناير 66، وأوقفت المساعدات التي أمر بتقديمها للجبهة القومية الزعيم جمال عبدالناصر، اضطررت للالتحاق بالأمن في وزارة الداخلية بالجمهورية العربية اليمنية. فقال: "انتظر خارج المكتب!".

بعد دقائق معدودات جاء من يخبرني أنه سيتم تعييني مديرا لأمن لواء إب. فقلت له: موافق. ثم عاد مرة أخرى ليبلغني أنه سيتم تعييني مديرا لأمن البيضاء. فقلت له: موافق. ثم عاد أخيرا وقال لي: "سيتم تعيينك مديرا لأمن ذمار وبرتبة ملازم أول". وكان ينتظر مني الإجابة بعدم الموافقة، لكني رددت عليه بالموافقة، وفي أي منطقة تريدونها وبأي رتبه حتى جندي.

بعدها جاء جارالله عمر ومعه ضباط آخرون كانوا يعملون في وزارة الداخلية، وقالوا لي: "نحن سنقوم بدفع فارق الراتب (يقصدون راتب رائد) المهم وافق!". فقلت لهم: قد وافقت ولا تهمني الدرجة ولا الراتب، ما يهمني هو خدمة وطني.

■ هذا يعني أنك لم تقابل وزير الداخلية؟

– لم أقابل وزير الداخلية، ففي تلك الفترة كانت مخابرات صلاح نصر هي التي تحكم شمال اليمن.

■ والرسالة المرسلة من محمد المطري مدير أمن تعز من سلمتها؟

– لا أتذكره لمن سلمتها، كل ما أتذكره هو أني قابلت مستشار وزارة الداخلية.

■ هناك أيضا رسالة موجهة من محمد المطري إلى مدير الشرطة العامة المقدم محمد مرغم بالتاريخ نفسه الذي حملته الرسالة الموجهة لوزير الداخلية، وحملت كما يتضح المضمون نفسه، حيث أثنى فيها على إخلاصك وكفاءتك في تحمل المسؤولية وحاجة إدارة أمن تعز لخدماتك، وطالبه فيها بإكمال المعاملة وإعادتك للعمل بتعز، هل التقيت بمحمد مرغم؟ وهل أطلع على الرسالة؟

– لم ألتق المقدم محمد مرغم، ولا أدري إن كان اطلع على الرسالة أم لا، ولا أتذكر أيضا لمن سلمتها.

■ طيب، هل عُينت مديرا لأمن ذمار؟

– نعم.

■ متى كان ذلك؟

– في 23/ 7/ 66، وذلك خلفا للنقيب محمد الوجرة.

■ من الذي أصدر قرار التعين؟

– مدير عام الشرطة ومدير الأمن العام.

■ الفترة التي قضيتها في أمن تعز كانت قصيرة كما يبدو؟

– قصيرة طبعا، من تاريخ 16/ 6/ 66 إلى أن تم تعييني مديرا لأمن ذمار في 23/ 7/ 66، إلا أن تلك الأيام كانت غير عادية وكان اليوم الواحد منها بألف سنة.

■ لماذا؟

– كان هناك إرهاب تمارسه مخابرات صلاح نصر.

■ حتى على الضباط؟

– نعم، وعلى كل الذين يرفضون توجيهاتها من أعلى مسؤول إلى أصغر موظف.

■ كيف تفسر رفض تعيينك في أمن تعز؟

– مخابرات صلاح نصر كانت تهيمن على كل شيء، وهي التي كانت تحكم اليمن، وكل التعيينات تتم من قبلها. وأتذكر أن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر تطرق لذلك في مقابلة مع إحدى الصحف. ووصل الأمر بمخابرات صلاح نصركما هو معلوم إلى سجن رئيس الوزراء الفريق حسن العمري وعدد من القيادات اليمنية في السجن الحربي بمصر في سبتمبر 66.

■ هل كانت المخابرات تخشى من أن تعيينك في أمن تعز قد يسهم في تقديم الدعم للجبهة القومية، خصوصا وأنها قد أوقفت عنها الدعم بعد عملية الدمج؟

– قد يكون ذلك سببا لرفض تعييني في أمن تعز، لكن السبب الرئيسي هو تدبير محاولة لاغتيالي، وقد رأت مخابرات صلاح نصر أن تعييني في ذمار ربما يسهل المهمة.

■ قلت إنك التقيت جارالله عمر في وزارة الداخلية بصنعاء، هل تصرف بإيجابية تجاهك؟ وهل كانت تلك المرة الأولى التي تعرفت فيها إليه؟

– نعم، تصرف بإيجابية، وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي تعرفت فيها عليه.

■ هل كنت تعرف أنه في حركة القومين العرب؟

– في تلك الفترة لم أكن أعرف، لأنه كان حديث التخرج من كلية الشرطة ولم أسأل عن انتمائه، وتعاملت معه بصفته ضابطا في وزارة الداخلية، فضلا على أن علاقاتي كانت محصورة في قيادة الحركة في الشمال.

■ هل قبلت المقترح الذي قدمه جارالله عمر ومن كانوا معه؟

– أخبرتهم بأني وافقت على التعيين.

■ ماذا كان ردهم؟

– قالوا لي: "كويس"، وأضافوا بالنص: "كانوا يريدون منك رفض التعيين" (يقصدون مخابرات صلاح نصر).

■ قبل تعيينك مديرا لأمن ذمار كانت هناك وثيقة موجهة لوزارة الداخلية في صنعاء من مدير أمن لواء تعز المقدم محمد المطري بتاريخ 2/ 7/ 66 حدد فيها مهام المسؤولين في جهاز الأمن، وأنت من ضمنهم، ويتضح من خلالها أن المهام التي أسندت إليك كانت هامة وحساسة جدا، منها على سبيل المثال: متابعة الجواسيس، والإشراف على المخبرين، ومراقبة الأماكن التي يصدر عنها نشاط سياسي... من هو المستهدف من وراء تلك المهام؟

– المستهدفون هم أعداء النظام الجمهوري، وعملاء الموساد الذين زرعتهم إسرائيل عند قيام ثورة 26 سبتمبر 62، وكان يشرف عليهم ويحميهم بعض ضباط جهاز مخابرات صلاح نصر.

■ نعود إلى تعيينك مديرا لأمن ذمار، كيف استقبلت قرار التعيين؟

– استقبلت القرار بسعادة بالغة، لأني كنت أرى في ذلك فرصة لخدمة وطني، بدلا من البقاء دون مهام عملية.

■ ألم ينطو القرار على ثقة كبيرة منحتك إياها قيادة وزارة الداخلية؟

– وزارة الداخلية لا علاقة لها بالتعيين، فالتعيين صدر من قبل مخابرات صلاح نصر، وكانوا يعتقدون أني سأرفضه، وبعد أن باشرت عملي في ذمار تم تكليف شخص باغتيالي.

■ بعد تعيينك مباشرة؟

– بعد تعييني بأيام كلف أحد مشايخ ذمار باستفزازي، وقد وجهت رسالة إلى رئيس الوزراء الفريق حسن العمري بتاريخ 8/ 8/ 66، وأرسلتها إلى الرائد عبدالله الحمدي في إدارة المباحث العامة، وتلقيت منه ردا على رسالتي بتاريخ 9/ 8/ 66 أشار فيها إلى أنه رفع رسالتي إلى رئيس الوزراء وأن رئيس الوزراء بالنيابة عبدالسلام صبرة طلب من وزير الداخلية، العميد حسين الدفعي حينها، بتعجيل طلب ذلك الشيخ ومنعه من التدخل، إذ لا يحق له معارضة الحكومة.

■ ما نوع هذه الاستفزازات؟

– التدخل في مهام الأمن.

■ وبالنسبة لعملية الاغتيال كيف علمت بها؟

– علمت بها في حينها. وفي عام 1972 أخبرني علي احمد السلامي، عضو مجلس الشورى حاليا، أنه جرت محاولة لاغتيالي عندما كنت في ذمار. فلقت له: لماذا لم تخبرني بذلك في حينه؟ فقال: أنا أعرف أنك تحتاط لنفسك.

بعدما فشلت محاولة الاغتيال كما يبدو تم وضع اسمي ضمن قائمة بأكثر من 2000 شخص من الشخصيات المدنية والعسكرية من أبناء الشمال لاعتقالهم، منهم عبدالرحمن محمد سعيد، أحد قادة حركة القوميين العرب في شمال الوطن، والرائد سلطان أمين القرشي، نائب مدير المخابرات بلواء تعز، والملازم في أمن تعز سلطان الشيباني. وكانت القائمة موقعة من قبل مدير الأمن العام العقيد عبدالقادر الخطري، الذي أعرفه جيدا.

■ من كان خلف قرار الاعتقال؟

– مخابرات صلاح نصر، لأن الذين شملهم القرار كانوا يعارضون ممارساتها وأساليبها الخاطئة.

■ حتى سلطان القرشي؟

– سلطان القرشي كان له دور وطني كبير في خدمة وطنه، وكان من العناصر الرافضة للممارسات السلبية التي كانت تقوم بها مخابرات صلاح نصر تجاه الثورة في الجنوب وتصرفاتها في الشمال.

■ هل تم اعتقالكم؟

– تم اعتقال عدد كبير من المطلوبين. فسلطان القرشي مثلا تم اعتقاله، وكذا سلطان الشيباني، وعبدالرحمن محمد سعيد... وتم الإفراج عنهم في فترة لاحقة.

■ هل كان سلطان القرشي بعثيا؟

– لم أساله عن انتمائه، وهو لم يسألني إن كنت في حركة القوميين العرب أم لا.

■ هل تعرف شيئا عن تفاصيل نهايته؟

– لا، لم أعرف، وكنت حينها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

■ عندما وضع اسمك ضمن قائمة الاعتقال كنت حينها في ذمار، من أخبرك بذلك؟

– في 26/ 9/ 66 احتفلنا في ذمار بعيد الثورة، وفي 28/ 9/ 66 وصلتُ إلى تعز قادما من ذمار في طريقي إلى الصبيحة، وهناك التقيت عيسى محمد سيف في دكان محمود عبدالعزيز القباطي، وجلسنا نتناقش، ووجدته قد تغير، وأحسست أن هناك شيئا ما يريد أن يقوله لي، ربما كان يعرف أن مخابرات صلاح نصر قد وضعت اسمي ضمن قائمة المطلوب اعتقالهم، وأنا لم أكن أعرف عن ذلك شيئا، المهم شعرت أن هناك شيئا ما سيحدث، فقطعت النقاش وغادرت تعز إلى جبهة الصبيحة وفي تاريخ 5 أكتوبر 66 غادرت الصبيحة إلى تعز، وعندما قابلت محمد سعيد مصعبين قال لي: "لماذا عدت إلى تعز وأنا أرسلت لك برقية إلى المقاليس (منطقة كانت حدودية تتبع محافظة تعز) بأنك ضمن قائمة المطلوب اعتقالهم؟"، فرددت عليه بأني لم أستلم البرقية.

وبعدها توجهت إلى إدارة أمن لواء تعز، وعندما قابلت بعض الضباط أخبروني بالأمر فغادرت تعز إلى مقر عملي في ذمار، وعندما وصلت إليها أخبروني أن هناك أمرا باعتقالي، وأن مجموعة من الأشخاص جاءوا لهذا الغرض، فتوجهت إلى صنعاء وقابلت هناك عبدالحافظ قائد، أحد قادة فرع حركة القوميين العرب في الشمال، فقال لي: "دبر أمرك وغادر صنعاء! يكفينا أن عبدالرحمن محمد سعيد معتقل في السجن". وفي صباح يوم 7 أكتوبر 66 غادرت صنعاء عائدا إلى جبهة الصبيحة.

■ هل عدت بعدها إلى ذمار؟

لا، لم أعد.

■ قلت إنك قابلت عيسى محمد سيف، هل كانت تلك المرة الأولى التي تعرفت فيها عليه؟

لا. كنت أعرفه من سابق، وكان طالبا في الثانوية بتعز، وكنت التقيه دائما ونناقش ما يجري في الوطن.

■ هل كان يتفق معكم؟

– كنا نخدم بعضنا البعض، فقد كنت في الجبهة القومية وكان هو ناصريا.

■ أقصد موقفه من الثورة في الجنوب والجبهة القومية؟

– موقفه كان إيجابيا كغيره من الوطنيين.

■ هل كنت تعلم بانتمائه حينها؟

– نعم. وكان أيضا مسؤولا عن الناصرين في تعز.

■ هل كان فعلا عيسى يعلم بأمر اعتقالك؟

– لا أستطيع نفي أو تأكيد ذلك. لكني أحسست من خلال كلامه أن هناك أمرا ما يريد أن يقوله لكنه لم يقل.

■ ماذا قال لك بالضبط؟

– تناقشنا حول المخابرات المصرية ودورها وسلوكها في اليمن شماله وجنوبه. كنت أحاول أن أقنعه بأن هناك ممارسات يمارسها البعض تسيء لعبدالناصر وللثورة. وكان هو يحاول أن يبرر ذلك، وكان يقول: "لولا القوات المصرية لما كانت الثورة. وعند هذه النقطة بالتحديد كنت أتفق معه.

■ متى رأيته آخر مرة؟

– في 28/ 9/ 66 بتعز، وكانت تلك آخر مرة، وبعدها سافر هو للدراسة في القاهرة، ولم أزر أنا تعز إلا في 89.

■ هل فاجأك وصوله إلى قيادة التنظيم (أمين عام التنظيم الناصري) ويقود شخصيا محاولة انقلابية؟

– تفاجأت طبعا؛ لأنه كان شابا بسيطا.

■ هل تابعت محاكمته لاحقا؟

– لا.

■ طيب، كيف تصف لنا الوضع في ذمار حينها؟

– كانت منطقة ساخنة. فالمواطنون كانوا مثلا في الصباح جمهوريين وفي المساء ملكيين.

■ هل حدثت صدامات بينكم وبين الملكيين؟

– مدير الأمن الذي سبقني لفقوا له تهمة حيث دخل إلى بيته مجموعة أشخاص ووضعوا فيه "تنك" خمر، ثم خرج المواطنون إلى الشارع نهتفون بأن مدير الامن يبيع الخمر، مما اضطره لترك المدينة والتوجه إلى صنعاء. والذي سبقه قيده الجنود وذهبوا به إلى الملكيين، ولولم يكن هناك عدد من أقاربه مع الملكيين لكانوا قتلوه.

■ الجنود قاموا بذلك؟

– نعم. أغلب الجنود في إدارة الأمن كانوا ملكيين، واستمر ذلك الأمر أثناء وجودي.

■ كيف تعاملت معهم؟

– بروح طيبة، وحذر كبير. ولما اتضح أن هناك محاولة لاغتيالي اخترت 8 من الجنود الجمهوريين للتمركز في مقابل 30 شخصا كانوا يتمركزون في عمارة مقابلة لإدارة الأمن، ووجهوا لي تهديدا بالتصفية إن لم أغادر.

■ من يتبع هؤلاء الـ30 شخصا؟

– يتبعون الملكيين طبعا ومن كان يؤيدهم ويدعمهم.

■ من كنت تعرف في ذمار؟ وكيف كانت علاقتك بالمسؤولين هناك؟

– تعرفت على الشيخ محمد الصبري محافظ ذمار، والرائد يحيى الكهالي قائد منطقة ذمار، والشيخ عبدالرحمن ذمران عامل ذمار... وكانت علاقاتي بهم جيدة.

■ وعبدالله الحمدي...؟

– هو كان مدير إدارة المباحث العامة. وعلاقتنا كانت قد بدأت منذ أن التحقنا بالدراسة في كلية الشرطة بالجمهورية العربية المتحدة، وكانت تلك العلاقة قوية، ورفضنا معا الانصياع لمخابرات صلاح نصر التي كانت تتعامل معنا وكأننا لسنا من أبناء الوطن.

■ وإبراهيم الحمدي...؟

– لم أتعرف عليه.

■ وفي تعز من كنت تعرف؟

– كنت أعرف نائب رئيس الجمهورية محمد علي عثمان، ومدير الأمن العام عبدالقادر الخطري، ومدير أمن لواء تعز محمد المطري، والرائد سلطان أمين القرشي نائب مدير المخابرات، والرائد حسين العمري مدير المباحث العامة، والرائد عبدالواحد السياغي مدير المباحث الجنائية، ومهيوب عبدالله مدير المخابرات... وقد تعرفت أيضا على الأستاذ احمد محمد نعمان نهاية 64 حينما زرته رفقة فيصل عبداللطيف الشعبي.

■ هل كانت زيارة عادية أم أنها حملت هدفا محددا؟

– زرناه لإشعاره بأن الجبهة القومية تقف إلى جانبهم في مقاومة القهر الذي كانت مخابرات صلاح نصر وأعوانها تصبه على الجميع.

■ هل كنت تعرفه من سابق؟

– لا. فيصل كان يعرفه من أيام القاهرة.

■ أين التقيتموه؟

– في منزله بتعز، ومكثنا عنده قرابة ساعة.

■ كيف وجدتموه؟

– وجدناه متأزما، وفي تلك الفترة تحديدا تم اتهامه بالطائفية وكانت بعض القوى قد بدأت تشتغل على موضوع الطائفية، زيدي شافعي.

■ هل دار بينكم حديث؟ وحول ماذا بالضبط؟

– في يوم 23 أغسطس 64 حوصر محافظ تعز الشيخ أمين عبدالواسع نعمان من قبل مجموعة من الضباط، وكاد ذلك أن يؤدي إلى صدام مسلح لولا تدخل القوات العربية، وكان الهدف من ذلك تقسيم شمال اليمن الجمهوري إلى زيدي وشافعي، ولكي يسهل فتح جبهات قتال في جنوب جنوب اليمن، كتلك الجبهات التي تم فتحها في شمال شمال اليمن والتي وصلت إلى أكثر من أربعين جبهة. الأستاذ النعمان كان يعمل جاهدا على ألا ينقسم الشعب إلى زيدي وشافعي، فعمل على الاتصال بجميع مشايخ اليمن، زيودا وشوافع، وبعدها أنزلوا البيان رقم (1) بتاريخ 10/ 10/ 64 بسم "الجبهة القومية لحماية الوحدة الوطنية في اليمن"، ومن الذين وقعوا على البيان: الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والشيخ عبدالقوي الحميقاني والشيخ صالح ناجي الرويشان والشيخ عبدالسلام صبرة والشيخ أحمد علي المطري والشيخ ناجي محمد دماج والسيد محمد الاهنومي والشيخ منصور عبدالعزيز والشيخ علي ناصر العنسي والأستاذ احمد محمد النعمان والسيد محمد علي عثمان والشيخ إبراهيم حاميم والسيد عبدالغني مطهر والسيد محمد الأسودي والسيد محمد قايد سيف والسيد علي محمد سعيد... ووضعوا في البيان رؤيتهم لمعالجة الوضع المتأزم في اليمن. وفي تاريخ 2/ 12/ 64 قدم الأستاذ النعمان رسالة إلى رئيس الجمهورية عبدالله السلال، اختتمها بقوله: "نعم بات من المحتم علينا عملا بالصدق مع الله والشعب ومع أنفسنا وإخواننا وزملائنا في العمل والمسؤولية، أن نقدم استقالتنا إلى سيادتكم راجين قبولها".

وقد جاءت زيارتنا، أنا وفيصل عبداللطيف، للنعمان تعبيرا عن موقف الجبهة القومية المؤيد للجمهورية العربية اليمنية، ودار بيننا حديث حول هذا الموضوع بالذات، وتعهدنا له بأن الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل ستقف بكل إمكاناتها لقطع الطريق أمام من يخططون لفتح جبهات قتال في جنوب اليمن المحتل ولإضرام النيران بين الإخوة اليمنيين وبذر الفتنة الطائفية، وقد أوفت الجبهة القومية بوعدها ومسؤولياتها، وساهمت بفاعلية في حماية ثورة 26 سبتمبر.

■ بماذا رد عليكم النعمان؟

– أشاد بموقف الجبهة القومية وحرصها.

■ هل تكون لديك انطباع عن النعمان من خلال اللقاء؟

– نعم، كان رجلا وطنيا ومعتزا بنفسه.

رمية تماس

ذهب المصارعة

بينما كان الجميع مشغولين بمشاكل الساحرة المستديرة، وآخرها ما حدث لمنتخب الناشئين، الذي ذهب ضحيـة أخطاء الاتحاد العام لكرة القدم ومحاباة الاتحاد الآسـيوي؛ كان هناك مـن يجتهد لإحراز إنجاز ورسـم الفرح في لعبة بعيدة عـن الاهتمام والرعاية؛ إنها المصارعة، حيث تمكـن منتخب اليمن للمصارعة الحرة للشـباب (فرقي) من إحراز المركز الثالث في البطولة العربية التي شاركت فيها منتخبات اليمن وقطر والأردن والعراق وسـورية وفلسطين والإمارات ولبنان، والتي أقيمت في بيروت؛ بعد أن فاز بثلاث ميداليات ذهبية وبرونزيتين.

أوف سايد!

شكوى موريس

يبدو أن العشـوائية ستبقى سـيدة الموقف في ظل سياسة التبريرات الجاهزة. فها هي شكوى البرتغالي موريس مدرب المنتخب الوطني من أنه يعمل لوحده كمدير فني ومدرب للحراس ومدرب لياقة للمنتخب الأول!! ما الذي نريده من التعاقد مع موريس؟ هل حددنا الهدف؟ أم أنه الاكتفاء بملء مقعد شاغر على رأس الجهاز الفني للمنتخب فقط، دون معرفة ماذا نريد، وكيفية تحقيق الهدف؟ موريس قال ذلك في إشـارة إلى عدم وصول طاقمه المعاون. ثم دعونا نتسـاءل: مـا الذي عمله موريس خلال فتـرة وجوده القصيرة مع المنتخب؟ هل مـارس مهامه كمدير فني أم مدرب للحراس أم مدرب لياقة أم كل ذلك؟

رسمياً نملك سجلاً "غير محترم" في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم

لاعبونا يشيبون عند الفجر!

■ سامي الكاف

"ما زال الشارع الرياضي غير مصدق ما حدث لمنتخبنا الوطني للناشئين لكرة القدم، وقد تم استبعاده من نهائيات بطولة كأس آسيا التي أقيمت أخيراً في أوزبكستان، بسبب تزوير في عمر أحد اللاعبين". هكذا يتحدث عدد من الزملاء في عدد من وسائل الإعلام، بخلاف عدد غير قليل من الشباب والرياضيين وغير ذلك.

لكن -كنظرة أخرى مغايرة للكأس ذاتها - ثمة عدد غير قليل من الزملاء والشباب والرياضيين كانوا يتوقعون حدوث مثل هذا الاستبعاد -بغض النظر الآن عن الكيفية التي تم بها الأمر- وهو توقع، في الواقع، يستند إلى عدد من الأسباب بعضها يُمكن إيجازه بحسب ما يلي:

- "عادة" كان -وما زال- يمارسها القائمون علـى شـؤون كـرة القدم منـذ ما قبـل تحقيق الوحـدة اليمنية، في الشـمال والجنوب على حد سـواء، وهـي تلك العادة التـي تتمثل في تزوير أعمار اللاعبين في منتخباتنا الصغيرة، وفي السـنوات الأخيرة لحقت بقطاع البراعم أيضاً. حتى في المسابقات الداخلية التي عادة مـا ينظمها عدد من فروع اتحاد كرة القدم في عدد من المحافظات كانت -وما زالت- تشـهد تزويراً في أعمار عدد من اللاعبين، على الرغم مـن أن مثـل هـذه المسـابقات دائماً مـا تكون ضعيفة إدارياً وتنظيمياً ومالياً أيضاً.

- خلـو مسـابقات حقيقية لقطاع الشـباب والناشئين والبراعم على مستوى الجمهورية، بل إن شئت قل انعدامها تماماً؛ على الرغم من أن رئيس اتحاد كرة القدم، أحمد العيسي، كان فـي وقت سـابق قد عزم علـى تنظيم مثل هذه المسـابقات، واحتفى عدد من وسـائل الإعلام بتصريحه العلني وقتها إلى درجة مبالغ فيها تمامـاً (قـال العيسـي إن ذلـك يأتي فـي إطار برنامجه الانتخابي. حسناً، هل يتذكر أحدكم الآن متى تم انتخاب العيسـي رئيسـاً لاتحاد كرة القدم؟!).

يدرك قطاع كبير من الشباب والرياضيين، أننـا أصبحنـا رسـمياً نملـك سـجلاً "غيـر محتـرم" فـي الاتحاد الآسـيوي لكـرة القدم؛ تم اتخـاذ عقوبة في حقنـا تمثلت في منعنا مـن المشـاركة لمدة عامين بسـبب التزوير في الأعمـار حـين تأهلنـا إلـى كأس العالم التي أقيمت بفنلندا عام 2003، وتم بالفعل إيقاف عدد من اللاعبين بخـلاف العقوبة بحق أحد الإداريين.

يفتقـد القطـاع الشـبابي والرياضـي إلى إرادة حقيقيـة لمحاسـبة الذيـن يسـيئون إلى العمـل الشـبابي والرياضـي. وهـو ما حدث -ويحـدث- منـذ زمـن، "لا يسـتطيع أحـد محاسـبة أحـد" أو "مـن يحاسـب مـن؟"، بـل وتراهم يرفعون التقارير مباشـرة إلى رئيس الجمهورية، مؤكدين له أن كل شـيء على خير ما يُـرام، بدليل أن فخامته أطلق على منتخب الناشئين "منتخب الأمل".

حسناً، ليكن الأمر كذلك.

سيادة الرئيس انظر معنا في ما يلي:

الآن -علـى أرض الواقع- لم يبقَ على قيد الحيـاة كروياً من اللاعبين الذين شـاركوا في "منتخب الأمل" بحسب تسميتك له وقتذاك، إلا نفـر قليل قد لا يتجـاوز أصابع اليد الواحدة؛ مـع أن المفترض أنهم جميعاً في سـن الثالثة والعشرين، أليس كذلك يا سيادة الرئيس..؟!

إنـه عُمر يُمثل في عالم كـرة القدم "البداية الفعليـة" لعطاء لاعب كرة القـدم. لكن بعضنا -كيمنيـين- جعلـه "النهايـة الفعليـة" لعطاء لاعب كرة القدم.

تـرى هـل ذلك يأتـي نتيجـة معادلـة لفهم قاصر لرائعـة الأديب المبدع محمد عبد الولي "الأطفال يشيبون عند الفجر"؟

علـى أيـة حال إنها معادلـة لا يمكن لها أن تتحقق إلا في اليمن السعيد!

تجاهلتها اتحادات الشطرنج والمرأة

نـاديـة فـي بـطـولـة الـعـالـم

في ظل غيـاب الدعـم المـادي مـن الاتحادات المعنية باللعبة: الاتحاد العام للشطرنج، واتحاد رياضـة المـرأة؛ باعتبـار الأول المعنـي باللعبـة، والآخـر اتحـاد نوعي يهتم بالرياضة النسـوية؛ تشـارك بطلـة العـرب في الشـطرنج تحت سـن ثمانـي سـنوات، اللاعبـة اليمنية الطفلـة نادية أحمد صلاح، في بطولة العالم للشـطرنج (فئات عمريـة) التي انطلقـت الأحد الماضـي في مدينة فونج تـاو الفيتنامية وتسـتمر حتى 31 أكتوبر الجاري.

وأوضـح والـد اللاعبـة، الدكتـور أحمد صلاح، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، لدى مغادرته صنعاء برفقـة ابنته، أن مشـاركة اللاعبة ناديـة تأتي بعد وصـول دعوة مـن الاتحـاد الدولي للشـطرنج إلى الاتحاد اليمني الذي رشح بدوره اللاعبة للمشاركة باعتباره الاتحاد المعني باللعبة، ودون تقديم أي دعم للاعبة من قبل اتحاد رياضة المرأة أو اتحاد الشطرنج.

لافتـا إلى تحملـه كافة تكاليف مشـاركة بطلـة العرب الصغيـرة ناديـة، متوقعـا تحقيقهـا مركـزا متقدمـا لحماسـها الشـديد وموهبتهـا المتميـزة فـي لعبـة الشطرنج.

وتنافـس ناديـة صـلاح، فـي فئتهـا، 55 لاعبـة مشـاركة من مختلـف دول العالم فـي البطولة التي يشـارك فيها 903 لاعبين، ذكورا وإناثا، يمثلون 73 دولة، يتنافسـون في سـت فئات عمريـة، منها أربع دول عربية هي: اليمـن، الجزائر، مصر، والإمارات.

وكانـت اللاعبـة ناديـة قـد حققت في أول مشـاركة خارجية لها لقب بطولة العرب العاشـرة للشطرنج للفئـات العمريـة تحت سـن ثماني سـنوات في أغسطس الماضي بالعاصمة الإماراتية ابوظبي.

وبـدأت ناديـة صلاح اسـتعدادها للمشـاركة في البطولة العالمية أواخر سـبتمبر الماضي رغم سـفر مدربهـا وعدم توفيـر مدرب بديـل من قبل اللجنة الاولمبية واتحاد الشـطرنج رغم وعودهم بذلك.

مـا رأي وزيـر الشـباب والرياضـة الدكتـور حمـود عباد وكذا رئيس اللجنة الأولمبية اليمنية عبد الرحمن الاكوع في الطريقة التي تم التعامل بها مع اللاعبة نادية من قبل اتحادي الشـطرنج والمـرأة واللجنـة الاولمبيـة اليمنيـة؛ حيـث إن تلـك الجهـات قـد تخلت عـن مهامها فـي خدمة الرياضيين وتقاعست عن أداء الواجب الوطني.

وتبقـى الحقيقة المـرة أن حكاية رياضة المرأة "غنوة" جميلة تجيـد القيادات الرياضية التغني بهـا وترديدهـا فـي المناسـبات الرسـمية، بينمـا الواقع يكشـف زيـف الادعاء. وما حـدث مع الطفلة نادية دليل على ما ذهبنا إليه.

نحـن في صحيفة "الندّاء" نتمنـى لنادية تحقيق نتائـج طيبـة فـي مشـاركتها العالميـة والعـودة بالسلامة إلى أرض الوطن مكللة بالغار.

خالص العزاء وعظيم المواساة للاخت العزيزة

آزال الصلوي

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى «**جدها**»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

شوقي وطارق السامعي

اجمل التهاني وأطيب التبريكات نهديها للاخ العزيز

محمد بن حميد بمناسبة زفاف شقيقه

المهنئون:

عبدالعليم مقبل، عبدالقاهر العسلي، القاضي احمد محمد عبدالغفار الحمودي، د. علي العسلي، د. وديع العزعزي، د. علي البريهي

ألف مبروك

في أجواء غامرة بالفرح والبهجة

احتفل الصديق العزيز

هادي عامر

بزفاف نجله الشاب الخلوق

نصار هادي

فألف مبروك

المهنئون:

سامي غالب، فهمي السقاف، بشير السيد، محمد العفيف، محمود أمذيب، عبدالوهاب الحسامي، حمدي الحسامي، عبدالله عبدربه السيد

نهنينا

اجمل التهاني وأطيب التبريكات

نهديها للاستاذ القدير

سلطان حزام العتواني

بمناسبة خطوبة نجله

«**عيسى**»

وذلك بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف

الف مبروك.

المهنئون:

سامي غالب، محمد الغباري، راغب القرشي، بشير السيد، وهيب النصاري، حمدي الحسامي

أجمل التهاني والتبريكات للأخوة

سام أبو أصبع ونصر أبو أصبع وبشير أبو أصبع

بمناسبة الزفاف ودخولهم القفص الذهبي

فألف مبروك.

المهنئون:

الشيخ حمود سعيد المخلافي

بجاش الاغبري

عادل قاسم التام

أوسان فضل العنشلي

●●●

نهني ونبارك للاخ العزيز وسيم البليط

بمولودته البكر «أمنية»

جعلها الله قرة عين لوالديها

المهنئون:

نبيل المحمدي، سمير البليط، عبدالعليم مقبل

وجميع الأهل والأصدقاء

أطيب التهاني وأجمل التبريكات نزفها للإخوة:

عبدالجبار وفهد ومعتصم محمد الصالحي

بمناسبة دخولهم القفص الذهبي.

تهانينا وبالرفاه والبنين

المهنئون:

الشيخ محمد أحمد الصالحي

المهندس عبدالرقيب محمد الصالح

المساعد ملاطف محمد بجاش

محمد محمد الصالحي

منيع عبدالحميد الصالحي

علي ناصر راشد

وجميع الاهل والاصدقاء

●●●

أطيب التهاني والتبريكات نهديها للشاب الخلوق جبران ملاطف دراج، المدير الفني في مكتب الخليج للدعاية والطباعة، وذلك بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف، ألف ألف مبروك.

المهنئون:

نايف الخطيب، سليم الخطيب وعلي ناصر راشد

رداً على مقالها "جسدها... حقها..!"

إلهام مانع.. بين العلمانية والإيمان!

عبدالرحمن سبأ
a_saba2005@yahoo.com

نشرت صحيفة "النداء" في عددها (169) الصادر يوم الأربعاء، 24 رمضان 1429هـ الموافق 2008/9/24م، موضوعاً للكاتبة إلهام مانع تحت عنوان "جسدها... حقها..!"، والذي أتى استجابة لتساؤلات قارئ يمني -كما زعمت الكاتبة- تدور حول حرية المرأة ورأي الكاتبة في هذه القضية.

تساؤلات القارئ اليمني كانت وليدة موضوع سابق نشرته الكاتبة، بعنوان "أن تُدفن حياً" تحدثت فيه عن الفلسطيني الذي دفن ابنته المطلقة -حيّة- على خلفية خيانتها لشرفها وشرف العائلة... إلخ. والكاتبة بدورها حملت قلمها مستنكرةً هذه العادة الجاهلية -كما وصفتها- قائلة: "جسدها ملكها، تفعل به ما تشاء"، وهي بذلك تتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية أمام قضية المرأة وتحريرها، متجاهلةً ما يحدث لنسائنا من اغتصاب وانتهاك لآدميتهن من قبل الغاصبين الصهاينة في فلسطين، والأمريكان في العراق وأفغانستان وغيرها، وعلى مرأى ومسمع العالم أجمع.

لكن يبدو لي أن هذه قضايا لا تستحق أن تقف كاتبة بحجم إلهام مانع من أجلها، أو أن تضيع وقتها في مثلها، فهذا يصب في خدمة مشاريع الحرية والعدالة والمساواة وغير ذلك من المشاريع الإنسانية التي تتبنّاها.

إلهام مانع كاتبة وأكاديمية يمنية متخصصة في العلوم السياسية، تعمل في جامعة زيورخ السويسرية، علمانية/ علمانية مؤمنة؛ كما تصف نفسها في كتاباتها. تعرّضت في كتاباتها لعدة قضايا، كان أبرزها الدعوة إلى نزع الحجاب كشرط حضاري، في حين عدّت قتل المرتد عن الإسلام انتهاكاً للعقيدة، وهي من تحلم بأن تصلي مع الرجل في مكان واحد، وتقول ألا مشكلة في إمامة المرأة للرجال في الصلاة، وأخيراً كرّست قلمها للتنصل من الدين بذريعة العلمانية، مكثفة كتاباتها لتحرير المرأة؛ لا من جهلها وسقوطها، بل من عفتها وكرامتها - والعياذ بالله.

وهي بذلك تعيد إلى الأذهان تلك الشعارات المسمومة، التي حملتها هدى شعراوي، وصفية زغلول في مصر، بداية القرن المنصرم حول الحجاب - تحديداً؛ وتذكّر من نسي أو تناسى ذلك النموذج المصري الذي لا يزال حياً يرزق؛ الدكتورة نوال السعداوي، التي تبنت مثل هذه الدعوات، وطعنت الإسلام في أنقى قيمه ومعانيه، وبرّرت ذلك بأنها مسلمة وتخشى على الإسلام الضمور، في زمن لا يعترف إلا بهزّ الخصور. السعداوي التي قالت إن الحجاب عادة شرقية يصيب المرأة بالبلادة والتخلف العقلي، وأن الإسلام هضم المرأة حقها، حينما أباح للرجل الزواج بأربع وحرمها من الزواج إلا بواحد، وغير ذلك كثير مما لا يجدر بي ذكره هنا.

ولا أورد هذا من قبيل الإساءة لشخص الكاتبة، ولكنها استدعت تلك النماذج بكتاباتها الجريئة والمتجاوزة، والتي كان آخرها "جسدها... حقها" الذي تعرّضت فيه لقضايا متعددة -مسهبة تارةً وموجزة أخرى- كالعلمانية والنموذج التركي للعلمانية، والإيمان والإسلام، والمرأة، وغيرها، وهي قضايا -لا شك- معقدة وذات أبعاد خطيرة فكرياً ودينياً.

وللحقيقة أنني لست من أهل الاختصاص في مثل هذه القضايا، ولم أكن مستعداً لتناولها أو الخوض فيها، لولا أني وجدت نفسي مضطراً للإدلاء بدلوي وردّ ما يمكن ردّه مما عرضت علينا من بضاعتها، مستعيناً بالله أولاً وأخيراً.

"لا أتخذ من الدين، أي دين مرجعا...". كانت هذه أولى العبارات التي صدمتني (بعد العنوان طبعاً)، وقلت في نفسي: أي مرجع تتخذ الكاتبة، إن لم يكن الدين قبل غيره؟

ولتسمح لي الأستاذة إلهام مانع أن أتساءل معها، إن لم يكن الدين، أي دين، يمثل مرجعاً أو منطلقاً بالنسبة لك، فما ملامح هويتك الفكرية والثقافية؟ إذ أن الدين يعدّ رافداً أساسياً، يسير جنباً إلى جنب مع رافد الحضارة في تحديد ملامح الهوية الفكرية والثقافية للفرد والمجتمع.

وكما تقولين: "أتعامل من منطلق عقلاني إنساني حر. ببساطة أخرج الدين من حيزي العام...". أقول هنا: إذا كنت تقرّين بوجود العقل، فمن الذي كرّمك عن سائر المخلوقات بهذا العقل؟ أليس الذي أودع فيك هذا العقل، هو من أرسل رسله وأيّدهم بكتب سماوية لتبصيرنا وإرشادنا؟ ألا تقتضي الإنسانية أن نحترمها بتفعيل القانون الرباني الذي جاء لتنظيمها؟

"الدين بالنسبة لي ينظم علاقتي الروحانية بالخالق، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي، أكرر، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي"، "أنا أصلي عندما أحتاج إلى الصلاة، عندما احتاج إلى الصلاة..."، "فما دمت أقر بحاجتي إلى الصلاة، فإنها تعني حتما حاجتي إلى وجود الخالق، وإيماني بوجوده، لكني لا أمارسها إلا عندما أحتاجها...".

عبارات توزعت بين ثنايا مقالك عزيزتي، ولك الحق في قول ذلك، فأنتِ تبلورين مجموعة من المشاعر والأحاسيس والقناعات والتصرفات الخاصة، شريطة ألا يتجاوز قولك فضاءك الخاص إلى العام، أي عندما تكتبين للنشر، فأنت مدركة أن هناك قرّاءً سيطّلعون على ما كتبت، وعليه لا بد من المحافظة على القاعدة المشتركة التي تبقيك على صلة وثيقة بالقارئ، وهذه القاعدة هي احترام عقله ونفسيته، والتي تعدّ احتراماً للكاتب وكتاباته في آن. ومثل العبارات التي حشوتِ بها كتابتك وحرصت على تكرارها لم يكن فيها ما يشي باحترام، لا للكاتب -مع احترامي الشديد- ولا لفعل الكتابة ولا للقراء، لأنها كانت عبارات نزقة قلقة متناقضة، وسمها طابعُ النرجسية؛ نرجسية من طراز فريد، هذه المرة مع الخالق وشريعته. وإلا بماذا تفسرين قولك: "الدين بالنسبة لي ينظم علاقتي الروحانية بالخالق، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي، أكرر، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي"؟ أليس هذا تجاوزاً؟

بالنسبة للصلاة التي تتحدثين عنها وعن ممارستها وقت الحاجة، متفاخرة بتكرار هذا الاعتراف الفريد، فيكفي أولاً أنك تقرّين بحاجتك للصلاة لإثبات تناقضك. ثانياً وفي كل الأحوال هو أمر يحزّ في النفس ويندى له الجبين ألماً وخجلاً؛ كون الصلاة فريضة على كل مسلم ومسلمة، وركناً من أركان الإسلام الخمسة، ولها شروطها وأركانها وسننها وأوقاتها وضوابطها، وليست قابلة للأخذ والرد أو تقلب أمزجة البشر، وبهذا يقرّ الفرد ذو العلم والوعي المحدودين، فكيف بمن نعدّهم صفوة المجتمع؟ أما أن هناك من المسلمين من يصلي خمس مرات في اليوم، وهناك من يصلي ثلاث مرات في اليوم، في حين أن هناك من لا يصلي إلا مرة واحدة في الأسبوع؛ فهذه أمور لا تمس جوهر الإسلام، ولا تغيّر قناعتنا بفرائضه، الإسلام واضح ومنهجه بيّن، والقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة هما بوصلتا هداية لنا، وسفينة نجاة من الانحرافات وتقلبات الطقس، لمن يعيشون في مناطق ذات مناخ مزاجي. كما أنه ليس من المنطق في شيء أن نلمز الدين الإسلامي بتصرفات بعض معتنقيه، لأننا نعلم أن الإسلام ليس مرتبطاً بسني أو شيعي، ملتزم أو مقصّر. فهو أوضح من أن يوضحه فرد أو طائفة أو مذهب، وأقوى من أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه.

وبالعودة إلى صلاة الكاتبة أتساءل -ومعي الكثير ممن قرؤوا مقالها، آملين تفضلها بالإجابة- عن كيفية صلاتها، وحقيقة حاجتها إليها، ومتى تلحّ عليها تلك الحاجة إلى الصلاة؟ ثم بالله عليك عزيزتي، هل أوامر الخالق -جل في علاه- وفرائضه خاضعة في أدائها والالتزام بها لرغبات ونزوات البشر؟

كيف استقامت لك هذه المعادلة؟ وكيف انطلت على عقلك مثل هذه الترّهات؛ وأنت مثقفة وأكاديمية من العيار الثقيل؟

العلمانية

في كتابات سابقة تصف أستاذة العلوم السياسية نفسها بالعلمانية المؤمنة، وفي مقالها الأخير تقول: "علمانية أنا، أؤمن بضرورة الفصل بين الدين والدولة، وأعتبره الشرط الأول من أجل أي إصلاح يمكن أن يحدث في مجتمعاتنا، ولنا في تركيا نموذج - رغم ما في نموذجها من مثالب".

ترسّخ في أذهاننا أن العلمانية مفهوم يعني فصل الدين عن الدولة، أو التعامل من وجهة نظر مادية لا تعتبر الدين طرفاً فيها، إلا أن دائرة المعارف البريطانية في حديثها عن العلمانية، تحدثت عنها ضمن حديثها عن الإلحاد، حينما قسمت الإلحاد إلى قسمين: نظري، وعملي؛ وجعلت العلمانية ضمن الإلحاد العملي.

لي هنا تساؤلات ملحّة سأطرحها على الكاتبة، وأولها: كيف ترد الكاتبة العلمانية على من يصنف العلمانية ضمن الإلحاد، الذي يتناقض تماماً مع مفهوم الإيمان؟

ثانياً: إلهام مانع، مسلمة عربية يمنية، انتهجت العلمانية وركبت موجتها، ولا أدري متى توفرت لديك القناعة بهذا الفكر، لكني أسألك: هل قرأت جيداً عن نشأة العلمانية والظروف المصاحبة لها؟ وهل تأكد لديك أن مثل هذا الفكر يتلاءم مع ثقافتنا الإسلامية أولاً، والعربية ثانياً؟

● إلهام مانع

ثالثاً: عندما تستشهدين بتركيا كنموذج للعلمانية التي نحتاجها للإصلاح -مع العلم أن أغلب بلدان العالم الإسلامي تتبع أنظمة علمانية، ومازالت تراوح مكانها- هل عرفت أن العلمانية فرضت على الشعب التركي المسلم فرضاً في ذلك الوقت، بتآمر من الدول الاستعمارية لإضعاف الدولة العثمانية، وإسقاط الخلافة الإسلامية؟ وتأكيداً لذلك فعلمانية تركيا لا تزال مرفوضة -شعبياً- حتى يومنا هذا، وهي في طريقها إلى السقوط، لأنها لم تكن خياراً شعبياً، بل إرادة مصطفى كمال أتاتورك. وعلى سبيل المثال قضية الحجاب، وأنت من دعاة نزع الحجاب؛ إصراراً منك على أنه سبب رئيس لتخلّفنا، فالعلمانية التركية بدأت من الحجاب، ومنعت ارتداءه في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية، وها نحن اليوم وبعد مرور ما يربو على الثمانين عاماً من فرض العلمانية على تركيا، نقرأ ونسمع ونشاهد أن نسبة المتحجبات تقدّر بـ65% من نساء تركيا. ماذا يعني ذلك؟

وبعيداً عن ذلك، فعلى حد علمي أن الكاتبة مسلمة، فضلاً على كونها أستاذة للعلوم السياسية، ومن البدهي أنها قد قرأت التاريخ الإسلامي، وقبله تاريخ العرب قبل الإسلام، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال جريح: لماذا غمطت الحقيقة باعتبارك العلمانية نظاماً أقدر على الإصلاح لمجتمعاتنا من الإسلام؟ ولماذا نموذج تركيا؟ ألم تقرئي عن الدولة الإسلامية التي أرسى دعائمها معلّمُ البشرية وقائدها الأمثل؛ الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الذي وصفه أعداؤه قبل أصدقائه بأبرز مصلح اجتماعي في التاريخ؟

وكما يقال: الشيء بالشيء يذكر، دعيني أستحضر هنا ما قلته في أحد فتوحاتك الفكرية، أن الإسلام ليس الحل كما يقال، بل الإنسان هو الحل- لنعيد للحقيقة كرامتها المهتنهة. نعم، الإنسان عنصر أساسي وفعّال في الحل، هو بؤرة المشكلة وبؤرة حلها، فهو بنيان الله في أرضه، ولكن ألم يكن هذا الإنسان موجوداً قبل الإسلام؟ كيف كان العرب ومتى كانت السيادة والريادة للأمة العربية التي لم تكن شيئاً يذكر لولا مجيء الإسلام؟ وهل بلغت أمة ما بلغته الأمة العربية -في ظل الإسلام- من رقي وحضارة في شتى المجالات، لاسيما الجانب العلمي والفكري منها؟

كل هذه الأمور تؤكد أن الإسلام هو الحل، ونحن من عطلنا مبادئه وقيمه فتهنا، ويشهد لنا أحد المستشرقين المسيحيين حينما سُئل -من قبل عالم مسلم- عن سر تقدم الغرب وتأخر الشرق، رغم أن الشرق هو من أسس وشيد القواعد للعلم والفكر الإنساني الذي يتباهى به الغرب اليوم، فقال: "تركتم دينكم (يعني الإسلام) فتخلّفتم، وتركنا ديننا (يعني المسيحية) فتقدمنا. فهل وصلتك الرسالة سيدة إلهام؟

ولو كان الإنسان هو الحل، وليس الإسلام، لكان المسلمون اليوم أقوى من غيرهم، ولحكمنا العالم؛ فقد بلغنا من الكثرة أرقاماً قياسية، لكننا غثاء كغثاء السيل، لأننا تبدّلنا الخبيث بالطيب وتمثّلنا ثقافات وضيعة فسقطنا. اقرئي القرآن جيداً يا عزيزتي، واقرئي ما تيسّر من كتب الحديث الصحيحة وسيرة النبي العظيم -صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله- اقرئي كل ذلك بعيداً عن التعصب العقيم، أو التنصل المقيت، فو الله أن في سيرة رسولنا الكريم ما لو تسنّى للغرب المسيحي والعالم أجمع أن يقرأها ويعيها حق الوعي، لما تردد أحد لحظة في اعتناق الإسلام. اقرئي سير العظماء من أبناء الإسلام، ولا تتكفئي على استقراء سير الذين حرّفوا وبدّلوا، وستجدين أن الإسلام هو الحل.

رابعاً: تذكّري سيدة إلهام أن العلمانية التي أشرتِ إليها -إذا سلمنا بها كضرورة اجتماعية للإصلاح- ليست سوى نظام يحدُّ من سلطة الدين على أنظمة الحكم وتشريعات الدول. أما أن تصبح دستوراً للإنسان يجرّه وراءه في كل شؤونه، حتى بعلاقته مع خالقه، وتصبح علامة تسم الشخص وتطمس معالم شخصيته وهويته؛ فذلك أمرٌ جد خطير يضعنا على فوّهة بركان. ولو كان الأمر كذلك، فما الذي يبقينا على قناعة بأن التركي الذي "تعلمن" لا يزال مسلماً، وأن الفرنسي العلماني يدين بمسيحيته التي عرفها قبل العلمانية - مثلاً.

خامساً: تقول الكاتبة: "لا أتخذ موقفاً سلبياً من الإيمان، لا أعتبر الإيمان بالغيبيات إيماناً خرافياً...". وأقول بدوري - مشفقاً لا متشفياً: "من الذي ألقاك في هذه الدائرة، حتى تدافعي عن موقفك من الإيمان؟ ولماذا حشرت نفسك في زاوية ضيقة وأنت في منأى عنها؟ أنت من بلد الإيمان والحكمة، واليمنيون على مرّ التاريخ ما عبدوا آلهة أرضية؛ حتى في جاهليتهم نظروا إلى السماء.

بين الإيمان والإسلام

تتساءل الكاتبة بعد حديثها عن صلاتها، وحريتها في ممارستها متى شاءت، تقول: "فهل كفرت؟ هل يخرجني هذا من دائرة الإيمان؟ لاحظوا أني قلت دائرة الإيمان، ولم أقل دائرة الإسلام. فالأولى تحدد أن الهدف الأساس من فكرة الأديان هو الله، الإيمان بخالق أكبر منّا، لا يهم كيف نصل إليه، المهم أن نصل إليه، والثانية تصرّ أن هناك طريقة مفصلة للوصول إلى الله، ومن يرفضها خرج من دائرته...".

أتمنى ألا يدل لفظُك على معناك، وألا تكوني مسلّمة بأنك قد خرجتِ من دائرة الإسلام، هذا من ناحية. أما من الناحية الأخرى، فمعلوم أن الإيمان والإسلام وجهان لعملة واحدة؛ اعتقاد وعمل. وكما يقول أحد اللغويين: الإسلام باللسان والإيمان بالقلب، وفي الآية الكريمة يقول الله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم...﴾ الآية. واتفق أهل العلم من اللغويين أن الإيمان معناه التصديق، كما أن الإيمان بالله يستدعي الإيمان بالملائكة والكتب السماوية والرسل واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وعلى ذلك فالإسلام لا ينفصل عن الإيمان أو العكس؛ إن لم يكن الإيمان مقدماً على الإسلام. وإذا كنت عزيزتي الكاتبة لم تخرجي من دائرة الإيمان؛ فأنت لم تخرجي من دائرة الإسلام -إن شاء الله- إلا إذا أردت ذلك، وإن أنت اعتقدت بذلك فأنت ستخرجين حتماً من دائرة الإيمان؛ فالمعادلة لا تستقيم بطرف دون الآخر. أما أن هناك من يكفّرون من لا يحب الله على طريقتهم، فأنت مخطئة وتعليلك غير سليم وغير مقنع، لأن طريق حب الله واحد، ولأنك لم تعتنقي الإسلام من أجل هؤلاء، إنما إيمانك بالله هو ما يحدد علاقتك بالدين ككل، وهو الذي يترتب عليه إيمانك بالوحي والقرآن الكريم والسنة النبوية...

أما أن تقرني الإسلام بديانات حُرّفت وبُدّلت (اليهودية والمسيحية) وديانات أرضية، ما أنزل الله بها من سلطان (البوذية والهندوسية) فهذه كبوة خطيرة، ولا يمكن أن تصدر إلا عن: إما فكر مغلوط أو مسموم، وإما عن عمى في البصر والبصيرة، وضيق في الصدر، ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ إذ لا يعقل أن يقارن الإسلام بما دونه من الأديان -دون تمييز- في الجوانب المشرقة، فكيف بكِ وقد قرنتِه بما دونه في جوانب مظلمة.

وفي معرض حديثها عن علاقتها بالآخرين، تقول الكاتبة إنها لا تتعامل معهم من منطلق الدين، وضربت لنا الأمثلة "أنه لو كان ملحداً مثلاً أو مثلياً..."، مبيّنةً أنها لو تعاملت معهم من وجهة نظر الدين لانتقصتهم، في حين أنهم قد يكونون أفضل منها وبمليون مرة، ويا للعجب! أن يكون الملحد أو المثلي (الشاذ جنسياً) أفضل منك يا عزيزتي، وبمليون مرة؟ أي وجه تصطفين من الملحد الذي جحد الخالق وأنكر فضله عليه بإنكار وجوده؟ وماذا تنتظرين من شاذّ بدّل سنة الله وتعدى حدوده؟ هناك أخطاء لا بد من قراءتها بعين أكثر قدرة على التمحيص.

قضية المرأة

موضوع المرأة كان آخر العنقود في مقال الكاتبة، رغم أنه كان باعث الكتابة الأول؛ لكنها تاهت وهي تمهّد له الطريق لعلمها بحساسيته وأهميته أولاً، ولقناعتها بأن ما تقوله خارج عن قناعتها الفطرية ثانياً. وهذا برأيي ما دفعها لتناول موضوعها بتردد وموارية، رغم أنها لا تحب الرقص حول أي موضوع تحب طرحه مهما كان شائكاً -كما تقول- لكنها فعلت، واقرؤوا معي وهي تقول: "ولذلك عزيزي القارئ عندما أتحدث عن المرأة، عن جسدها، لا أجعل من الدين أيضاً مرجعي، ليس الدين مرجعي، كل الأديان بغض النظر عن أي دين نتحدث عنه، تعاملت مع جسد المرأة على أنه شيء لا يخصها". ثم ما لبثت أن قالت: "لا أقحم الدين في الموضوع، لأني أعرف أنا الأخرى، أنه عندما يتعلق الأمر بهذا الشيء، ما نقوله شيء وما نفعله شيء آخر".

وأسألك بدوري: ما سر هذا التخبط؟ ولماذا لا تتخذين الدين مرجعاً؟ وأعني هنا الإسلام؛ الدين الذي أعطى المرأة ما لم ولن يعطيها فردٌ أو جماعة أو ديانة أو منظمة إياه، مهما تشدّق المتشدقون بحقوقها، ومهما تاجر بقضيتها المتاجرون، يبقى الإسلام هو القانون الربّاني والأوحد الذي احترم المرأة وكرّمها وساوى بينها وبين الرجل، إلا فيما فضّل الله بعضهم على بعض، لحكمة بالغة يعلمها الله.

اسمعي الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "الجنة تحت أقدام الأمهات"، لماذا هذا التكريم؟ هل لأن لها جسداً تصرّفت فيه كيف شاءت؟ أم لأنها احترمت النظام السماوي وحملت رسالتها على خير وجه. جسد المرأة ملكها، لكن لكل شيء مقدار، ولكل ملك نظام وقانون، المرأة ليست ذلك الشيء الرخيص القابل للمزايدة والمناقصة، لأنها إن صلحت ارتقت المجتمعات، وإن فسدت سقطت الحضارات وانهارت القيم. أتريدين أن تكون بناتنا نسخة من بنات أوروبا وأمريكا لكي ترضين عن الدين الإسلامي عنّا؟ لا والله ما هذه من شيم الإنسانية في شيء.

هناك أخطاء مورست وتمارس في التعامل مع المرأة في بعض الأحيان، ولا يقرّها ديننا ولا أعرافنا، لكنها ليست حجة كافية لبيع جسد المرأة في المزاد الحضاري. جسد المرأة حقها، لكنه تاج يزيّن جبين أمتنا، ووسام عزة وشرف يحوّط أعناق الجميع، جسدها حقها لكنه موضع احترامنا وإكبارنا، ولذلك نحيطه بعنايتنا البالغة لقدسيته، حتى لا يمسّه نجس بسوء، وحتى يفوز به من يفوز وفق المنهج الذي حدده الله تعالى. جسدها مقدس، وكرامتها وقدسيتها من عفتها وطهارتها، لا من تهالكها على إشباع رغبتها بأي وسيلة وبأي ثمن. هذا ليس مقبولاً، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وعلينا أن نرتقي بأنفسنا بتهذيبها والتسامي فوق الرغبة والغريزة، لاحظي أني أقول التسامي لا الإلغاء، يجب أن نسمو بأنفسنا عن الحيوانات.

ليس هناك ما تسمينه بالوصاية يا سيدة إلهام، ولكن هناك ضوابط وحدود لكل اتجاه، وهذه سنة إلهية بأن لكل رعية راعيا، والمرأة ما خُلقت لكي تكون نداً للرجل، بل لتكون: سكناً (زوجة)، أمّاً، فلذة كبد... وفي كل الأحوال هي مسؤولية الرجل مع احتفاظها بشخصيتها ومسؤوليتها، كل في حدود ما قُدّر له. أما أن نعدّ كل من نرتبط معهم في رباط معين كالعائل في البيت مثلاً أو المدير في العمل أو غير ذلك؛ أن نعدّ هذا الرباط وصاية، فهذا غير منطقي وغير مقبول (حتى علمانيّاً). أنت تعملين -مثلاً- هل أنت مرتبطة بقانون معين وإدارة محددة، أم أنك متحررة من كل وصاية؟ لا يعقل أن يسير هذا الكون الفسيح وفق عبثية البشر، ولا يمكن أن تستمر الحياة إذا عطلت الشريعة والأنظمة والقوانين.

كما أن الحرية ليست مطلقة كما زعمت، ولو كانت مطلقة لمارس الجميع نزواتهم البشرية دون حياء أو خجل، ولتقاطعت الحرية مع مبادئ الإنسانية التي نطمح إلى تحقيقها والعيش تحت مظلتها. الحرية لها حدودها كأي قيمة في حياتنا، لها أسس ومعايير إذا تجاوزتها تحوّلت ضرباً من الفوضى، وصورة من الحيوانية.

قبل أن أختم أضع بين يديك هذه العبارة لتعيدي قراءتها "بل الإيمان حاجة ضرورية، تحتاجها الأغلبية الساحقة من البشرية وأنا من ضمنها...".

أستسمحك أستاذة إلهام، كما أستسمح القارئ الكريم إن زلّ قلمي أو قصّرت، فالكمال لله.

من السهل تمرير كل هذا الدم اليمني تحت أقدام الجميع!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

أصبحت صعدة الآن سبباً للاصطفاف الطائفي والسلالي، ينقسم الناس تبعاً له إلى "شيعة" و"سنة"، "زيود" و"شوافع"، "سادة" و"قبائل"... وعلى المرء التعايش مع ذلك باعتباره مسلمة بسيطة. الجنوب أيضاً أصبح سبباً لاصطفاف مناطقي وسياسي، حيث يجب أن ينفرز الجميع بسبب ما يحدث فيه إلى "شماليين" و"جنوبيين"، "وحدويين" و"انفصاليين"... باعتبار ذلك حال الأمور، وهو ما يجب التسليم به أيضاً.

بالطبع يسهل استدعاء اصطفافات تاريخية أخرى تورطنا بها دوماً، ليس أقدمها بالضرورة الفرز القائم بين "أصحاب مطلع" و"أصحاب منزل" مثلاً!

لقد تورط اليمنيون –باستمرار– في اصطفافات الشك، واحتكارات "الوطنية"، ومختلف أشكال الفرز البدائية فيما بينهم. وتمكنوا من التعايش بسهولة مع هكذا انقسامات خطرة، بدون أسئلة أو اتخاذ موقف، رغم ما تقود إليه من دورات دم يدفع الجميع ثمنها المكلف فعلياً. إنه أمر مرعب، كونه شائعا وتم الاستسلام له، ولكون الجميع يتخفف من عبء التعامل معه والتنبيه إليه.

بالطبع لم تنقذ الدولة الجميع من كل هذه الاصطفافات والمواجهات، بأن تكون محل شراكة وإجماع ووفاق، ينتهي إليه الحق الوحيد في فض النزاعات وتسوية الخلافات وتنظيم المصالح وإنشائها. بل تلاعبت بالأمر باستمرار، وغذت الاصطفافات والتمايزات والعنف الأهلي، لإضعاف الجميع، ولضمان أن تبقى بعيدة عن المشاركة العامة وحقا للناس كلهم. ذلك مرده، في مستوى أساسي، إلى كون الدولة مجالا مُحتكَرا من عصبية واحدة، صغيرة ومتماسكة، حولتها إلى محل للتكسب وإنشاء النفوذ وممارسة التعسف، وهو ما يجعلها خصماً متوقعاً بالنسبة للجميع، ويفض الإجماع العام من حولها، كما أنه يثير النزاع عليها و بسببها!

لقد تغذت الدولة –باستمرار– على المخاوف، لذلك تقوم بتعميم خصومتها، فيتحول نزاعها مع مجموعة صغيرة من الناس إلى نزاع مع فئة كاملة من المجتمع. يصبح الحوثي –بذلك– كل "الهاشميين" و"الزيود"، وفق ما هو حاصل الآن. وعلى الأخيرين إثبات العكس، وإلا فسيظلون مجرد مشتبه بهم، وأعداء محتملين باستمرار!

إنها لا تكتفي بذلك، بل تقوم بتحويل خصمها السياسي إلى خصم للناس جميعاً، عبر التلاعب بالمخاوف الصغيرة لديهم، والتي يتم تضخيمها، ليصبح هذا الخصم وحشاً بالنسبة للكل. بهذا يتحول الحوثيون أيضاً، وكل الزيود، إلى "شيعة اثنا عشرية"، والهاشميون إلى "إماميين" بالضرورة. ذلك مُجد لإثارة المخاوف المذهبية لدى الغالبية السنية، ولجعلها تقف في المواجهة ضد الحوثيين، وبالمعية ضد كل "الهاشميين" و"الزيود" المشتبه بهم جميعاً وفق عقيدة الأجهزة الأمنية. وهي إثارة مذهبية تلقى عوناً من ذوي البأس من السلفيين والوهابيين في مواجهة الأخطار الشيعية، التي يظنونها موجودة باستمرار وتهدد تصورهم عن مجتمع يمني نقي مذهبياً!

يصح هذا القياس أيضاً على الجنوبيين، حيث يصبح كل من يطالب بحق في الجنوب –بالنسبة للدولة– مشروعاً انفصالياً صغيراً يجب التعامل معه بصرامة. وهي تقوم بتضخيم المخاوف منهم ليصبح كل جنوبي "انفصاليا" بالضرورة، وبالتالي عدوا لمصالح اليمنيين كلهم.

يستسلم الجميع لعنف الدولة ضد فئات كاملة من المجتمع حين يتم وفق تصنيفات مذهبية أو مناطقية أو غيرها. بل يشارك فيه البعض، ويعقدون تحالفات غير مُعلنة مع هذا العنف، ضمن مصالح مختلفة، منها أيديولوجي وسياسي ومذهبي... العنف مغر ضمن التبريرات والدوافع المعلنة التي توفرها الدولة، أو تلك الصامتة التي يعتمدها شركاؤها، ويتم تبريره وتسويقه عبر لغة ميتة وغير أخلاقية تقتات من الاختلافات بين الناس لتبرر قتلهم، سواء باعتبارهم "شيعة" أم "انفصاليين". نخب بأكملها تقف بصمت أمام هذه الممارسات والعنف الذي تُحدثه، والضحايا الكثر الذين تخلفهم، سواء كقتلى أم في المعتقلات؛ لأسباب تتعلق بالتحالفات والمصالح، أو لانخفاض في الحساسية الأخلاقية، أو ربما لمخاوف أمنية أيضاً. وبهكذا صمت –بالطبع– يصبح من المثير فعلاً اكتشاف كم هو سهل تمرير كل هذا الدم اليمني تحت أقدام الجميع!

الحل في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة!

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

ما كاد "ساماك سوندا رافيج" رئيس وزراء تايلاند ينتهي من تقديم طبخته في إطار برنامجه التلفزيوني المخصص لتقديم أشهى الأطعمة الساخنة والحارة، حتى قامت الدنيا ولم تقعد، حين وجد نفسه فجأة في مواجهة معارضيه في أكثر من مظاهرة وأكثر من مطالبة برلمانية تدعوه للتنحي عن الحكم، لتجاوزه نصوص الدستور، الذي لا يجيز الجمع بين العمل السياسي وأي عمل آخر يدر دخلاً!! خلافاً لدستور وقوانين بلادنا التي تتغاضى عن بعض المسؤولين في أن يجمعوا بين أكثر من عمل، بما في ذلك المتاجرة باحتياجات مواطنيهم من طن الحديد حتى إبرة الخياطة.

قد يستغرب المرء أن يؤاخذ رئيس حكومة بجريرة تقديمه برنامجا مثل هذا يقوم من خلاله بتقليب بعض الفطائر مع شيء من الزيت وبعض البهارات الحارة، بغية الحصول على وجبه شهية. في حين يقلب مسؤولونا في هذا البلد آلاف المواطنين على بطونهم وظهورهم ورؤوسهم يومياً في المحاكم والأقسام ومكاتب الوزارات والهيئات والمؤسسات دون من يحرك من المعارضة ساكناً أو حتى يلفظ بما يوحي بالرفض لهذا الواقع العبثي المتصاعد ولو همساً.

طبيعة النشاط الذي ظهر خلاله ذلك المسؤول في حقيقة الأمر لا يخدش الحياء ولا يمس بالكرامات، كونه يندرج في إطار إظهار القدرات وإبراز المواهب، خاصة إذا ما أسقطنا المبلغ الذي يتقاضاه "ساماك" مقابل تقديمه الحلقة الواحدة، والذي لا يتجاوز الـ58 دولاراً، أي ما يعادل بعملتنا المتهالكة أحد عشر ألفا وستمائة ريال. هذا المبلغ الذي لا يفي بالأساس بمصروف مدير عام يومياً من المدراء العابثين في بلدنا بمقدرات هذا الوطن. ناهيك عمن هم في مراكز ومواقع وظيفية أعلى. طبيعة هذا النشاط من وجهة النظر العامة أمر مشروع، إلا أنه من واقع الدستور التايلاندي والقوانين التايلاندية سلوك محرم، كون هذه القوانين لا تخضع للتفسير الخاطئ، كما لا تخضع للتعديل أو الابتزاز، بحيث تصبح مدخلاً ومرتعاً للفساد والإفساد الذي يضر بالوطن والمواطن على السواء.

ما لفت نظري في هذا الإشكال هو دور المعارضة التي ما إن وضعت يدها على هذه المخالفة الدستورية حتى زلزلت الأرض من تحت قدمي "ساماك"، بعد أن قضت مضجعه وجعلته يرى نجوم الليل في وضح النهار، إلى أن أسقطته من رئاسة الوزارة بحكم قضائي، خلافا لعجز المعارضة هنا عن إسقاط مدير إدارة أو حتى فرّاش مكتب بالكثير.

هذا المشهد السياسي المتكرر في أكثر من بلد ديمقراطي يحتم علينا التوقف أمام نشاط المعارضة اليمنية التي إن وضعت في مقارنة مع أي معارضة أخرى فإنها لا تعدو أن تكون مجرد ديكور يخفي وراءه مصالح ذاتية لأفراد وربما لمجاميع لا يبدون أنهم مؤطرين في أحزاب أكثر من تجمعهم في إطار تجمعات استثمارية، بحيث نجدهم لا ينشغلون إلا بصالحهم ولا يستيقظون إلا عندما يداهمهم خطر الإقصاء سواء كان قسرياً أم بالطرق التي يطلق عليها "الديمقراطية". قد أبدو للبعض مغالياً في تحليلي هذا إلا أني أجد نفسي أكثر مرونة حيال هذا التحليل القائم على هذه الحقيقة المرة التي لا مهرب منها، خاصة إذا ما رجعنا قليلاً إلى الزمن غير البعيد إلى شهر سبتمبر 2006، فترة الاستحقاق الرئاسي، حين فوجئنا ببعض أبرز زعامات المعارضة تصطف مع الأخ الرئيس في ظاهرة غير مسبوقة في العالم ربما تتكرر مرة أخرى إذا ما ظل العمل الحزبي على وضعه الراهن. كما وأنه يمكننا العودة إلى عقد التسعينيات من القرن الماضي لنقرأ في صفحات ذلك العقد أسرارا لتحالفات السياسية التي قامت آنذاك للوقوف على حقيقة رموز الأحزاب أو بعض قواعدها التي استفادت من الائتلاف الحاكم سواء ائتلاف ما بعد الوحدة أم ما بعد حرب 94م على وجه التحديد.

الغوص في أسرار هذه الحقبة الزمنية بالتحديد ليس مجاله هذه المساحة الضيقة، إلا أن جميع المتتبعين لتلك الأحداث قادرون على الإجابة على كل هذه الاستفسارات، بما في ذلك التساؤلات المثارة حاليا حول سر التحالف القائم حاليا بين قوى المعارضة المسماة بـ"المشترك"، فيما إذا كان الهدف من هذا التحالف هو الدفع بالقضايا الوطنية إلى واجهة الحياة السياسية وجعلها أولوية تتقدم على أية مطالب ذاتية، أم أنه مجرد اتكاء كل تنظيم مؤقتاً على ساعد الآخر المثخن بالجراح، وبالذات ساعدي القوى التقدمية التي لا تجد ما يسد إيجارات مقراتها الشهرية، بغية الوقوف مرة أخرى على قدميها، ومن ثم الخروج من دائرة الترنح الذي أوقعهم فيها المؤتمر تباعا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والذي خسروا خلاله مواقع سياسية هامة ومتعددة، سواء بإزاحتهم من كراسي الحكم لبعض الوزارات وفقاً لمفهوم غالبية المؤتمر المريحة في البرلمان، أم من خلال انتكاساتهم الأخيرة في انتخابات المجالس المحلية التي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية.

أيًا كان الدافع لذاك التحالف، إلا أن المتتبع للشأن السياسي الداخلي لا يعجزه تلمس اهتمام هذه القوى بكيفية استعادة مواقعها أكثر من اهتمامها بالدفاع عن أي مظلمة يشكو منها المواطن، من منطلق تذرع تلك القوى بعدم تواجدها في مركز القرار، وبما يوحي لهذا المواطن أن ما يقع عليه من ظلم وجور عائد لقراره في اختيار هذه السلطة متناسية دورها في إطار لعبة السلطة والمعارضة الذي يجيز لها مقارعة الظلم والفوضى والعبث، لا التهرب من أبسط مسؤولياتها حين اكتفت بالجلوس في المواقع الخلفية لمشاهدة التدهور المتسارع للأوضاع المعيشية وكذا استمرار تصاعد الفساد واتساع دائرة الجوع والفقر والتشرد والبطالة، فضلا على استمرار تجذر الفاسدين في مواقعهم الإدارية والمالية؛ الأمر الذي ساهم في ترسيخ قناعات البعض بعدم جدوى هذه المعارضة في ظل هذا التخاذل الذي يلغي دورها على الساحة الوطنية إلا من رعاية مصالح واستثمارات بعضها المتناثرة على طول الوطن وعرضه. المعارضة الفاعلة لها أسس وآليات وبرامج متواصلة وأهداف واضحة تنطلق من ثوابت وطنية بحتة، ومن رؤى متحررة من المصالح الضيقة جميعها تنشط في الإطار الديمقراطي الذي يتيح لأي رئيس حزب أو رمز من رموزه تقدم الصفوف لا أن يتمترس خلف الحواجز البشرية التي ربما لا علاقة لها بالسياسة أكثر من اهتماماتها بلقمة العيش متحسسا رأسه بين لحظة وأخرى، حتى وهو يبعد عشرات الكيلومترات عن مواقع الأحداث. بالتأكيد مثل هذا السلوك يلغي صفة الزعامة والرمزية، إن لم يشطبها أساسا من قاموس ثقافة المعارضة، هذه الثقافة التي تقر بأن من لا يعرف مقاس إزار "غاندي" وتقشفه، وقطر صورة الدبابة الإسرائيلية التي عايشها الشهيد عرفات في غرفة نومه إبان حصاره في مقاطعة رام الله، ومساحة زنزانة "نالسن مانديلا" وعدد السنين التي قضاها في سجنه؛ فهو ليس بمعارض.

لذا ووفقا لهذه المعادلات فإن المعارضة الفعلية القادرة على التأثير والتغيير الفعلي لن نجدها في القوى التقليدية على الساحة والتي لا تحمل حتى الآن مشروعا واضحا يخرج البلد من دوامته المزمنة. الأمر الذي يؤكده الخطاب الأخير للأخ الرئيس الذي تطرق فيه إلى إمكانية إعادة النظر في الحزبية، حتى وإن جاء مبرره بأنها قد تؤدي إلى تمزيق الوطن، إلا أن هذا الخطاب انطلق من رؤية أساسها ضعف المعارضة وعدم فاعليتها في الساحة. في ظل هذا المأزق السياسي، المتمثل بانسداد أفق الخروج من هذه الأوضاع المتردية، فإن الأمل القائم في أن يلعب الأخ الرئيس دور المعارضة الفاعلة طالما ظلت خيوط اللعبة السياسية ومفاتيح الحل لمجمل الصعوبات والأزمات الطافحة على السطح في يده، والذي إن انبرى يوما لمعارضة بعض سياساته، وإذا ما أتاح لنفسه فسحة من الوقت لمصارحة ومكاشفة ومراجعة ذاته، فإن الوطن وبدون أدنى شك سيوضع على الطريق الآمن. إذ ما من مخلوق بشري إلا وتسكن داخله قوتان متضادتان تشكلان قوتي الجذب والتأثير في مسار القرارات الهامة والحاسمة الذي يهم هذا المخلوق باتخاذها. فمع استبعادي اعتماد الأخ الرئيس على أي مشورات تطلقها بطانته بضوء أخضر منه أم تطفلاً، كون قدراته وإمكانياته الذهنية، شئنا أم أبينا، تطغى على قدرات أولئك. فإن يقيني يتعزز يوماً عن يوم بقدرة الأخ الرئيس على عمل ما يخرج الناس من هذا المأزق المعيشي المزري والمؤلم. إذ لا يحتاج إلى عصا سحرية لتحقيق هذا الحلم الممكن تحقيقه بسهولة، قدر حاجته لقرار وطني يقضي بتكبيل أيدي اللصوص والرعاع الذين لم يتوقفوا يوماً عن سرقة المال العام ونهب مقدرات هذا الوطن، ولم يتوانوا لحظة عن انتزاع أقوات وأرزاق الناس من أفواههم عنوة وبقوة السلطة أو الجاه.

إذا ما وظف الأخ الرئيس قوة الخير، لاسيما في هذه الفترة الزمنية العصيبة التي يمر بها الناس؛ فإن جزءاً من معاناة هؤلاء وبؤسهم سيتوقف حتماً. المهم أن تصدق النوايا وأن تصحو الضمائر في وقت سئم فيه الناس غُثاء السجالات والمزايدات السياسية في إطار لعبة الموالاة والمعارضة، إذ ما يشغل المواطن حالياً هو كيفية خروجه من مأزقه الحالي، لاسيما لو كانت الوسيلة لإخراجه تكمن في تبني الأخ الرئيس لهذا الإنقاذ.

العدد الـ5 من فصلية «غيمان»

صدر العدد الخامس من فصلية "غيمان" الصادرة في صنعاء، والتي تعنى بالكتابة الجديدة. واشتمل العدد الجديد على عدد من الكتابات والدراسات النقدية والنصوص الشعرية والسردية والمتابعات.

من المواد التي جاءت في هذا العدد: "محمود درويش.. الغياب المشع" للدكتور عبدالعزيز المقالح، "قصيدة النثر وحجاب التلقي" لحاتم الصكر، "الرؤية الصوفية في الموقف الفني المعاصر" لعلي الحضرمي، "هل من حل فكري للمكائد السياسية؟" لمحمود صغيري.

أما "ديوان العدد" فاحتفى بمختارات من قصائد الشاعر الكبير أحمد قاسم دماج، تحت عنوان "وميض الياقوت". فيما تناولت "مختارات" العدد قصائد من شعر النكبة.

وفي "سؤال الكتابة" تحدث عدد من المسرحيين والكتاب عن أزمة المسرح في اليمن. إضافة إلى "نصوص سردية" و"نصوص شعرية" لأدباء يمنيين وعرب.

"غيمان" يشرف عليها الدكتور عبدالعزيز المقالح، ويرأس تحريرها الدكتور همدان دماج.

www.ghaiman.net

السفير الألماني يزور المواقع ذات الاهمية الثقافية في شبوة

بمناسبة عيد ثورة الـ١٤ من أكتوبر قام السفير الألماني، السيد ميشائيل كلور بيرشتولد، بزيارة إلى محافظة شبوة. وأثناء زيارته التقى بمحافظ المحافظة الدكتور علي حسن الأحمدي. وقد ناقش الطرفان أوجه التطور في المنطقة والمسائل الثقافية. كما ناقشا أوجه التاريخ المشترك في اليمن وفي ألمانيا. إضافة إلى ذلك التقى السفير بزعماء القبائل في شبوة وقام بزيارة المواقع ذات الأهمية الثقافية في شبوة.

واعدون

خلدون عاشق الجرافيك

عاد نعمان
AL-MEENA1920@HOTMAIL.COM

لم يقبل "خلدون" بالمعدل الذي حصل عليه في الثانوية العامة؛ إذ لم يكن يؤهله للالتحاق بكلية الهندسة لتحقيق حلمه، فقرر أن يعيد السنة للحصول على المعدل المطلوب.

فخلدون أحمد العنسي المولود في صنعاء،سنة 1991، بدأ الإهتمام بالتصميم والتصوير قبل عامين تقريبًا حتى اصبحت تصاميم الجرافيك – كمبيوتر، والتصوير الفوتوغرافي هما هواياته المفضلتان.

رغم أن الشاب مازال طالبا إلا أنه يسعى بدأب إلى رفد موهبته بالتطبيقات العلمية ويقول: "أمارس هوايتي يوميا في البيت أو في مقهى إنترنت"، معتبرا متابعته لعمله حرصا على المحافظة على ملكته الفنية.

لا يقتصر جهد خلدون على تطوير مهاراته فحسب، بل يعمل على إعداد دروس ودورات لتعليم برامج الجرافيك. وقد نفذ العديد من التصميمات الحية، فمثلا يقول إنه صمم واجهات لمواقع ومنتديات يمنية شهيرة فضلا على عمل بطاقات لأغان فلاشية.

على الارجح أن خلدون سيثير بقصة نجاحه واهتماماته الشخصية شبابا كثر وتحفزهم على محاكاة تجربته الجيدة مع المواقع الالكترونية عبر الشبكة العنكبوتية.

ولفت خلدون باعتباره خبيرا في مجال التصميم والجرافيك إلى ضرورة تدريس الكمبيوتر في المدارس وتكثيفها لارتباط الكمبيوتر بغالبية نواحي الحياة العملية الحديثة. متمنيا أن تتطور قدراته إلى أبعد حد ممكن وأن يلتحق بشركة كمبيوتر عالمية تعنى بمجال الجرافيك.

الطالب الذي لم يوفق في الحصول على معدل جيد في الثانوية العامة في العام الماضي يعيد الان دراسته ليتمكن من الحصول على معدل يسمح له بمواصلة دراسته في تخصص يتعلق بهوايته.

غلاف

السياسات الاقتصادية

الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «السياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي»، للدكتور سالم توفيق النجفي والدكتور أحمد فتحي عبدالمجيد.

يواجه الوطن العربي العديد من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، كما يعاني أزمات سياسية متتالية منذ الحرب العالمية الاولى، وهو ما أنتج أجيالاً متعددة من الفقراء. وقد كانت آخر تلك الأزمات هي احتلال العراق، وما ترتب عليه من التوسعات في هيمنة المنظمة الرأسمالية على اقتصادات البلدان العربية، ولاسيما الريعية منها.

وقد نتجت إشكالية الفقر في الوطن العربي جراء مصفوفة من المتغيرات، اقتصادية واجتماعية، داخلية وخارجية.

ويبحث هذا الكتاب في تفسير مفاهيم الفقر، وتوزيعه، وطبيعة آليات انتاجه في البلدان العربية، في ظل السياسات الاقتصادية الكلية غير الرشيدة، فضلاً على المقاربات الاقتصادية، ولا سيما الكلية في التأثير في هذه الظاهرة التي تزايد انتشارها في الوطن العربي، ولا سيما متوسطة ومنخفضة الدخل خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وانتقلت موروثات القرن السابق في مسألة الفقر إلى القرن الحادي والعشرين، ولا سيما تلك العوامل المولدة له، والفاعلة على استدامته في المجتمعات العربية.

كما يسعى الكتاب إلى تقديم النقد لبعض برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في الاقتصادات العربية.

يقع الكتاب في 312 صفحة.

وثمنه 11 دولاراً أو ما يعادلها.

الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية» للاستاذ مصطفى نظيف تقديم الدكتور رشدي راشد ضمن سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (8).

الكتاب، من تأليف الاستاذ مصطفى نظيف سنة 1942 – 1943 في القاهرة. وكان هذا الكتاب بجزأيه أول بحث في تاريخ علم المناظر، يرجع فيه مؤلفه إلى مخطوط كتاب «المناظر» لابن الهيثم. ونفدت طبعة هذا الكتاب منذ عقود، فقام مركز دراسات الوحدة العربية بإعادة إصداره، ضمن سلسلة «تاريخ العلوم عند العرب» حتى يستطيع القارئ الاستفادة منه.

وحتى تتم الفائدة أضاف الدكتور رشيد راشد إلى هذا الكتاب بعد وفاة مصطفى نظيف ما جدّ في البحث التاريخي عن الحسن بن الهيثم.

لقد أحاط المؤلف ببحوث ابن الهيثم وآرائه ودراساته في الضوء، ما ورد منها في «المناظر»، وما ورد في «المقالات». وعرض هذه الامور عرضاً علمياً، مع شرحها وتحليلها ومناقشتها. وقد التزم في الكتاب آراء ابن الهيثم، وطرائق تفكيره، ومقدمات قياسه، وخطوات براهينه الهندسية. كما حرص على أن يورد القوانين التي ذكرها ابن الهيثم والقواعد العامة التي طبقها في الاغراض التي أرادها، كما نص عليها بلفظه.

في هذا الكتاب من المعلومات ما كاد يطويه الدهر في ثنايا النسيان، ومنها تفصيل ما لايزال العلم به مجملاً أو مقتضباً. فالأمل معقود أن يكون للكتاب، في طبعته الجديدة، بعض الأثر في تعديل الأوضاع التاريخية لبعض البحوث والكشوف العلمية الخاصة بعلم الضوء. والأمل أيضاً أن يسهم هذا الكتاب في إحياء ذكر ابن الهيثم في الكتب التي تؤلف لطلبة المدارس والجامعات، في هذا العلم، وأن يكون في نشر آثاره إصلاح كثير من الاصطلاحات والعبارات التي نستعملها الآن في علم الضوء، فيستبدل بها خير منها، مما ورد في أقوال هذا العالم الفذ.

يقع الكتاب في 999 صفحة.

وثمنه 34 دولاراً أو ما يعادلها.

الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك» ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي (58).

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن تراجعاً في فكر وبنية الدولة الوطنية في أكثر من منطقة في العالم، حتى أضحى مصطلح التفكيك أو الاحتواء والتفتيت يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وثباتها.

وإذ سجلت حقبة التحرر والاستقلال الوطني إنجازات ذات أهمية خاصة في إطار صياغة العلائق الاقتصادية والاجتماعية الضامنة للقدرة على التطور والبناء، إلا أن هذه الحلقة استمرت بالتناقص والتراجع أمام أهم عناصرها، وهو بناء التجربة الديمقراطية التي تضمن المشاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسد الإرادة العامة وخدمة المصالح المشتركة.

لكن سيبقى موضوع الدولة الوطنية ومستقبلها، تحدياً مفروضاً على الكيان العربي؛ ذلك أن تصاعد وتنوع تحديات العولمة والهيمنة والاستعمار الجديد لا يمكن أن يواجه دون عمل فكري وجهد قومي موحد.

ولعل في موضوعات هذا الكتاب، وعلى اتساع وتنوع القضايا التي تناولها، ما يشكل مساهمة فكرية هادفة وموضوعية في سياق اهتمامات مركز دراسات الوحدة العربية ببناء الدولة في بُعْدَيها الوطني والقومي، والعمل على رفد مستقبلها بمقومات البقاء والتطور.

وقد رصدت البحوث الثمانية المختارة لعنوان هذا الكتاب ما يسلط الضوء على الدولة الوطنية، من حيث إعادة الانتاج في مواجهة التفتيت، ومن حيث التطور الديمقراطي.

يقع الكتاب في 166 صفحة.

وثمنه 6 دولارات أو ما يعادلها.

«بحوث اقتصادية عربية»

صدر العددان 43–44 صيف– خريف– 2008 من مجلة «بحوث اقتصادية عربية» متضمناً افتتاحية للدكتور محمد سمير مصطفى، وتسع دراسات، هي:

– أثر عمليات غسل الأموال في القطاعين المالي والانتاجي لـ «بديعة لشهب».

– نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الإقراض لـ«محمد يحيى السعيدي».

– التقييم من خلال نظرية رأس المال البشري ومفهوم الكفاءات: التشخيص أم التصميم؟ لـ«هاشم الصاحب الشبيبي».

– مهاتير محمد: الانموذج والتجربة لـ«سمير عبدالرسول العبيدي».

– البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب لـ«عبدالجبار عبود الحلفي».

– واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر لـ«مفتاح صالح» و«بن سمينة دلال».

– قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها لـ«سمير عبدالرزاق السرايري».

وتضمن العدد ملفاً، بعنوان: «التنمية: المفهوم والدور –دراسة حالات»، وفيه خمس دراسات، وهي:

– مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية لـ«محمد عبدالشفيع عيسى».

– تحدي الأمن الغذائي: رؤية مشروع «سورية 2025» لـ «محمد جمال باروت».

– التنمية البشرية في اليمن وتحول دور الحكومات لـ«فيصل سيف المخلافي».

– الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة لـ«عمر صخري» و«مرايمي محمد».

– التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني لـ«عبدالصمد سعدون عبدالله» و«طيب عثمان عبدالرزاق».

وفي باب «كتب وقراءات» كتب محمد سمير مصطفى عن: «تقرير التنمية البشرية لمصر 2008 العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني».

وفي العدد أيضاً تقرير لـ«منير الحمش» عن الندوة العلمية حول «بدائل التنمية العربية»، هذا بالاضافة إلى «يوميات اقتصادية مختارة»، و«ببليوغرافيا اقتصادية مختارة».

الخطاب القومي العربي المعاصر

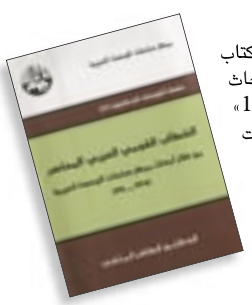

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية 1975–1990» لـ«الدكتور الطاهر المناعي» ضمن سلسلة «أطروحات الدكتوراه» 72.

شاء الباحث طاهر المناعي أن يختار الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية، موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه، بدافع ذاتي قومي، أولاً، وبدافع علمي يجد ما يبرره في الثقافة العربية نفسها؛ فالفكر القومي جزء من النشاط الفكري العام في الوطن العربي، ومن أقدم تجلياته.

ويرى الباحث أنه بإنشاء مركز دراسات الوحدة العربية حدثت نقلة نوعية في خطاب الفكر القومي العربي، وفي آليات تعامله مع الواقع. وهو يرى أن القوميين العرب وجدوا في هذا المركز فضاءً ثقافياً ملائماً لتجسيد طموحاتهم، فأضحى بفضل نشاطهم وعطاءاتهم البحثية أغزر المراكز العربية إنتاجاً، وأكثرها جدية، وبالمقابل بعث المركز روحاً جديدة في الفكر القومي العربي من خلال تخطيطه وتحديد رؤاه، وإنتاجه الضخم والمتنوع، مما جعل هذه المؤسسة الفكرية عمارة رائدة في مسيرة الحركة القومية العربية.

في هذا المناخ استنطق الباحث النصوص المنشورة، الصادرة عن المركز، خلال السنوات –1975 1990 (وهي فترة موضوع الرسالة)، فوجه عنايته أولاً إلى دراسة تأسيسية للخطاب القومي العربي التقليدي، ليتعرف إلى ظهور مرحلة تالية خصص لها القسم الثاني من الدراسة حيث تعمق بخطاب المركز من حيث القضايا والمشاغل، في تحليل ضاف لجوانب هذه المشاغل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تلك التي استحوذت على اهتمام الباحثين العرب، ولا سيما المتعاملين منهم مع المركز.

وفي القسم الثالث، من الكتاب، نهض الباحث بدراسة طبيعة الخطاب القومي العربي من حيث الاسس والمناهج، ومن حيث الابعاد والحدود.

يقع الكتاب في 615 صفحة.

وثمنة 21 دولاراً أو ما يعادلها.

الاربعاء 23 شوال 1429هـ الموافق 22 اكتوبر 2008 العدد (171)
Wed. 23/10/1429 - 22 October 2008

معرض صنعاء الدولي للكتاب في عيد ميلاده الـ25 ويعاني من البله المنغولي والزهايمر..

ادفنوه.. يرحمكم الله!

جمال جبران
Jimy34@hotmail.com

• صور من المعرض ظهيرة يوم أمس الأول

(1)

لو أردنا الكتابة عن معرض صنعاء الدولي للكتاب في نسخته الخامسة والعشرين، والمقام حالياً، في أيامنا السوداء هذه، فماذا يمكننا أن نكتب!

من أي مدخل يمكننا الدخول في هذه الكتابة؟

لو عدنا لما كتبناه هنا، في هذه الصحيفة، عن ذات المعرض، في دورتيه السابقتين. هل يكون صالحاً للنشر مرة أخرى! قلنا لأنفسنا. هي فكرة راودتني وأنا أزور المعرض الحالي متنقلاً بين ردهاته. وعندما عدت إلى، تلك الكتابة، وجدتها صالحة بدرجة كبيرة لإعادة نشرها، حيث والحالة هي الحالة، والمعرض هو المعرض، ثابت على أمره كمن لا يود فعل زحزحة ولو بسيطة إلى الأمام، ولو من باب طبيعة سير الأشياء. و التماهي معها ولو بشكل قليل وفي أضيق إطار.

وكنا بالفعل سنقوم بهذه الإعادة (النشر)، لكن هناك ماستوقفنا وكان عائقاً أمام تنفيذ هذه الرغبة . حيث وهناك مناسبة يبدو أن القائمين على أمور المعرض الأشهر، عربياً، بعد معرض القاهرة الدولي للكتاب. يبدو أنهم يعانون من مشكلة عميقة وعويصة مع الأرقام ودلالتها المناسباتية. حيث والرقم (خمسة وعشرون)، يعني ويقول ببساطة أن معرض صنعاء الدولي للكتاب قد بلغ من العمر خمسة وعشرين عاماً. يعني ببساطة أيضاً أن هذا المعرض الأشهر قد وصل مرحلة يسمونها ب" اليوبيل الفضي ". وهو مايستوجب ويفترض ويحتم أن يكون معرض هذا العام مختلفاً وكبيراً وبهيجاً بحكم المناسبة وبحكم العمر الذي وصل إليه. وهو مايستوجب ويفترض ويحتم أن يكون معرض هذا العام مرآة عاكسة ومحصلة لكل ماتراكم من سنوات في رصيده. فلايمكن القبول، بعد كل هذا العمر الذي كان والمكتوب على البطاقة الشخصية للمعرض، أن يظهر مراهقاً أو مصاباً بمرض البله المنغولي، غير قادر على التمييز أو حتى حفظ أسماء الكائنات المقربة منه وتدور في فلكه العائلي.

(2)

هل أقوم هنا، متبرعاً، بسرد قائمة من الفعاليات التي كان ينبغي أو كان من الممكن فعلها وادرجها في سجل فعاليات المعرض كيما يظهر المعرض لائقاً بالعمر الذي وصل إليه؟ هل أقوم بتقديم روشتة مجانية كان من الممكن لها أن تنقذ المعرض من الزهايمر الذي نزل على رأسه وبوقت مبكر لأوانه فلم يعد ذاكراً لتفاصيل مما كان ومر عليه؟

لا هذا ولا ذاك.

أعرف تماماً أن لدى القائمين على أمور المعرض من الأفكار، أكثر وأغزر وأجدى مما أملك. لكنهم، كما يبدو، لايرغبون في ذلك. (وهنا تقيم المشكلة الكبرى). حيث تحول المعرض، للأسف الشديد، من وسيلة لتقديم المعرفة والكتاب لكل راغب فيهما، إلى أداة ووسيلة لجني أرباح كيفما اتفق. ولا يهم ماذا يفعل القارئ بنفسه هنا. المهم أن الدولار الذي يدخل إلى خزينة المعرض لا يمكن له بأي حال من الأحوال الخروج منه لأي غرض كان. حتى لو كان من أجل اقامة فعالية ثقافية محترمة تسترعي انتباه الناس كما تعطي قيمة لهذا المعرض. فالمعروف أن معارض الكتب لا تُقيم من خلال كمية الكتب المعروضة فيه فقط. ولكن أيضا من خلال نوعية الفعاليات الثقافية المصاحبة له. المسألة ماهيش عرض كتب وبس. كما أن المعرض وصل إلى الخمسة والعشرين من عمره، وهي مناسبة لو تعلمون جليلة وعظيمة، لا تكون إلا مرة في العمر ولا تتكرر أبداً. وهي مناسبة ما كان ينبغي تمريرها بهذا الشكل المزري والمحزن وذلك لمجرد توفير مبالغ مالية لاندري إلى أين ستصير!

كما أن مما يثير الحسرة والأسى والاستغراب أن جميع الفعاليات التي تمت وتتم اقامتها بالتوازي مع فترة المعرض، هي فعاليات مدعومة ومصروف عليها من إحدى الجهات المالية الكبرى التي سطع نجمها في الآونة الأخيرة واشتهرت بدعم كل شيء وبسخاء قل نظيره . فلماذا كان الإنفاق بمثل هكذا شحة وبخل قل نظيره أيضاً. فهل صار المعرض بقرة حلوباً ومنجماً للذهب بحيث صار التقاتل عليه واجباً ولازماً! (نجحت قيادة الهيئة العامة للكتاب في تحييد قيادة وزارة الثقافة تماماً عن كافة أمور المعرض. وهي الوزارة التي من المفترض أن يتم تفعيل وتخطيط أمور المعرض عن طريقها. كما لاحظنا وجود السيد وزير الثقافة في المعرض وكأنه حضور بصفة شخصية، يأتي مع الحاضرين ويغادر معهم! كما يمكن ملاحظة هذا الوضع المختل في شاشات أجهزة الكمبيوتر الموضوعة في مدخل المعرض للراغبين في البحث عن كتب وعناوين محددة. الملاحظ كتابة اسم الجمهورية اليمنية ومن ثم: الهيئة العامة للكتاب. أي أن الهيئة وبشكل عملي قد أزاحت وزارة الثقافة عن طريقها وصارت جهة مستقلة بذاتها وتتبع رئاسة الجمهورية! وقد أكون مخطئاً في تحديد نظامية هذا التسلسل، لكنه مارأيت بأم عيني ولم يحكه لي أحد).

وعليه، ماذا يعني هذه الرغبة القاتلة في ضم واحتكار مثل هكذا معرض دولي، أو الكان دولياً، بعيدا عن مسألة إحداث شراكة حتمية مع الجهات التي لها علاقة لصيقة بالكتاب والمعرفة وأمور الثقافة، وعلى رأسها وبصورة منطقية وزارة الثقافة! أعتقد أننا لانحتاج لذكاء كبير كيما نعرف إجابة لكل هذا.

(3)

ومن جهة أخرى. وفي ذات النقطة دائماً، مسألة مرور مناسبة اليوبيل الفضي لمعرض الكتاب مرور الغرباء الذين لا أهل لهم ولا أحبه يسألون عنهم . (لا أستطيع تجاوز هذه النقطة).

يحيلنا هذا القفز المتعمد الذي حصل لهذه المناسبة اليوبيلية لنقطة أخرى قد لا تقل أهمية عن كل ما يمكن إثارته حول المناسبة. مسألة غياب التراكم أو ثقافة الإلغاء التي تسير هنا وتسيّر أمورنا الحياتية في كافة المجالات (معرض الكتاب هنا نموذجاً). لماذا نصر على اعتبار أنفسنا بداية الكون و منتهاه! لماذا نتعمد كشط كافة الأسماء التي مرت على هذا المعرض وكانت سبباً في جعله على الهيئة التي صار إليها قبلنا! لا يبدو الأمر هنا منطقياً أبداً، وهو بالمناسبة لا يحدث إلا لدينا فقط. أنا ومن قبلي لاشيء. أنا البداية والنهاية والمنتهى. أنا القائد الأول والأخير وهذا المعرض أو الفعل لن يكون شيئاً بدوني ومن بعدي. وعليه تشتغل الماكينة، ماكينة الإلغاء والمحي. لكأننا نبدو هنا شغالين بممحاة نقتفي أثر السابقين وما فعلوا كيما نحيله سراباً كأن لم يكن. لكأننا نبدو هنا كمن يتصرف في تركة أبوه وأهله، وما ورثناه عنهم. وكأنها ليست بلداً. وكأنها ليست دولة. كأنها عزبة أو زريبة نفعل فيها مانشاء بلا حسيب أو رقيب!

لا يعقل أبداً أن تكون الخمسة والعشرين عاماً، وهي عمر المعرض، لا يعقل أن تكون صفراً أو لارقماً محسوساً بالعقل أو باليد لنرى كأنها لم تكن! لا يمكن أن تذهب في الهواء وكأن أحداً لم يمر عليها ولم يضع فيها من عمره ومن أيامه وجهده! لا يعقل، ولمجرد حسابات شخصية أو مالية بحتة أن نحيل معرض صنعاء الدولي للكتاب لمجرد فكة معدنية خاصة ونضعها بسهولة في جيب بنطالنا الصغير! أن نضعها في حقيبتنا الجلدية ونغلق عليها وعلى أبوها فلاترى نوراً أو صباح!

(4)

لا أبالغ هنا، وأنا أفعل هذا كتابة. لا أبالغ أبداً ولي من هذا المعرض كل سنواته الخمسة والعشرين. أنا جزء منها وكنت حاضراً طوال دوراته من أيام ماكان قائماً في ردهات كلية الشريعة بجامعة صنعاء، المنطقة القريبة لحارتنا القديمة. لا أبالغ وأنا أرى لفعل إساءة كبيرة ومتعمدة حصلت على ثوب هذا المعرض وقامت بتوسيخه. وتوسيخ ذكريات خمسة وعشرين عاماً مرت عليه، عليّ.

هو فعل ثأر شخصي إذن! نعم، وربما هو أكثر من ذلك واصلاً حده الأقصى من القرف والزهق .

ماذا يمكنك فعله إزاء من ارتكب حماقة في دفتر ذكرياتك الذي تحتفظ به نقياً منذ خمسة وعشرين عاماً فائته في ركن أثير من قلبك! أي ردة فعل ستكون منك تجاه هذا الفاعل! لا أعتقد أنك ستهرول ملقياً عليه تحية الصباح وربما منشداً السلام الوطني. هي أشياء لا تشترى، بحسب أمل دنقل.

ماذا يمكنك فعله إزاء من قام بدلق مياه وسخة على وجه المعرض الذي كان عاملاً هاماً في طريق تكوينك الذي صرت إليه!

هو فعل ثأر شخصي نعم. (ليحمد القائمون على أمور المعرض أننا نحمل أقلاماً وحسب ولا نحترف مهنة تفخيخ الأجساد وربط الأحزمة الناسفة مثل أفراد تنظيم الحركات النضالية على طريقتها والتي يعرفونهم تماماً).

هو فعل ثأر شخصي، نعم. وهنا حكاية.

لا يكفي أن معرض الكتاب قد صار مفخخاً بدور النشر السلفية التي استوطنت ردهاته وممراته. العام الفائت كان عدد تلك الدور مايقارب الخمسين دارا، هذا العام، وبحسب مشارك عربي في المعرض، بلغت نحو المائة والخمسين. (هذا على الرغم مايقال أن عملية إحراق كبيرة للكتب قامت بها إحدى الجهات الأمنية الهامة في البلد، وهي كتب تدعو للعنف والتطرف والعصبية وتسفيه المذاهب التي لاتسير على هواها). يعني مايكفيش مايعانيه البلد من بلاء حتى يأتي إليه هؤلاء بمشاريعهم الحضارية جداً، ولكن على طريقتهم!

وبالنسبة لي، هناك ضيف، يبدو أنه قد صار دائماً على فعاليات المعرض (العام الماضي قام بتوقيع كتابه الخاص عن القاعدة وهذا العام هو حاضر للحديث عن مستقبل البلد مع القاعدة). وقد كان هذا القاعدي السابق مدرساً عندنا، بمدرسة 26 سبتمبر بصنعاء. كان مدرساً للتربية الإسلامية ومشهوراً بيننا نحن التلاميذ وقتها بعصاه التي لم تكن تفارقه وبوسائله العقابية المبتكرة. حتى صار رمزاً لكل ماهو عنيف في ذاكرتنا. ما أن كان يمشي في ممر حتى نغير وجهتنا. ما أن كان وجهه يطلع في ردهات المدرسة حتى تصير المدرسة صامتة كالقبور. وهو يأتي اليوم ليحدثنا ويحاضرنا عن أهمية نبذ العنف والتطرف! كيف يستقيم الأمر هنا! كيف يمكننا أن نتماهى مع الأمر! من الممكن أن قام بمراجعة أفكاره وتاب وأصلح وان الله غفور رحيم، لكن من يشيل من ذاكرتي صورته المطبوعة بداخله!

ثم لماذا الإصرار على دعوة هذا الشخص لمرتين متتاليتين! هل فرغت الساحة من التائبين من أصحاب القاعدة وانقرضوا فلم يعد في الساحة سواه! أرى أنه ينبغي تعدد الشخصيات ولو من باب التنويع ومحاصرة أسباب الملل! يقال أن تجربته فريدة وخاصة. لكنا سمعناها في العام الفائت ولانجد حاجة لتكرارها.

قد تكون هذه جزئية غير هامة و لاتعني غيري. نعم. لكني لا أستطيع أن أغفر.

متابعات لازمة

– من باب الاحتفال، ربما باليوبيل الفضي لمعرض صنعاء الدولي للكتاب ولكن على طريقتهم . تم افتتاح خيمة خاصة ملحقة بالمعرض وتقوم ببيع الأشرطة الدينية بحسب أخر الصيحات التكنولوجية. كمبيوتر يعني. لكن الطريف وأثناء مروري في ردهات تلك الخيمة (مساء الجمعة الفائت) انقطع التيار الكهربائي لمدة زمنية تجاوزت العشر الدقائق. حينها اضطر الحاضرون وأصحاب دور النشر لاستخدام هواتفهم المحمولة لإنارة ماحولهم. مشهد تقاطعت فيه المدنية في أبهى صورها (هواتف محمولة وأجهزة كمبيوتر ثابتة ومحمولة) مع البدائية في أحلك صورها (عصر ماقبل الكهرباء).

– عند مروري لصق إحدى دور النشر الهامة والمعروفة (أحتفظ باسمها وباسم المشرف عليها). سمعته يتحدث بصوت مرتفع عن الظلم وسوء المعاملة التي لقيها في معرض هذا العام. حيث تم القذف به إلى زاوية مهملة من المعرض في حين تم منح أمكنة الصدارة لدور نشر سلفية تروج لكل ماليس له علاقة بالواقع الآن. وعندما عرف اشتغالي بالصحافة قال وبحضور صديق لي: " أنتم جبناء. هل تنشروا هذا الكلام على لساني وأنا أتحمل مسؤوليته " . وأضاف أن علاقته بالمعرض تتجاوز العشرين عاماً، لكنه أبداً لم يلق مثل هذه المعاملة المهينة. مؤكداً أن:" المعرض صار ساحة للبيع والشراء فقط وحسابات المكسب والخسارة ولم يعد يهمه أن يقدم معرفة " . وقال: " ماهكذا تحمون بلدكم الجميل هذا من التطرف والإرهاب " .

–تعتبر مكتبة مدبولي المصرية من أشهر المكتبات التي شاركت في معرض الكتاب منذ نشأته على الرغم من الكلام الذي يقال عنها،(أنها مكتبة لاتعير وزناً لحقوق الملكية الفكرية فهي تطبع أي كتاب دون الإشارة لمصدره الأصلي وتقدم هذا بأسعار زهيدة مقارنة بأسعار الكتب الأصلية). لكنها لم تشارك في معرض هذا العام. قال لي مصدر مقرب من إدارة المعرض أن مدبولي تهرب من طبع كتب لمؤلفين يمنيين ولم يلتزم بتعهداته في هذا الشأن وعليه تعمد الغياب. في حين وصلني من مصدر عليم (احتفظ باسمه) أن الهيئة العامة للكتاب تواصلت مع مكتبة مدبولي أثناء الإعداد للمعرض. وأخبروه بالمبلغ الذي يجب أن يدفعه نظير حجز الأرضية ومصاريف الاشتراك. أخبرهم الحاج مدبولي أن على الهيئة العامة للكتاب مديونية تصل نحو الثمانية آلاف دولار ولهم أن يخصموا مالهم من مبلغ من هذه المديونية لكنهم رفضوا. إما الدفع أو إلغاء المشاركة. وقد كان. للعلم: تم هذا الإبلاغ عن طريق رسالة (إس إم إس).

معلومة إضافية: الحاج مدبولي، الشهير بجلابيته الصعيدية، يمر حالياً بحالة صحية صعبة حتمت نقله إلى مدينة سوهاج، حيث ولد وذلك من أجل قضاء ماتبقى له من أيام.

ج.ج

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 23 شوال 1429هـ الموافق 22 اكتوبر 2008 العدد (171) Wed. 23/10/1429 - 22 October 2008

أبو راس.. من خرق الأرض إلى خرق القانون!

■ يحيى هائل سلام

قبل ثلاثة أعوام أو يزيد، مشيئةٌ ذات بعدٍ ونفوذ، ارتأت أن يكون ما كان: آبار مياه منطقة "وادي ظبا" (إلى الشمال من مدينة القاعدة) جميعها خط أحمر، ودائرة مغلقة أمام "الوائتات" (ناقلات المياه).

ما للمشيئة آنذاك من تفسيرٍ، لكن لها رجع صدى: قلة في العرض، ارتفاع في الأسعار... وذاك أذى مسّ خمسين ألفاً أو يزيدون، من سكان مدينة القاعدة، هم في الأساس يعيشون أزمة خانقة في المياه، ولا يمتلكون قدراً ولو بسيطاً من البراعة في فن الإصغاء للنصيحة: أن يبولوا للخزانات، ويشربوا بولهم!!

النائب في حكومة مجور، والوزير في ما سلف من الحكومات، الشيخ صادق ابو راس، غير معنيٍّ بهكذا نصائح وقحة، تجرح الناس وتسفه أوجاعهم، ثم إن لديه آنذاك ما يشغله: الاحتفال بتدفق المياه بنسب عالية من بئره الجديدة أسفل "وادي ظبا"، على التلة الموازية لقصره الأسطوري المحدق إلى عطش المدينة من بعيد.

اليوم، ولكن هذه المرة في قلب "وادي ظبا"، معدات الحفر الارتوازي تغرز أنيابها الحديدية، والمهمة اعتيادية: إشباع نهم الوزير إلى الماء.

أن يخرق أبو راس الأرض، ذاك شأنه، أما أن يخترق الأنظمة والقوانين النافذة، فلآخرين في ذلك شأن، كأن يسألوا: 50000 ريال، وهي رسوم أعمال الحفر، المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2001، لماذا لم يدفعها حتى هذه اللحظة؟!

ومن سؤال الاستنكار إلى الاستفهام: ما مدى التزام نائب رئيس الوزراء بنص المادة (35) من القانون رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه؟ إنها الصيغة الدبلوماسية للسؤال: هل لديه ترخيص بأعمال الحفر؟

المهندس خالد الشجاع، مدير فرع الهيئة العامة للموارد المائية بمحافظة إب، الجهة المعنية بمنح مثل تلك التراخيص، في اتصال هاتفي طرحت الاستفهام عليه، قال: سأراجع الأوراق في المكتب، ثم أجيب. وفي اتصال لاحق جاء رده: أعطيك رقم مدير الرقابة، اتصل به واسأله. فعلت ذلك، وسريعاً جاء رد مدير الرقابة جميل الجنيد لكن متلعثماً: "أيوة.. هناك ترخيص.. كنا بدأنا الإجراءات.. لكن.. أنا.. بعدين أخذت إجازة.. وما أعرفش إنهم استكملوها أم لا، با أسأل بكرة وأتواصل معك".

سارعت إلى سؤاله: هل من الممكن منح الترخيص قبل تسديد رسوم الحفر المحلية؟ أجاب: "لا.. لا يمكن ذلك". وكان في الجواب ما يغني عن الانتظار إلى باكرٍ!

المفارقة العجيبة، أن المؤسسة المحلية للمياه بالقاعدة، منذ سنوات وهي مستمرة في النضال من أجل حفر بئر ماء لمصلحة العامة، ليس في أراض غير يمنية، بل في نطاق حوض المدينة المائي المحدّد بقرار صادر عن حكومة الجمهورية اليمنية، وغالباً ما يصطدم النضال ومعه وثائق الحفر الرسمية بالمشيئات النافذة الصلبة، أحياناً هذه المشيئات قد تلين، لكن بشرط: غيروا موقع الحفر من هنا إلى هنا، أو أقول لكم إلى هناك.. هناك!!. 12000000 ريال قد يكون هو الثمن، ولا بأس من أن يكون "الشجاع" هو العراب الرسمي للفضيحة!!

الواضح أننا أمام صورة معكوسة ومشوهة لتعريف ماكس فيبر للدولة!! الدولة التي يبدو أنها هي المعنية بعقوبة السجن مدة لا تزيد عن سنتين في حال حفر بئر للمياه دون ترخيص من قبل الهيئة!

نحن بحاجة للمصارحة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

مع أني كنت أتوقع ردود الأفعال الغاضبة على ما كتبته الأسبوع الماضي في هذه الزاوية، إلا أن كل مخاوفي لم تتوقع أن يرى أصدقاء أعزاء أن حديثي عن التصفيات العرقية في رواندا ستعني تهديدا أمنيا لجماعة جهوية بعينها بأنها ستدفع ثمن هذا الشحن المناطقي لوحدها.

بعد شهور قليلة على بداية حركة الاحتجاجات التي تزعمها المتقاعدون العسكريون ظهر أن الخطاب المعارض لنتائج حرب صيف 1994 لم توجه إلى نظام الحكم، بل اتجهت نحو استعداء الجغرافيا، واعتبار كل شخص ولد في الجزء الشمالي من البلاد أو كان لجده أصول جغرافية منها محتلا وسببا لما أنتجته تلك الحرب اللعينة، حتى وإن أدانها ورفضها.

أتذكر أن حديثا مطولا دار مع عدد كبير من السياسيين والصحافيين من مختلف المحافظات (حتى لا يقال إن الأمر كان محصورا على "الدحابشة") حول ما تضمنه خطاب ناصر النوبة في أول مهرجان أقيم في محافظة الضالع، والذي تضمن دعوة صريحة للانفصال، واعتبار أن كل منحدر من المحافظات الشمالية امتداد للاحتلال، وأن المعنيين بالنضال من أجل إزالة نتائج الحرب هم أبناء الجنوب فقط. عندها قال الكثير من الحضور إن هذا الخطاب لا يعني التحريض المناطقي والشطري بقدر ما هو ضغط سياسي على النظام للاستجابة لمطالب الناس، ووقف التسريح من الوظائف ونهب الأراضي في عدن ولحج وتصفية مؤسسات الدولة التي كان الحزب الاشتراكي يحكمها، لأن النظام لا يرضخ إلا لمثل هذا الخطاب، أما الخطاب العقلاني للحزب الاشتراكي منذ انتهاء الحرب فقد تجاهله الحكم وحتى أطراف المعارضة.

كانت صحيفة "الصحوة"، الناطقة بلسان تجمع الإصلاح، قد أكدت في افتتاحيتها على مشروعية هذا الخطاب، وأصلت له بالآية القرآنية: «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم». لكن قياديا بارزا في المعارضة وسياسي مخضرم من محافظة لحج حذر من أن هذا الخطاب سيقود إلى كارثة، وأن هدفه العداء للجغرافيا وليس للنظام الذي يتحمل مسؤولية نتائج الحرب وتسريح عشرات الآلاف من وظائفهم.

اليوم وقد هدأت وتيرة الاحتجاجات فإننا معنيون بتقييم نتائج حركة الاحتجاجات، بشقيها الإيجابي والسلبي. ففي الشق الأول تمكنت الحركة من تسوية أوضاع نحو سبعين ألفا من العسكريين أو إعادتهم إلى الخدمة. وهي خطوة تعني أيضا إقرار الحكم بأنه مارس إقصاء لهؤلاء لمجرد أنهم جزء من دولة الاشتراكي، الذي هزمت قواته في الحرب. كما نجحت الحركة في إبراز قضية النهب الكبير للأراضي في عدن ولحج وحضرموت، وشكلت رأيا عاما مؤيدا لهذه القضية، وعملت على وقف هذا النهج.

لكن الخطاب الذي رافق تلك الفعاليات قد خلف على العارض انقساما اجتماعيا خطيرا لم تنتجه حرب 94، رغم فداحة الكارثة التي خلفتها على الدولة الوليدة. بل إن جزءا من هذا الخطاب ذهب نحو تجريم تاريخ الحزب الاشتراكي الذي هو في الأساس تاريخ الجنوب، لأنه وقبل دولة الاستقلال لم تكن هناك هوية جنوب بل مستعمرات ومحميات وسلطنات ومشيخات متعددة الولاءات والانتماء.

ولأننا اليوم على أعتاب مرحلة سياسية جديدة أعتقد أن الجميع بحاجة لمراجعة، حتى نحدد مطالبنا ونختار الأدوات الصحيحة من أجل تحقيقها، حتى لا نكرر مأساة أحداث يناير أو غيرها من الحروب العرقية أو المذهبية التي عرفتها دول غيرنا وحصدت المآسي والدمار.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يعتذر الاستاذ منصور هائل عن عدم كتابة عموده هذا العدد لظروف سفره خارج البلاد

القناعة كنس لا يفنى

نبيل قاسم

«أيها الفقر! سأحاصرك، سأقضم أظافرك»
بابلو نيرودا

الفقر يفرض على الإنسان كثيراً من السلوكيات. الفقر أشد شراسة من السلطة في البحث عن شرعية استمرارية. وكثير من المحاولات للتخلص من الفقر تؤدي بالنهاية إلى فقر أشد.

الفقير حين يذهب إلى الصيدلية، يجعله الصيدلي أمام اختيارين: أن يشتري الدواء الجيد وهو غالي الثمن. أو يشتري الدواء الرخيص فيزداد مرضاً! وبالطبع تجده يأخذ الدواء الرخيص الذي قد يقوده إلى حافة الموت أو يوقفه عند حده مريضاً أبدياً، ما لم تتدخل عوامل أخرى. الفقير يشتري حذاء رخيصاً وملابس رخيصة تهترئ سريعاً فتجده دائم الحاجة إلى مثل هذه الاشياء أو أنه يلجأ إلى الاسكافي أكثر من مرة، حتى حين تسقط الامطار يأخذ حذاءه بيديه كي لا يتمزق، مضحياً بقدمية الاجهزة المنزلية أيضاً تعطب بسرعة، مما يجعله يفتش عن مهندسين لا يطلبون ثمناً مرتفعاً. وتجده يخسر ويخسر محاولاً البقاء واقفاً كل يوم يفاجأ هذا الفقير بموضوع يتطلب ميزانية معنية وكل مرة تجده يضطر لأن يكذب، مهدئاً صحاب البقالة ومهدئاً مؤجر البيت وتجده مشغولاً يحاول أن يعيش يوماً هادئاً. وحين تسأله عن أحواله في الصباح تجده هادئاً. أما إذا سألته عن أحواله في المساء فستجد أنه قد تكهرب أكثر من مرة في اليوم. هكذا تجده يهرب باتجاه الاحلام التي تنقذه للحظة، ثم يهرب باتجاه الشتائم التي تريحه قليلاً، ويهرب باتجاه الصلاة التي تهدئ من روعه، ويهرب باتجاه القناعة مجبراً، ويهرب باتجاه حسن الاخلاق. فالفقر لا يتناسب مع الاخلاق السيئة أحياناً!

الفقر يجبرك على اختيار أصدقائك الذين لا تحس قربهم بأنك فقير. ويجبرك على اختيار الاكل الذي لا يجعلك تحس بأنك فقير، وبإمكانك اتقاء أعين الناس. لكن لا يمكنك الهروب من نظرة عينيك لوجهك الذي يتشكل عاكساً فقراً يحدق منك حاقداً عليك، فتضطر أن تبتسم. الفقر رديف للرداءة، فما الذي يجعل الرداءة مرادفة لك؟ أهو اختيارك؟ ولا يجب أن يفترض الفقراء أنهم بمنأى عن الازمة المالية العالمية فهم أول من سيتضرر منها.

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

خالص العزاء والمواساة للزميل العزيز طارق السامعي بوفاة المغفور له بإذن الله إبن عمه «عبدالباقي» تغمده الله بواسع رحمته ومغفرته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان «إنا لله وإنا إليه راجعون»
أسرة «النداء»

محمد الهادي.. مُعتقل منذ خمسة أشهر لمجرد تحفظ أمني!

■ «النداء»

يبلغ محمد عبدالكريم إسماعيل محمد الهادي من العمر 20 سنة. وعلاوة على دراسته العلوم التطبيقية في كلية حجة، فهو يتلقى دروسا دينية في "جامع النهرين" و"مركز بدر"، ولم يُعرف عنه أي نشاط آخر. لم يكن هناك شيء استثنائي في حياته، غير تلك الحرب التي "اشتعلت" في صعدة وألقت بظلالها على كافة "الهاشميين" وحولتهم إلى مجرد "مشبهوين" بالضرورة.

عُرف "محمد" بكونه شابا هادئا ودؤوبا في دراسته فقط. ودون مقدمات اختفى فجأة. حدث ذلك يوم الجمعة 20/ 5/ 2008 في حجة، حيث يدرس في الكلية هناك. تقول أخته، أمل الهادي، إنها ذهبت لرؤيته قبل يوم من اختفائه؛ كانت مشتاقة لرؤيته، فهو تغيب عنهم طويلاً في حجة، بسبب انهماكه في الدراسة. توجهت من صنعاء مع عمها، الذي يسكن في حجة ويعمل عميداً لكليتها. أثناء سفرهم تلقوا اتصالا من أحد أصدقاء محمد يسأل عنه ويبلغهم أن جماعة من الرجال يبحثون عنه. قلقت لذلك وحين وصلت إلى منزل عمها رأت أخاها نائما. تقول: "لم أكن أعلم أنه آخر يوم سأرى فيه أخي من دون حاجز".

قلق عمها من هذا الاستفسار عن محمد، فاتصل ليعرف ما الأمر. أجابوه بأنه مجرد اشتباه وأنه من الضروري أن يأتي إليهم ليأخذوا منه بعض المعلومات. لم يكن يتبقى على بدء امتحانات محمد سوى يوم واحد، ورغم مخاوف "أمل" ورفضها ذهاب محمد، فقد أصر العم على الذهاب به إلى الأمن في حجة باعتبار الأمر مجرد اشتباه. انتظرت "أمل" طوال تلك الليلة، ولم يأت محمد. ذهبت إلى الكلية راجية أن يكون قد ذهب إلى الامتحان مباشرة لكي تراه هناك. حينها تلقت اتصالا من عمها يخبرها أن محمد تم ترحيله إلى صنعاء. أخبرت أباها عبدالكريم بذلك، ولم يعد بيدها سوى أن تتعايش مع القلق الذي سوف يكبر كل يوم. منذ ذلك الحين اختفى محمد ولمدة شهر ونصف، منضماً إلى قائمة طويلة من المختفين قسرياً على ذمة حرب صعدة.

استمرت "أمل" وأفراد عائلتها بالسؤال عنه في الأمن السياسي. لم يتعاونوا معهم بسهولة، ظل مختفياً لشهر ونصف، قبل أن يخبروهم أنه موجود لديهم.

"مجرد تحفظات أمنية". كان هذا الرد البارد من قبل الأمن السياسي على هو عائلة قلقة تتساءل: لماذا لا يطلقون سراح محمد؟ أخبروهم في البداية أنه مجرد تشابه أسماء بينه وبين ابن عمته الذي غادر اليمن وسكن في السعودية حيث توفي هناك إثر حادث وقع قبل أن يأخذوا محمد بشهر. وذكروا لهم أن محمد ذهب إلى صعدة واستقر فيها. تقول "أمل" إن ذلك غير صحيح، وأنهم أخبروهم أنه لم يذهب إلى صعدة سوى مرة واحدة ولمدة يوم ليحضر جنازة أحد العلماء. أحضرت عائلة محمد شهادة وفاة ابن عمته، وحصلوا على وعد بالتحرك في الأمر، ولم يحدث شيء حتى الآن.

محمد معتقل حتى الآن في الأمن السياسي تعسفياً. هناك يقع الأمر برمته خارج القانون، وتغلب المزاجية على أفراده. "دخل البرد هذه الأيام، ولم يسمحوا لنا أن ندخل له بعض الملابس ولا حتى بطانية، ومتى ما يحبوا يدخلوا الأكل يدخلوه، ومتى ما يحبوا ما يخلوا احد يدخله!". تتساءل "أمل" أيضاً: "هل مصلحة البلاد أن يظل شبابها في الحبس لمجرد تحفظات أمنية؟! إن هذا يربي الأحقاد، وخصوصاً أن إحساس الكثير منهم أنه يحبس لكونه هاشميا فقط!".

الآن بدأت الدراسة في كلية محمد، الذي أضاع عامه الأول في الجامعة بسبب "تحفظات أمنية". انضمت "أمل الهادي" إلى العشرات من النساء اللاتي يكافحن يومياً من أجل أفراد أسرهن القابعين في سجون الأمن السياسي والأمن القومي دون توجيه أي تهمة لهم وفق القانون. إنه نضال مر ويملأ "أمل" بالغضب: "أي حق يجعلهم يعاملوننا هذه المعاملة؟!!".